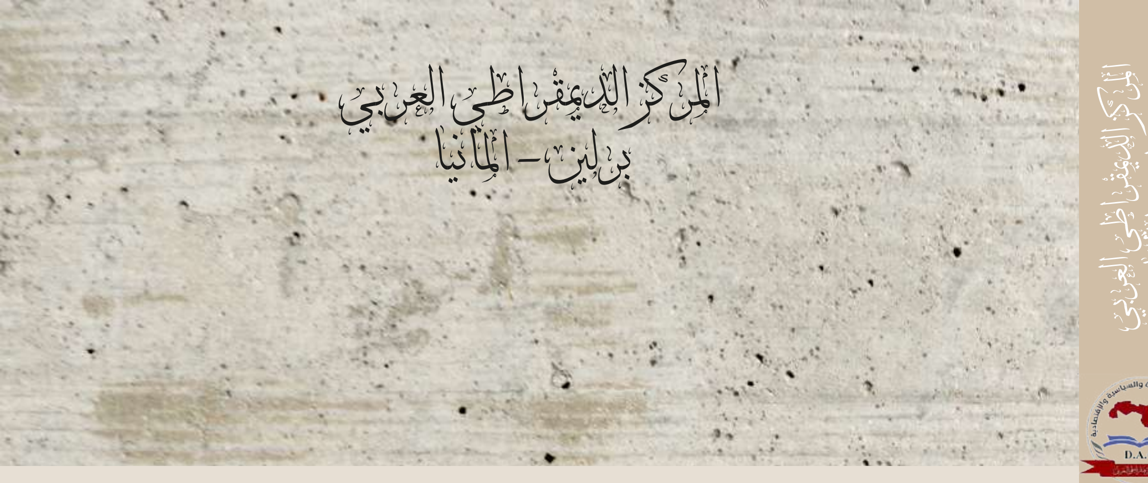


لمحة تأريخية عن التعليم الأهلي في العراق
1914-1958



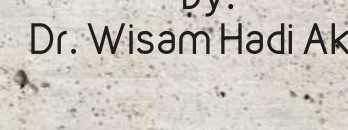
تأليف:
د. وسام هادي عكار

2021

المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا
لمحة تأريخية عن التعليم الأهلي في العراق
1914-1958

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

A historical overview of private education in Iraq
1914-1958



by:
Dr. Wisam Hadi Akar





DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 00491742742787 17



الـــــنـــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

اسم الكتاب: لمحة تأريخية عن التعليم الأهلي في العراق 1914- 1958

إعداد: د. وسام هادي عكار

ضبط وتدقيق: د. عبد الله بونعاج

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6472. B

الطبعة الأولى

فيفري 2021 م







لمحة تأريخية عن التعليم الأهلي في العراق
1914- 1958

تأليف

الاستاذ المُساعد الدكتور
وسام هادي عكار

وزارة التربية العراقية/ المديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الثانية

قائمة المحتويات

المقدمة:

يعد التعليم مرآة عاكسة لواقع وفلسفة المجتمع وتأريخه ومدى تطوره وآفاق طموحاته المستقبلية. مثل التعليم الحديث من ركائز النهضة في الكثير من البلدان في العالم وذلك لما يوفره من كوادر علمية تساعد في بناء المجتمع. فضلا عن دوره الفاعل في تيقظ الأفكار، وتنمية الوعي، وتوسيع قاعدة المثقفين.

ترمي هذه الدراسة إلى التركيز على التعليم الأهلي في العراق حتى عام 1958، بهدف تشخيص مشكلاته من حيث أسبابها وإبعادها والنتائج المترتبة عليها. وهي استكمالاً لعدد من الدراسات التي ركزت على التعليم الأهلي في العراق، وفي مقدمتها كتاب غانم سعيد العبيدي، التعليم الأهلي في العراق بمرحلتيه الابتدائية والثانوية تطوره ومشكلاته، نظراً للدور الذي مارسه هذا النوع من التعليم في دعم الحركة الفكرية في العراق.

قُسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسة تناول الفصل الأول جذور التعليم الأهلي في الألوية العراقية حتى عام 1914، وتطرقنا فيه إلى التعليم الأهلي ذات الطابع الديني وإلى دور المدارس العلمية الأهلية في دعم التعليم الأهلي في تلك المدة، فضلاً عن تناول التعليم الأهلي للديانات غير المسلمة والتعليم الأجنبي في الولايات العراقية بغداد، البصرة، الموصل.

تصدى الفصل الثاني إلى دراسة التعليم الأهلي في العراق والعوامل المؤثرة عليه (1914–1920)، وذلك بإعطاء موجز عن التعليم في عهد الاحتلال البريطاني (1914–1918) ومناقشة دور المدارس الأهلية في الموصل، بغداد، البصرة (1914–1920): فضلاً عن انعكاس العوامل الدينية والسياسية والإقتصادي والاجتماعية على التعليم الأهلي حتى عام 1920.

في حين عالج الفصل الثالث التعليم الأهلي في العراق للمدة(1921–1958) عن طريق تناول أبرز المشكلات التي واجهت التعليم الأهلي في العراق وأنواع المدارس الأهلية في العراق في حينذاك، علاوةً إلى أثر المدارس الأجنبية على الثقافة العراقية.

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر المهمة في مقدمتها الوثائق غير المنشورة المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية، في حين ألفت الرسائل والأطاريح الجامعية المنشورة منها وغير المنشورة مصدراً مهماً آخر يصعب الاستغناء عنه. ومنها أطروحة: فلاح حسن كزار عباس، وزارة المعارف العراقية 1920-1958 (دراسة تأريخيه)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2016

كان للكتب موقعها المتميز في ثنايا الدراسة، لاسيما تلك الكتب التي بحثت في تاريخ العراق المعاصر، وفي طليعتها كتاب ساطع الحصري، مذكراتي في العراق 1921-1927، ج1، وكتاب إبراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق. كما رفدت البحوث المنشورة والصحف، الدراسة بمعلومات قيمة يمكن الاطلاع عليها في قائمة المصادر.

وأخيرا أتمنى إن تفي هذه الدراسة شيئاً من التعليم الأهلي في العراق، وأن تكون إحدى المصادر في المكتبات العربية والعالمية.

الفصل الأول: جذور التعليم الأهلي في الألوية العراقية حتى عام 1914:

أولاً: جذور التعليم الأهلي:

أ. ذات الطابع الديني:

أصبحَ العراق بولاياته الثلاث (بغداد، البصرة، الموصل)، تحت السيطرة العثمانية منذ منتصف القرن السادس عشر، في حالة فوضى واضطرابات في أوضاعه السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ كان العثمانيون عاجزين عن قيادة تلك الولايات ودفعها إلى التقدّم والنهوض، وأصبحتْ في حالة يُرثى لها من التأخر العلمي والتقهقر الثقافي، وبقيت محرومة من التجدد واقتباس الحضارة واقتصرتْ الدراسة على الجوامع والتكايا، وتركز التدريس فيها على شؤون الدين وما يتصل به من علوم[1].

ولولا مدارس النجف الأشرف وكربلاء المقدسة وبغداد والكاظمية وسامراء والموصل، وغيرها من المدن الأُخرى لقضي على اللغة العربية وآدابها، ولم يجْرِ في العراق أي إصلاح ملحوظ حتى أواسط القرن التاسع عشر حين شهد محاولة إصلاحية في عهد (مدحت باشا 1872-1896)، الذي عُين والياً على بغداد وزود بصلاحيات واسعة لتنفيذ إصلاحاته في الولايات الثلاث[2].

يُعدّ مدحت باشا أول والي عثماني عمل على تحديث بعض جوانب الحياة ومنها التعليم، إذ لم يكن في العراق من المدارس الحديثة التي تقوم على النمط الأوربي، من حيث وجود منهج دراسي يتضمن مفردات المواد الدراسية وأغراض دراستها قبل ولاية مدحت باشا؛ سوى بضعة مدارس ابتدائية تابعة للإرساليات التبشيرية في الموصل وبغداد[3].

على الرغم من ذلك، لم تصل إلى نسبة التعلم في العراق إلى نصف في المائة في أواخر العهد العثماني، نتيجة سوء الإدارة وسياسة جمع المال التي أنتهجها السلاطين، ولم يبقِ من قبس يضيء ظلمات الجهل في العراق إلا- التعليم الأهلي- الذي كان ممثلاً في الجوامع والمساجد، التي غدتْ مدارس للعلم والأدب، فكان لها الفضل الأول في حفظ اللغة العربية وإقامة صرح الحركة الفكرية في العراق[4].

من جانب آخر، تنافس الولاة والسلاطين العثمانيون في تأسيس المدارس الدينية العلمية في بغداد وغيرها من الولايات، واتبعوا في سياستهم قاعدة (فرق تسد) بين الطوائف العراقية في تأسيس المدارس العلمية لفئة دون أُخرى، إذ كان لتلك السياسة التي وقفتها السلطة العثمانية الحاكمة، إلى جنب فئة بذاتها مدعاة لانكماش الفئة الأُخرى وتجنبها كل اتصال مباشر بها، ذات أثر كبير بين أبناء الوطن الواحد بفعل تلك النعرة الطائفية البغيضة التي كانتْ تغذيها المطامع التوسعية، والتي استغلتْ استغلالاً كبيراً لم يكن في صالح الأُمة بشيء، مما جعل الأمية تنتشر انتشاراً كبيراً في الولايات العراقية كافة، فكانتْ بذلك أول مشكلة جابهتْ التعليم الأهلي في العراق[5].

في ضوء ذلك، بدأتْ كل طائفة تهتم بأمورها العلمية والثقافية طيلة خضوعها للسيطرة العثمانية، غير إن المراحل والمناهج الدراسية لم يطرأ عليها أي تغيير بفعل ذلك الانقسام، إذ ظلتْ تلك المعاهد تحمل نفس الأسماء وتسير إلى حد ما على نفس الأسلوب والطريقة في التدريس[6].

ومن الأهمية بمكان عند دراستنا لحالة التعليم الأهلي في العراق حتى عام 1914، أن نستعرض حالته في القرن التاسع عشر، لإعطاء الصورة واضحة لاحقاً. وبهذا الصدد كان في العراق نوعان من التعليم الأهلي: نوع ذات الطابع الديني فيه هو المتغلب والممثل في(الكتاتيب والمدارس العلمية) في الجوامع والمساجد. ونوع آخر- هو(التعليم الأجنبي)، الممثل في الإرسالیات التبشيرية والجاليات الأجنبية.

1- الكتاتيب:

انتشرت الكتاتيب في إنحاء مختلفة من الألوية العراقية، انتشاراً كبيراً ومما ساعد على ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن، في البداية، تعد الخدمات التعليمة من اختصاصها؛ وإنما من اختصاص الأفراد والجماعات، فكان التعليم في تلك المؤسسات مجانياً، إلا أن الآباء عادة كانوا يسهمون في تقديم بعض الأموال إلى المعلمين(المُلا) الذين يعلّمون الأطفال القرآن الكريم، والكتابة والحساب[7].

والكتاتيب أو ما يُعرف بـ(الملالي) في العراق هي المعاهد التعليمية الأولى التي يدخلها الأطفال في الغالب بعد إتمامهم سن الثالثة أو الرابعة من العُمر، وكانتْ

تلك المعاهد البسيطة قائمة في مختلف أنحاء الدولة العثمانية وفي البلاد العربية كافة حتى أواخر القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، رغم ما طرأ عليها من تحوير وتطوير على نظام العمل فيها، إذ كانتْ الكتاتيب بصورة عامة ملحقة بالمساجد والجوامع أو مستقلة عنها في مباني مشيدة لهذا الغرض[8].

كانت الغاية الأساس من تأسيس تلك الكتاتيب في البلاد هو تحفيظ آيات القرآن الكريم وتلقينهم أصول الدين وأحكامه فكان الطفل بعد إتمامه الثالثة أو الرابعة من عمره يدخله أبوه في الكُتاب، وليس ذلك الكُتاب في العادة إلا حجرة أو سرداباً تغلب على جوه الظُلمة والحرمان من ضياء الشمس، ويضم ذلك المكان الضيق عدداً من الأطفال، إذ لا توجد صفوف منتظمة؛ بل يفترشون الأرض واضعين بين أيديهم القرآن الكريم أو أحد أجزائه وهو عادة(جزء عُّم) للمبتدئين من الأطفال، ويزودون بألواح خاصة بالكتابة ومحبرة وبعض أقلام من القصب كي يكتبوا عليها الحروف الأبجدية في دراسة الخط والحساب. وكان للخط مكانة مهمة جداً في طريقة التعليم الماضية ،لأن الدقة في رسم الكلمة تؤدي إلى الوضوح في صورتها الذهنية ثم إلى الصحة في لفظها. أما العلوم الأخرى من التاريخ ومبادئ العلوم الطبيعية فلا تذكر، ولم يكن هنالك جدول معين للدروس، وإذا استثنينا درس القرآن الكريم الذي يفتتح به التدريس في كل يوم، ثم الخط ، وكان يأتي في آخر النهار. كما لم يكن المهم في ذلك أن يتبدل الدرس من انتهاء الساعة الزمنية أو الحصة المعينة؛ بل كان المهم أن يتقن الأطفال الموضع الذي كان المُلا يمرنهم عليه قبل الانتقال إلى درس جديد أو موضوع آخر[9].

يُدير الكُتاب شيخ قارئ للقرآن وحافظه، أو إمراءة مُسنة تُسمى(المُلاية)، حفظتْ القرآن الكريم وأحسنتْ تلاوته، وأحياناً يشترك أكثر من (شيخ) في إدارة الكُتاب وتعليم الأطفال قراءة القرآن إذا كان عددهم كبيراً، وقد يشرف على البعض من تلك الكتاتيب(هيئات إسلامية)، اعتقاداً منها إن المدارس الحكومية الأولية التي أُنشئتْ في أواخر الحُكم العثماني في العراق، لا تُعنى العناية الكافية بدراسة القرآن والدين الإسلامي، لذلك تنفق على تلك المدارس جمعيات غرضها المحافظة على القرآن من

هبات الأفراد وأموال الوقف ومن مصالح تعليمية تابعة للأوقاف أو الهيئات الخيرية الخاصة، لأن ما تتلقاها تلك المدارس(الكتاتيب) من الدولة مبالغ ضئيلة نسبياً[10].

والشيخ كُتابه يحتل مقعداً في صدر الغرفة ماسكاً بيده عصا طويلة يؤشر بها تارة، وليضرب الأولاد المخلين بالنظام تارة أُخرى، فلم يكن من المستغرب أن يتكلم بعض الأطفال أو يلهون أو يكتبون بينما البعض الآخر يقرأ، لاسيما وأن النشاط في الكتاتيب كثيراً ومتنوعاً، إذ ينتقل الأطفال من مكان إلى مكان في الغرفة التي يتلقون القراءة فيها، وبما إن الشيخ لم يكن يستطيع أن يُعلم الأطفال لكثرة عددهم، فإنه كان يختار فرداً منهم فيعنى بهم عناية كبيرة في تعليمه القراءة والكتابة ويطلق عليه (الخلفة)، ثم يشركه بين سائر الأطفال الذين لا يستطيع الشيخ أن يعلمهم بنفسه[11].

وبهذا الصدد ذكر الباحث غانم سعيد العبيدي، الواجبات الرئيسة التي يقدمها (الخلفة) للأطفال الجُدد عند دخولهم الكتاتيب:

1. أجلب معك حصيرة، أو أي شيء تجلس عليه؛ وإلا إضطررتَ إلى الجلوس على الأرض.
2. اجلب معك كل يوم جزء عُّم ، أو أي جزء تحتاجه في المستقبل مع قلم من القصب ومحبرة للكتابة.
3. عليك أن تحضر صباحاً ومساءً من كل يوم ما عدا يوم الجمعة.
4. أحضر يوم الخميس ما تجود به يدك من النقود، لتسلمها إلى المُلا وأعلم إن صاحب أكثر مبلغ من النقود يَصرفه حال تسلمها، أما الباقون فيقرأون تلاوةً عدد من السور القصار بصوت واحد ومرتفع ثم يأذن لهم بالانصراف.
5. يجب أن تستمع لوصايا المُلا التي يلقيها علينا ظهر كل يوم وعدم مخالفة واحدة منها.
6. أعلم إن الفلقة بانتظار المخالفين للأوامر والذين يتأخرون عن الدوام أو لم يحفظوا دروسهم اليومية [12].

أما طريقة المُلا في تعليم الأطفال فكانتْ أما أن يستدعيهم من حين لآخر ليستمع إلى ما يتيسر من القرآن، أو يبدأ بتعليمهم لسور القرآن مبتدئاً من سورة (قل

أعوذ برب الناس) على طريقة التهجّي، أو أن يقرأ المُلا آية من القرآن يرددها الطالب من بعده مراراً حتى يحفظها، فإذا حفظها إنتقل إلى غيرها، وتكون الدراسة في تلك الكتاتيب بصوت مرتفع، وكلما ارتفع صوت الصبي في القراءة كلما كان ذلك مبعث ارتياح المُلا وتقديره[13].

كانتْ طريقة التعليم فردية، وعد كل طفل صفاً قائماً بنفسه، على الرغم من إن جميع الأطفال كانوا يجلسون في الكتاتيب على الأرض وفي مكان واحد، لأن المُلا كان يعلم كل طفل وحده ويعطيه في كل جلسة ذلك المقدار الذي يتقبله استعداده. وعليه، يمكن إن تكون ختمة القرآن في أي وقت من أوقات السنة، فقد يحفظ الطفل قراءة القرآن بعام أو أقل، وقد يتقنه آخر بعامين أو ثلاث أحياناً، وبعدها يتعلم الصبي الكتابة والشعر ومبادئ الحساب إلى جانب تعليم العبادات وما يتصل بها من الآداب، ويمكن الإشارة بان أغلب الطلاب كانتْ تنتهي دراستهم عند ذلك الحد، إذ ينصرفون بعدها إلى الحياة العامة لاكتساب مهنة من المهن. ومنهم من كان يجمع بين مزاولة حرفة ما بعد أوقات الدرس، شأن أكثرية طُلاب العلم آنذاك[14].

أما عن الجهود المبذولة في الإشراف على الكتاتيب وسير التعليم فيها فكانتْ مشكلة جابهها الكثيرون من أولياء الأمور، فالحكومة العثمانية لم تفرض أية رقابة عليها في بادئ الأمر، ولكن شكاوى الأهالي المتكررة أدتْ إلى لزوم مراقبتها بقانون، فكان من واجب الحسبة بأن تقوم بواجبها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن طريق مراقبة أعمال الملالي، إذ لم يكن صعباً عن أي شخص قارئ حافظ للقرآن، أن يتخذ التعليم حرفة ومكسباً، حتى إذ لم يكن على درجة من القُدرة على التدريس أو تربية الأطفال[15].

يبدو مما تقدم إن المستوى الثقافي للمُلالي في العهد العثماني قد تضاءل تبعاً لسوء الأحوال وتدهورها آنذاك، فبات أكثر المُلالي لا يملكون الثقافة، إلا حفظ القرآن وقراءة الأدعية مع معرفة بسيطة بالدين، إذ تولى تلك العملية في العراق الكثير من الإيرانيين والهنود والأفغانيين وغيرهم.

وعن نظام التعليم في تلك الكتاتيب ذكر الباحث (عبد الرزاق الهلالي) [16] " **لقد كان الأب يقود ابنه إلى الكُتاب في العهد العثماني، وبعد أن يتفق مع المُلا على**

الأجور يخاطبه بقوله هذا ابني لك من اللحم ولي منه العظم، أي إن الآباء في ذلك العهد كانوا يرون في المُلا المهذّب الأول لأولادهم، فهم يخولونه حق تأديبه ومعاقبته بأقسى العقوبات، إن هو أساء التصرف والأدب أو قصّر في أداء واجباته"[17].

في السياق نفسه، كان للمُعلم وسائل للتأديب، فكان العقاب في الكتاتيب نوعين: العقاب المثقف والعقاب المؤلم، أما العقاب المثقف فكان بأن يأمر المُلا الصبي، بأن يكتب قطعة من النثر أو الشعر بخط صحيح أو بأن يحفظها، وكثيراً ما يأمر المُلا بعمل خدمة في الكُتاب ككنس الغرفة وإدامتها. أما العِقاب المؤلم، فكان أما نفسياً يمنع الطفل من الخروج إلى اللعب في وقت الاستراحة، وأما بدنياً بالضرب أو بالركوع أو رفع اليدين، أو الوقوف على رجل واحدة ولمدد مُختلفة أو وضع أرجلهم في الفلقة، والمُلا يهوي عليها بالخيزرانة، والخلفة يضبط بصوت عالٍ عدد الضربات حتى بلوغها العدد المطلوب، والمحكوم بتلك العقوبة يصيح ويبكي من شدة الألم وجميع الصبية ساكتون خائفون[18].

كما كان للمُلة طمغة(ختم) يختم فيه بالحبر على أذرع الصبية أو على سيقانهم يوم الخميس من كل أسبوع في موسم الصيف ليردعهم من السباحة في النهر ويجنبهم عواقب الغرق لصغر سنهم، ومن أراد الاغتسال منهم فلابدّ أن يتقدّم احد ذويه إلى المُلا طالباً إذنه في ذلك حتى يعفوه من طمغة الأسبوع[19].

أما فيما يتعلق بكتاتيب البنات، فيمكن القول بان وضع المرأة العراقية ومكانتها أبان العهد العثماني كان في غاية التأخر، بفعل ضغط الحياة الاجتماعية على المرأة العراقية من جميع الجهات،لاسيما وإن الناس في تلك المدة يعتقدون بأن مجرد تعليم المرأة القراءة والكتابة يؤدي إلى إفسادها وخروجها عن الطريق، إذ لم يكن في البلاد إلا عدد قليل من المدارس والكتاتيب لتعليم القراءة والكتابة، إذا استثنينا طائفة من الكتاتيب البسيطة تُديرها(المُلايات) لتعليم قراءة القرآن الكريم وأصول الديانة[20].

في السياق نفسه كانتْ هناك عدد من الأُسر تبعث بناتها للتعليم في بعض المدارس للطوائف غير المسلمة، وهنَّ بلا ريب قلة بالنسبة لغيرهن، بينما ازدادتْ كتاتيب البنات بصورة خاصة في المدن المقدسة ومدن الفرات الأوسط؛ بسبب ما

تحتمه الضرورة من وجود مُلايات يقرأن مقتل الحسين(عليه السلام) في شهر محرم أو الأشهر الأخيرة أو في قراءة المواليد في المناسبات المختلفة، وبالرغم من قلة كتاتيب البنات كانتْ تجري في بيوت المُلايات نفس الأسلوب الذي كان يتبع في كتاتيب الأولاد مع اختلاف في تلاوة بعض السور، وتدريبهن على بعض الأشغال اليدوية والمنزلية[21].

يتضح إن الاهتمام بتعليم البنات كان ضيقاً ومحدوداً، لكونها كانتْ مُحاطة بتقاليد صارمة، ولم تبدِ عناية خاصة لتكوين مدارس حديثة تتبع السُبل الصحيحة في التقويم والتربية، وقد ظل ذلك الاتجاه سائداً في تلك الأوساط العراقية حتى عهد متأخر، عندها اخذ الأطفال يتهافتون إلى مدارس البنين والبنات إذا اختفتْ فكرة الرفض، وأخذتْ تضعف وحل محله اتجاه معاكس يدعو إلى حصول البنات على نصيبهن من التعليم.

نتيجة ذلك، بدأتْ الكتاتيب تضمحل وتتناقص شيئاً فشيئاً، لاسيما في الحقبة الأخيرة من الحُكم العثماني للبلاد، بعد أن حلتْ محلها المدارس الحديثة والتي سارتْ على النهج الغربي في أنظمتها ومناهجها في أوائل القرن التاسع عشر، إذ باشرتْ الدولة بفتح المدارس الأولية والابتدائية والرشدية في بعض أجزاء العراق، كي تحل محل الكتاتيب لأنها غدتْ غير ملائمة للمبتدئين وتسير وفق أساليب قديمة لم تتغير وتتطور منذ قرون عديدة، ولم تُساير روح العصر؛ بل بعكس ذلك فقد تقهقرتْ إلى الوراء، لأنها تجردتْ بالتدريج عن جميع العلوم العقلية وصارتْ تكاد لا تهتم بشيء غير العلوم النقلية[22].

كان من الطبيعي أن يُلفتْ أنظار المفكرين إلى عدم كفاية ذلك النوع من التعليم، فكان أمام الولاة أو الحُكام الذين أدركوا بضرورة اقتباس بعض العلوم العصرية والنُظم الحديثة لمسايرة ركب الحضارة والمدنية، طريقان الأول: هو في إصلاح تلك المعاهد التعليمية الموجودة(الكتاتيب)، ولو بصورة تدريجية بإدخال العلوم العقلية والنُظم الحديثة فيها. والثاني ترك تلك المعاهد القديمة جانباً وإنشاء معاهد تعليمية جديدة لتدريس العلوم العصرية وفق النُظم الحديثة.

بيدَ إن تطور الأحوال الاجتماعية السائدة اضطرتْ رجال الحُكم والإصلاح إلى اختيار الطريقة الثانية بترك المعاهد التعليمية القديمة تسير على سيرتها المعتادة واخذوا ينشئون بعض المعاهد التعليمية الجديدة كلما شعروا بالحاجة إليها، ولم تزدد العناية والاهتمام بها إلا بعد هيمنة (جمعية الاتحاد والترقي)[23] على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية في تموز عام 1908، بيد إن انتشار المعاهد الحديثة لم يوقف مهمة الكتاتيب وعملها في ميدان التعليم الأهلي، بل ظلتْ مستمرة في أداء مهمتها؛ لأنه لغة التدريس في المكاتب كانتْ تجري باللغة التركية[24].

برغم ذلك تعرضت تلك الكتاتيب لنقد عدد من خبراء التربية والتعليم وكان في مقدمتهم (ساطع الحصري) [25]، إذ ذكر ما نصه: "**اعتقد إن أحداً ممن يقدرون مصالح الشعب على وجوهها الصحيحة لا يأسف على زوال تلك المؤسسات التي تجمع بين أسوأ الظروف الصحية، مع أسخف الطرائق التعليمية**"[26].

لذلك يمكن القول بأن السير بأسلوب التعليم الحديث لم يغير في حالة الكتاتيب في العراق، لذلك أخذت تلك الكتاتيب تتضاءل باستمرار، برغم إن السلطات الحاكمة لم تتعرض إلى المدارس الدينية كافة؛ بل تركتها تعمل وفق نظمها الخاصة وتقاليدها في العتبات المقدسة في مختلف مناطق العراق، إذ حرصتْ السلطة العثمانية على أن تظل تلك الكتاتيب كما كانتْ مؤسسات أهلية لا تتدخل في شانها إلا بمقدار يسير، حرصاً منها على أن تظل محتفظة بثقة السكان، وحتى تكون في يد الحكومة وسيلة شعبية بسيطة لنشر قسط من التعليم الأولي وأن يكون بسيطاً؛ إلا إنه يجدي نفعاً في مُكافحة الأُمية ونشر المعرفة بين الناشئة.

ب: المدارس العلمية الأهلية:

أطلقتْ مصطلح المدارس العلمية على المعاهد الدينية فقط وتلي الكُتاب عادة، أما المدارس الحديثة فأطلقوا عليها(مكاتب)، إذ كانتْ تلك المدارس أشبه شيء بالمساجد، إلا إن الوجهة التعليمية هي الغالبة، وفي المساجد وجهة العبادة هي الغالبة، فأدتْ تلك المعاهد الأهلية خدمات كبيرة وامتزجتْ الواحدة بالأُخرى وتعاونا معاً على التهذيب والتثقيف فقامتْ كل مؤسسة بمهمتها والغاية واحدة[26].

كان الناشئ إذا ما اجتاز مرحلة التعليم في الكتاتيب، ثم أراد استكمال علمه، حضر في المساجد والحلقات التي يعقدها عدد من العُلماء وكبار المجتهدين في المدارس الدينية وغيرها من الأماكن المقدسة، وتلك الحلقات تختلف سعتها باختلاف أهمية العالم وشهرته ومدى معرفة المجتهد ، فقد تكون الحلقة ضيقة مؤلفة من عشرات الطلبة أو تكون كبيرة تضم المئات منهم. وكانتْ طريقة التعليم أن يجلس المدرس وحوله طُلاب يلقي عليهم دروسه ويناقشهم فيما درسوه أو يناقشهم في مادة سبق أن عينها لهم لتدرس وتحضر خارج حلقات الدرس. وعليه، يحصل المتعلم في تلك الحلقات– علوم اللغة والكلام والفقه والنحو والصرف والحديث والتوحيد والفلك والتنجيم والفلسفة– وعندما يتقن الطالب أغلب تلك العلوم(النقلية والعقلية) يجيزه أُستاذه في احتفال كبير يحضره الطُلاب والجمهور من الناس، وإن أتُفق على أن أحد المتعلمين يمتلك من العلوم والمعرفة الذي يتميز به عن غيره، يتجه إلى اسطنبول أو الأزهر أو إلى النجف الأشراف لاستكمال علومه وتضلعه بالعلوم الدينية وفي موضوعه الأصلي[27].

وفي هذا السياق، قام بعض الولاة العثمانيين بإنشاء المدارس العلمية في بغداد والدعوة لنشر المذهب الحنفي في البلاد، أما الولايات الأُخرى(كالموصل والبصرة)، فلم يكن فيها شيء من النشاط في ذلك المجال، بفعل تدهور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق مما أخر النظر في مثل تلك المطالب، وإن كان بعض ولاتها وأُسرها قد قاموا بإنشاء بعض المدارس العلمية الأهلية وأوقفوا لها بعض الأوقاف[28].

كانت الدولة العثمانية حتى مطلع القرن العشرين تعفي طلاب علوم الدين من الخدمة العسكرية، ولذلك كان ينتظم في صنف الطُلاب الكثير من الشبان هروباً من الجندية، ومع إن أغلب هؤلاء لم يكونوا طُلاباً حقيقيين، ولكن عقب ذلك أخذتْ تلك المدارس تفقد ما كانتْ عليه من علو المركز والأهمية رغماً عن انتعاش اللغة العربية واتخاذها لغة التعليم الرسمية، إذ أخذ عدد طلابها يتناقص شيئاً فشيئاً، فلما زالتْ الحكومة العثمانية من العراق، لم تقرر الحكومة العراقية التجنيد الإجباري، وعندما شوهد الكثير من ضيق عيش علماء الدين، قل إقبال الشُبان على المدارس العلمية الأهلية أكثر من ذي قبل[29].

ويبدو إن هناك سبباً آخر هو رجحان طرئق التعليم الحديث في المدارس الحكومية والأهلية على ئطرق التعليم الأهلي القديم، فضلاً عن الرغبة في الحصول على وظائف حكومية أو تحصيل العلوم العالية وعوامل فكرية أُخرى، مما أدى إلى زيادة الإقبال على المدارس الحديثة وإهمال المدارس العلمية وزوال البعض منها، برغم ذلك ظلتْ كل طائفة متمسكة بمدارسها العلمية الأهلية الخاصة بها. فكانتْ تلك من أولى المشاكل التي جابهتْ التعليم الأهلي بفعل تلك السياسة، التي تبنتها الدولة العثمانية.

من جانبها كانتْ الدولة العثمانية تقسم البلاد التي احتلتها من الوجهة الإدارية إلى ولايات، وكانتْ تنصب على رأس كل ولاية موظفاً كبيراً يُسمى(الوالي)، ويكون مسؤولاً عن جميع أمور الولايات ومشرفاً على أمور (السناجق)[30] التابعة لها، وبناءً على ذلك النظام الإداري، كان العراق في هذا العهد مقسماً إلى ثلاث ولايات هي: الموصل – بغداد – البصرة. وكانتْ ولاية الموصل تضم سنجقي كركوك والسليمانية أيضاً وكانتْ ولاية البصرة تشمل على سنجقي المنتفك والعمارة[31].

في ضوء ذلك، سنتطرق إلى دراسة توزيع تلك المدارس بحسب كل ولاية، لأن لكل منها إدارة مستقلة تُدير شؤونها حينذاك. فبعد الاحتلال العثماني للموصل وتفويض حُكمها إلى (الأسرة الجليلية)[32]، احدث هؤلاء نهضة علمية بذلوها من المساعي الحثيثة في سبيل نشر الثقافة بالمدارس التي شيدوها، وإن الكثير منها شيدها الولاة والأُمراء وبعض الأسر الموصلية، فنبغ منهم علماء كانوا قادة للنهضة العلمية[31]، إذ غدتْ الموصل من المدن التي تستقطب طلاب العلم لينهلوا من علمها وآدابها، ومن أشهر مدارسها المدرسة الأحمدية ومدرسة ابن يونس النحوي ومدرسة الباشا والرابعية ومدرسة يحيى باشا الجليلي [32].

كانتْ لتلك المدارس العلمية الأهلية مكتبات عامرة تساعد الطالب على الدراسة والاستقصاء وكان يصرف على المدارس من الأوقاف التي أوقفتها الناس أو من بعض البيوتات الميسورة لتزويد الطُلاب بالطعام والشراب كي ينصرفوا لتلقي العلوم، فقد حققت تلك المدارس الأهداف التربوية والتعليمية في مدينة الموصل ، إذ أسهمت إسهاماً فاعلاً بمحاربة تفشي الجهل والأمية والتخلف الفكري في المدينة فضلا عن

كونها أعدت كوادر علمية وأدبية أسهمت بإبراز صورة الموصل الثقافية، وفي الاختصاصات كافة منها: الشيخ عبد الله أفندي الفيضي الفقيه بالعلوم الشرعية وآداب اللغة العربية، والشاعر عبد الباقي الفاروقي ، والشاعر عبد الله راقم الآنجيتي، الذي عرف بدعواته لنشر المعرفة والعلم والقضاء على الجهل في مدينة الموصل[33].

أما في بغداد فقد سعى العثمانيون إلى فتح بعض المدارس العلمية الأهلية وآزرهم الكثير من الأُسر البغدادية والعلماء في دوامها واستمرارها لتدريس القرآن وعلومه والفقه الحنفي فضلاً عن تدريس علوم العربية من نحو وصرف ومنطق وفلسفة وبديع وبيان وعروض ....الخ. وكانتْ تلك الدراسة كفيلة بأن ترسم لصاحبها الطريق الذي سينتهجه في حقل العلم والأدب والثقافة[34]، إذ ظلتْ تلك المدارس ومجالسها العلمية مزدهرة على الأكثر، وكانتْ الثقافة فيها ماضية على نهجها العلمي والأدبي الإسلامي، ولكنها بدأتْ تتعثر في أواخر العهد العثماني وزوال أثر البعض منها. ومن المدارس والمعاهد العلمية المشهورة التي كانتْ تجري فيها الدراسة، مدرسة الإمام الأعظم والمدرسة النظامية والمستنصرية والكيلاني والمرادية والمدرسة العلمية والسليماينة والداوودية وغيرها، إلى جانب الكثير من المدارس العلمية التي شيدها محبو العلم والفضيلة من علماء بغداد [35].

في حين كانتْ ولاية البصرة أبان الحكم العثماني مسرحاً للفوضى وعدم الاستقرار السياسي بفعل الفتن والمنازعات والحروب والسلب والنهب، ما جعلها أبعد أن تهتم بشؤون العلم والثقافة، ولم يهتم حُكامها وولاتها كبقية الولايات بتلك الناحية؛ إلا في نهاية القرن التاسع عشر عندما قاموا ببعض الإصلاحات فجدد بناء المساجد وإحياء بعض المدارس كما أُسست عدد من المدارس الأهلية منها مدرس الشيخ عثمان بن سند، ومدرسة السليمانية ومدرسة الرحمانية في محلة باب السيف والمدرسة الرؤوفية الحلية في محلة القبلة [36]، ذلك إلى جانب ثمان مدارس دينية في الزبير ومدرستان في العمارة والأُخرى في قلعة صالح، ساهمتْ بعض الأُسر في تأسيسها وإدامتها، ثم أُلحقتْ تلك المدارس بإدارة الأوقاف العثمانية[37].

فضلاً عن تلك المدارس العلمية الأهلية في الولايات الثلاث، تأسستْ معاهد ومدارس علمية أهلية ذات طابع ديني خاص وإنحصرتْ تلك المعاهد والمدارس

العلمية بين مدن النجف والحلة وكربلاء والكاظمية وسامراء، وبهذا الصدد كانتْ النجف الأشرف داراً للعلم ومركزاً مهماً للتدريس على المذهب الجعفري، وظلتْ تؤدي واجبها العلمي والديني رغم انتقال مراكز الدراسة إلى غيرها كالحلة وكربلاء في حقب متعددة، إذ عُدت النجف منذ عهد يناهز الألف عام معهداً للدراسات الإسلامية العالي في حقول الفقه والأصول والتفسير والفلسفة الإسلامية إلى غير ذلك من العلوم العقلية والنقلية، وفي الوقت نفسه كانت مقراً للحوزة العلمية التي عاشتْ الأجيال، وقطعتْ شوطاً بعيداً في مسيرتها العلمية(38).

كما غدتْ النجف محط أنظار الراغبين في تحصيل العلم والاجتهاد من شتى أقطار العالم الإسلامي فلقد بلغ عدد الطلبة الذين كانوا قد توافدوا إلى مدارسها في أواخر العهد العثماني، نحو عشرة آلاف طالب بين عراقي وسوري ولبناني وبحريني وكويتي وإيراني وهندي وتركماني وأفغاني وغيرهم(39).

ومما تجدر الإشارة اليه في هذا الصدد هو إن مدارس النجف الأشراف كانت تقوم بجهود العلماء والإفراد من أبناء الشيعة أنفسهم. أما الصرف عليها وعلى طلبتها والأفراد فيتم بواسطة العلماء والمجتهدين مما يرد أليهم من أموال الخمس والهبات والتبرعات التي يقدمها الميسورين في ذلك الحقل، وليس للحكومة أي صلة بتلك المدارس أو بشؤون الصرف عليها. ومن أبرز تلك المدارس والمعاهد الأهلية في النجف هي مدارس(السليمية، المعتمد، المهدي الشيرازي، القوام، الايرواني، الشربياني، الخليلي، القزويني، كاظم اليزدي، البخاري، الصدر) (40).

أما عن الدراسة في تلك المدارس فكانتْ تجري على نفس الأسلوب والطريقة المتوارثة منذ القرن الخامس الهجري مع بعض التجديد اقتضاها تغيير الزمن وتطور العلوم، فقد كانتْ تجري الدراسة على أساس نظام الحلقات، إذ يرتقي الأستاذ منبراً أو يتخذ ركناً من أركان المجلس ويُحيط به الطلبة من كل جانب للإصغاء إليه (41). كما قُسمت مراحل الدراسة في النجف وغيرها من المراكز الدينية المقدسة إلى مرحلتين هما:

أ- **دراسة المقدمات:** ويقصد بها الدراسة التمهيدية، وهي تقابل في الوقت الحاضر الدراسة الابتدائية والثانوية، أما العلوم التي تدرس في تلك المرحلة فهي:

1-علوم العربية: وتشمل النحو والصرف واللغة والمعاني والبيان.

2- العلوم الرياضية: تتضمن الحساب والهندسة والفلك.

3- العلوم الاجتماعية: وتركز على التأريخ والجغرافية.

4-العلوم العقلية: وتشمل المنطق والحكمة والفلسفة والفقه والتفسير وعلم الكلام[42].

ب: **دراسة الخارج:** وتقابل تلك الدراسة، الدراسة العُليا ذات الاختصاص في العصر الحديث، وهي الدراسة الخارجية عن الكتاب، إذ لا يلتزم الطالب بكتاب، إنما يتلقون علومهم عن طريق محاضرات الأستاذ وكبار العلماء، وفي تلك الدراسة يكون المجال حراً للمناقشة والإفادة حتى وأن كانت المُناقشة رداً لرأي الأستاذ المحاضر نفسه. كما إن الدراسة في تلك المرحلة هي التي تؤهل الطالب للوصول إلى درجة الاجتهاد فيما بعد، إذا واصل التعليم بصورة مستمرة، حتى ينال شهادة كبار العلماء المجتهدين تدل على انه قد أصبح ذا مقدرة على استنباط الفروع من الأصول وانه بات ثقة يصح أخذ الكلام عنه [43].

في السياق نفسه، لم تعترض طريق عمل تلك المؤسسات الدينية إلا تشكيلات المعارف في الدولة أبان الحُكم العثماني الأخير للبلاد، إذ بادرتْ بإنشاء المكاتب الحديثة على النهج الغربي وأغفلتْ أمورها والعناية بها وبمدارسها، وأخذت بتحويل الكثير من معاهد الدراسة الأهلية إلى معاهد علمانية يكون الإشراف عليها من اختصاص الدولة لا رجال الدين، فأهملتْ بذلك أمر الدراسة في تلك المؤسسات وتركتها وشأنها. فلم يكد ينتهي الحُكم العثماني حتى تغيرتْ حال تلك المدارس وتبدلتْ نظرة الدولة لها وعزف عنها الدارسون، اللهم إلا أولئك الطُلاب الذين قرروا الاستمرار في تحصيلهم العلمي الديني فيها. أما الآخرون فقد وجدوا في المدارس الجديدة خير بديل لهم، ولم يعدّ لأسلوب الدراسة القديمة في المدارس من مؤيد، لذلك سارتْ الأُسر في إدخال أبنائها في مدارس حكومية وأهلية إلى جانب المدارس الأجنبية والإرساليات

التبشيرية في البلاد، حتى وصل أجمالي عدد تلك المدارس في العراق إلى (149) مدرسة في أواخر العهد العثماني[44].

ثانياً: التعليم الأهلي الحديث:

1- التعليم الأهلي في ولاية بغداد:

تمخض عن الانقلاب العثماني الذي تم في الثالث والعشرين من تموز 1908، عن تظاهر السلطان عبد الحميد الثاني(1876-1909)، باستجابة مطالب جمعية الاتحاد والترقي، إذ نشرت تلك الجمعية برنامجها السياسي، وقد نص فيما يتعلق بالتعليم" **على أتباع الدولة سياسة تعليمة ترمي إلى تربية النشء العثماني تربية موحدة، والسعي في تقوية الاتحاد والإخاء بين العناصر التي تتألف منها الدولة العثمانية على أن تبقى التركية اللغة الرسمية**"[45].

يبدو أن ما جاء في تلك السياسة من مبادئ العدالة والمساواة، كانت الباعث الكبير في نفوس الناس، الذين تطلعوا إلى النور والعلم والمعرفة. فكانت الهيأة الإصلاحية التي جاءت إلى بغداد وقيامها بفتح المدارس، عاملاً من العوامل التي حركت الطوائف المختلفة ودفعتها للتفكير في تثقيف أبنائم الثقافة الحديثة والعلوم العصرية. لذلك تم أنشاء عدد من المدارس الأهلية والأجنبية عقب ذلك التأريخ. وفي مقدمة تلك المدارس هي:

مكتب الترقي الجعفري العثماني (المدرسة الجعفرية):

إذا أردنا الحديث عن تاريخ مدرسة مكتب الترقي الجعفري العثماني، فيجب أن نعود بالذاكرة إلى مطلع القرن العشرين، إذ بدأ يدب الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي في العراق كغيره من البلاد التي كانتْ خاضعة لنفوذ الإمبراطورية العثمانية ومحرومة من أسباب النهضة الحديثة، بفعل تبني العثماني في سياستهم مبدأ (فرّق تسدّ) بين سكان العراق أنفسهم، فقد كانت تتعصب ضد أبناء الطائفة الشيعية في مختلف المجالات، كان من أبسطها حرمانهم من الاستفادة من المدارس التي أنشأتها السُلطات العثمانية، لكي لا يطمعوا بعد ذلك بالوظائف الحكومية، إلى جانب ذلك كان الشيعة أنفسهم يحومون المدارس العثمانية الحديثة ويعتبرونها مفسدة للدين والأخلاق[46].

على أثر الانقلاب العثماني عام 1908، حصل تبدل في نظرة الدولة نحو الشيعة، الذين توقعوا أن تنعم طائفتهم بالحرية في ظل الدستور، كما كانت تأمل الطوائف الأخرى ذلك. وبدافع من تلك الآمال سعت مجموعة متنورة من الشيعة إلى الحصول على اجازة لتأسيس مدرسة لتعليم الأولاد، وكان في مقدمتهم (جعفر ابو التمن)[47] (علي البازركان)[48]، ومهدي الخياط ورؤوف القطان[49].

ومما نبه تلك المجموعة إلى أهمية ذلك المشروع، هو أن هناك بعض المدارس اليهودية، كانت تخرّج سنوياً عدد من اليهود يقومون بدور كتّاب لدى التجار المسلمين، وقد أصبحوا بحكم معرفتهم المراسلات باللغات الأجنبية واطلاعهم على أسرار التجارة، وقد تعدى الأمر إلى سيطرتهم في بعض الأحيان على المحلات التجارية من أيدي المسلمين[50].

ولتأسيس تلك المدرسة قصة طريفة ولكن مهمة، لأنها تكشف لنا صورة من صور تأريخ التعليم الأهلي في تلك المدة. وملخصها أن الحاج سلمان أبو التمن استورد سماورات[51]، جميلة الشكل، وقد نفدت من السوق، وأن احد أصدقاء علي البازركان قد طلب منه أن يشتري له سماور من الحاج سلمان، ولما طلب البازركان ذلك من الحاج سلمان اعتذر الأخير لنفادها، ولما علم أنها مطلوبة في السوق أوعز إلى كاتبه اليهودي (شميل سوميخ) أن يكتب له برقية إلى روسيا القيصرية لطلب كمية منها، فحرر الكاتب اليهودي البرقية، وبعد مدة شاهد علي البازركان سماورات من نفس النوع في محل آخر، فعاتب الحاج سلمان على عدم بيعها له، فدهش الأخير وذهب ليتأكد من وجودها في ذلك المحل، فلما شاهد الحاج سلمان سأل صاحب المحل عن مصدرها، فأخبره عن شرائها من أحد اليهود. فتأثر الحاج سلمان من خيانة كاتبه اليهودي الذي أخفى البرقية وطلب من أحد التجار اليهود أن يستورد ذلك النوع. ومن تلك الحادثة استطاع علي البازركان أن ينبه الحاج سلمان إلى ضرورة إعداد شباب من المسلمين يتقنون اللغات الأجنبية لاتخاذهم كتاباً وكاتمي أسرار تجارتهم، ولا يكون ذلك إلا عن طريق فتح مدرسة، ولكن الحاج سلمان أوضح لعلي البازركان، إن ذلك المشروع سوف يلاقي المعارضة من الناس الذين يعتبرون ذلك العمل من باب الكفر[52].

ولما كانت الفكرة تحتاج إلى المال فقد استطاع جعفر أبو التمن من أقناع أبيهِ على تبني الفكرة، وقام بدعوة عدد من الشخصيات للحضور إلى دار ولده الحاج داود، في الثامن من تشرين الثاني 1908، وكان من جملة الحضور علي البازركان، مهدي الخاصكي، عبد الكريم حيدر، السيد علي مهدي البغدادي، الحاج حسن الشهرباني ، الحاج داود أبو التمن، الحاج سلمان أبو التمن، والشيخ شكر الله أحد علماء الدين الشيعة في بغداد، وقرر هؤلاء تأسيس مدرسة وكونوا هيأة مؤسسة لها، وانتخبوا الشيخ شكر الله رئيساً للهيأة وجعفر أبو التمن أميناً للصندوق، وأخذوا يجمعون الإعانات لتأسيس تلك المدرسة[53].

قررت الهيأة المؤسسة إرسال كُلٍ من علي البازركان وجعفر أبو التمن لتقديم عريضة إلى والي بغداد(عبد الله باشا) يطلبون فيها السماح بفتح مدرسة باسم(مكتب الترقي الجعفري العثماني)، وقد جرت مناقشة بين مقدمي الطلب والوالي حول سبب فتح المدرسة مع وجود مدارس حكومية وعن سبب تسميتها بالجعفرية، إذ طلب الوالي حذف اسم الجعفرية من اسم المدرسة، ولكن أجابه علي البازركان لا يوجد جعفري في المدارس الحكومية، بينما أصر جعفر ابو التمن على الاسم، وافهم الوالي أن الغاية من التسمية لم تكن لنعرة طائفية، ولكن تأسيس المدارس الأهلية فكرة حديثة لا تجذب الناس، فالقصد من الاسم أن يشعر أبناء المذهب الجعفري أن المدرسة منهم واليهم فُيقبلونَ على إرسال أولادهم أليها، فأقتنع الوالي ووافق على أجازة المدرسة[54].

أُعِدَ للمدرسة دار تقع بالقرب من مسجد الحاج داود أبو التمن وتم تأثيثها، وكانت تلك الدار قد استؤجرت لمدة عامين، ودفع بدل الإيجار الحاج سلمان أبو التمن من ماله الخاص، وجرى افتتاح المدرسة في الثاني عشر من كانون الأول 1908، باحتفال كبير، كان عدد الطلاب الذين سجلوا عند افتتاحها نحو (300) طالب توزعوا على مختلف مراحل الدراسة التي احتوتها المدرسة من (روضة وابتدائية ورشدية) لتعليم ألاميين مبادئ القراءة والكتابة، وتعليم الحساب واللغات التركية والفرنسية لمن يعرف القراءة، أما إدارة المدرسة فقد كانت بعهدة الشيخ شكر الله وعلي البازركان معاوناً له، وجعفر أبو التمن أميناً للصندوق للمدرسة[55].

سعى جعفر أبو التمن لإقناع أبناء الطائفة الجعفرية الدخول إلى المدرسة، بالنظر لموقف تلك الطائفة إلى المدارس وتحريمها، فقد استطاع جعفر ابو التمن بما بذله من جهد الاتصال بعلماء الدين في كربلاء والنجف، للحصول منهم على فتاوى تحث على الإقبال على التعليم في المدرسة، إذ نشر رسالة بعنوان(فتوى بجواز دخول الجعفريين المكاتب للتعليم) جاء فيها :" **جواز دخول أولاد الجعفرية إلى المكاتب لتعليم العلوم والمعارف واللغات المختلفة التي تمس الحاجة إلى تعليمها، وتقضي الضرورة بعدم جهلها مع التحفظ على القواعد الإسلامية ...لذا إن علماء الإسلام المجتهدين في النجف وكربلاء دفعاً للشبهة الواقعة في أذهان الجهلة قد كتبوا لعموم الجعفرية يحثونهم ويشوقونهم على تأسيس وتشييد هكذا مكاتب، حاوية للشروط المتقدمة وذكروا أن ذلك أفضل الإعمال الخيرية**"[56].

سارت المدرسة منذ ذلك التأريخ باندفاع، غير إن نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914، سبب بعض الفتور فيها، رغم ذلك تخرج من (المدرسة الجعفرية)[57]، عدد كبير من الرجال الذين تولوا المناصب العليا في المملكة العراقية[58].

تأسيساً على ما تقدم، تُعد مدرسة مكتب الترقي الجعفري العثماني(الجعفرية) أول مدرسة أهلية (وطنية) غير رسمية في تأريخ بغداد الحديث، استهدف مؤسسوها من إنشائها سد ثغرة خطيرة في ثقافة الشعب، إيمانا منهم بان الثقافة الصحيحة هي الأداة الناجحة لحماية الوحدة الوطنية وتأكيدها. فكان من الطبيعي إن تصطدم هذه الفكرة بجملة من العقبات لدى الكثير من الناس ذوي الاتجاهات المُحافظة والتقليدية، فضلاً عن تخوف السلطة العثمانية من تقاطعها مع سياسة التتريك القائمة وقتذاك. لذلك ظلت المدرسة الجعفرية منذ تأسيسها، تسير على النهج المرسوم لها وتؤدي رسالتها في حدود إمكانياتها المتوفرة، كما كانتْ مركزاً وطنياً مهماً منذ تأسيس الحُكم الوطني في العراق.

2. التعليم الأهلي في ولاية البصرة:

أ. مدرسة تذكار الحرية:

رافق تاريخ البصرة، تاريخ حافل بالحروب والفتن والمنازعات بفعل غارات البدو إليها من جهة ومنازعات الفرس والعثمانيين من جهة أُخرى. لذلك كانتْ الحياة فيها أشد إضطراباً وفساداً وتأخراً مما كانتْ عليه بغداد والموصل، لاسيما في نشاطها الثقافي والعلمي. فبرز (سليمان فيضي)[59]، احد المهتمين في هذا الجانب، وظهرت مساهمته في تأسيس مدرسة هدفها إعداد أجيال تقوم بخدمة وطنها على أساس صحيح، واثارة الوعي القومي عن طريق الاهتمام باللغة العربية[60].

في ضوء ذلك قدم سليمان فيضي طلباً إلى السلطات في البصرة، رام فيه السماح له بتأسيس مدرسة إعدادية أهلية باسم(**تذكار الحرية**) تيمناً بعهد الحرية الذي بزغ عقب انقلاب تموز عام 1908، ويكون التدريس فيها باللغة العربية والتركية والإنكليزية والفرنسية، على غِرار المدارس العربية الأهلية في بيروت ودمشق. إلا إن السُلطات العثمانية أبدتْ اعتراضها لأن اسم المدرسة عربي ولغة التدريس فيها باللغة العربية مما يتعارضان والقوانين العثمانية المتبعة في البلاد، واقترحتْ السُلطة عليه بتغيير أسمها إلى(يادكار حريت)، وسمح لهُ بالتدريس باللغة العربية إلى جانب التركية، بموجب هذه الشروط تمتْ الموافقة على الإجازة ثم جرى حفل الافتتاح لها في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1908[61].

قوبل افتتاح المدرسة بالثناء والتقدير من قبل العديد من أبناء البصرة، لاسيما عقب اختيار عدد من الأساتذة الأكفاء للعمل في تلك المدرسة، واعتمدت في دفع رواتب مدرسيها وشراء الكتب على التبرعات التي كان يقدمها الموسورون من أهالي البصرة بشكل متواصل، فضلاً عن المبالغ التي تستوفيها المدرسة من طلبتها الأغنياء، وقد استثنت المدرسة الطلبة الفقراء من تلك الالتزامات، فبلغ عدد طلبتها (160) طالباً[62].

غير إن تلك المدرسة لم يكتب لها الاستمرار بتأدية رسالتها التربوية والقومية على أكمل وجه وذلك بعد عام واحد على تأسيسها بسبب التهديد والقيود التي فرضتها(جمعية الاتحاد والترقي)، على إدارة المدرسة، كان منها تغيير اسم المدرسة

إلى (مدرسة الاتحاد والترقي)، وجعل التدريس فيها باللغة التُركية[63]. واجهت تلك الخطوة معارضة شديدة من الأهالي فلم يؤّمها في السنة الدراسية اللاحقة سوى عدد قليل من الطلاب لذلك اضطرت قيادة جمعية الاتحاد والترقي إلى إغلاقها، وهكذا قُضِيَ على هذا الأثر التربوي الجليل في مدينة البصرة.

2. المدرسة الصناعية الأهلية:

لم يكن في مدينة البصرة مدرسة للصنائع أسوة بما كان في بغداد وكركوك، فقد حاول (سليمان فيضي)، أن يخطو في هذا السبيل لإنشاء مدرسة صناعية على شكل شركة مساهمة للمنسوجات على غِرار شركة المنسوجات التي كانتْ قائمة في بغداد حينذاك، يكون رأسمالها مبدئياً ألف ليرة عثمانية، وقد قام فعلاً بدعوته تلك وعقد اجتماعاً عاماً في الثامن من تشرين الأول 1909، حضره عدد كبير من الوجوه، وبعد إن بين لهم غرض الاجتماع، هو تعليم الأيتام وأولاد الفقراء بأجور قليلة مقابل، إيوائهم وتعليمهم القراءة والكتابة فيعود المشروع بالنفع على طلابها وعلى الشركة التي كانتْ في الحقيقة نواة لصناعة المنسوجات في البصرة، استطاع جمع مبلغاً قدره(440) ليرة ذهبية؛ إلا إن مشروعه لم ينفذ بسبب موقف الوالي العثماني (سليمان نظيف) ومعارضته بحجة إن السُلطة ستقوم بإنشاء مدرسة رسمية للصنائع مجهزة بكافة الوسائل اللازمة، نتيجة ذلك أخفق المشروع ولم تُؤَسَّسْ في البصرة أي مدرسة صناعية[64].

ثالثاً: التعليم الأجنبي:

أ. **التعليم للديانات غير المسلمة:**

كانت هناك مدارس خاصة يرتادها أبناء الطوائف الدينية الأخرى، إلى جانب الكتاتيب والمدارس الدينية والأهلية، وتقسم إلى نوعين الأولى مدارس الإرساليات التبشيرية وهي المدارس التي أسستها الإرساليات التبشيرية، أما ألأخرى فهي تلك المدارس التي أضطلع بتأسيسها رعايا الدولة العثمانية ومن أبناء الطوائف المسيحية واليهودية. وبهذا الصدد مر بنا أن الحكومة العثمانية أغفلتْ شؤون التربية والتعليم في الألوية العراقية، وتركتْ الباب مفتوحاً لمختلف الطوائف المسيحية المؤلفة من الكاثوليك ومن غير الكاثوليك، والطائفة اليهودية.

رمت الدولة العثمانية في سياستها الداخلية إلى عد كل طائفة من الطوائف الدينية والمذهبية من غير المسلمين جماعة قائمة بذاتها، فكانتْ تمنحهم الامتيازات الخاصة في كل ما يمتْ بصلة إلى الشؤون الدينية والمذهبية، واعتبرتْ التعليم من جملة الأمور المرتبطة بالأديان والمذاهب فخولتهم حق تأسيس المدارس الخاصة بهم وإدارتها، فكانت مدارس تلك الطوائف في بادئ الأمر من نوع المدارس الدينية[65].

غير إن تلك المدارس تطورت بعد ذلك بسرعة وتحولتْ إلى معاهد تعليمية عصرية، تسير على مناهج خاصة بها تختلف باختلاف أديان الجماعات ومذاهبها، ولاتمتْ بأية صلة إلى المناهج الحكومية واتجاهاتها، وكثيراً ما كانتْ تستلهم خططها ومناهجها من المدارس الأجنبية داخل البلاد العثمانية أو من البلاد الأجنبية نفسها، بحسب العلاقات الدينية والمذهبية التي كانتْ تربط الجماعة بتلك البلاد الأجنبية[66]. سببتْ تلك المدارس الكثير من المشكلات التي واجهتْ التعليم الأهلي، ولابدّ لنا من إلقاء الضوء على دور وأثر الأقليات في المساهمة بتأسيس ونشر المدارس والمعاهد الأهلية في الألوية العراقية حتى عام 1914.

1. مدارس الطوائف المسيحية في الموصل:

في الوقت الذي كانتْ الإدارة العثمانية مُعرِضة عن دراسة مُشكلات سُكان البلاد، وتعليمهم وتثقيفهم، كانتْ الطوائف المسيحية في الموصل تُكافح من أجل تثقيف وتعليم أبنائها القراءة والكتابة والعلوم الدينية غيرها، فأنشأتْ مدارسها في كنائسها الخاصة لرفع مستواهم الثقافي ولإعدادهم لكي يجابهوا الحياة ومشاكلها بسلاح العلم والمعرفة، إذ كان المدرسون غالباً من رجال الدين الرُهبان والقساوسة، من ذوي الثقافة الجيدة بحُكم تتبعهم الدراسي الطويل وإطلاعهم على اللغات القديمة والحديثة، وتوافر الكُتب المخزونة في كنائسها والمطبوعة في مطابعها الخاصة في مختلف اللغات، لذلك كانتْ تلك المدارس تُغذي طلابها بثقافة لا بأس بها في تلك المدة[67]. ومن المدارس التي ساهمتْ في إنشائها الطوائف المسيحية في الموصل حسب تسلسلها التأريخي هي:

مدرسة الكلدان الأهلية التي أُسستْ عام 1863، من قبل (روفائيل مازهجي) التي كان يُقبل فيها الشُبان الكلدان في الموصل، وتُدرس فيها العلوم الحديثة واللغات

الإنكليزية والفرنسية والتركية. وإلى جانب تلك المدرسة أُسستْ عدة مدارس بين عامي 1900 و1914، في كل من(تلكيف والقوش وباطناية وباقوفة وتلسقف)، أما درجاتها فكانتْ أولية وأشبه شيء بالكتاتيب وتدرس فيها العلوم الحديثة واللغات الأجنبية أيضاً[68].

في السياق نفسه،أُسستْ مدرسة السريان الكاثوليك ومدرسة اليعاقبة الابتدائية في الموصل في مطلع القرن العشرين، واستمرتْ في عملها حتى دخول الجيش البريطاني للموصل. وذكرتْ إن (المس بيلMiss Bell)[69]،"**برغم أن أغلب سكان الموصل من المسلمين، إلا إن عدد طلاب المدارس المسيحية للطوائف الثلاث(الكلدان ، والسريان، واليعاقبة) 719 طالباً، بينما يبلغ عدد الطُلاب في مدارس المسلمين كلها 259 فقط**" [70].

2. مدارس الطوائف المسيحية في بغداد:

أنشأتْ الطوائف المسيحية مدارس خاصة لهم في بغداد أيضاً، وكان الإقبال على تلك المدارس أكثر مما كان عليه في المدارس الحكومية، لأن الأخيرة كانتْ تُدرس الدروس باللغة التركية، بينما كانتْ المدارس الطائفية تُدرس باللغة العربية والفرنسية والإنكليزية. وقد استفاد منها الكثير من أبناء المسلمين، إذ أنشأ الأرمن الأرثوذكس مدرسة ابتدائية للبنين والبنات عام 1853، وتُعد من أقدم المدارس الأرمينية في بغداد، وبلغ عدد طلابها في نهاية عام 1914، (85) طالباً[71].

فضلاً عن ذلك أُسست عدد من المدارس المسيحية منها مدرسة الأتفاق الشرقي الكاثوليكي عام 1878، التي قامتْ بتأسيسها الطوائف الكاثوليكية (الكلدانية والسريانية والأرمنية)، ومدرسة السريان الأهلية عام 1893، ومدرسة الكلدان الأهلية عام 1897، التي اهتمت بتعليم اللغات الأجنبية كالفرنسية والانكليزية، فضلاً عن العربية والكلدانية والتركية، وقد بلغ عدد طلابها عام 1914، (240) طالباً[72].

3–مدارس الطوائف المسيحية في البصرة:

لم تُنشأ مدارس أهلية في البصرة بكثرة في تلك المدة، كما كان عليه الحال في ولايتي بغداد والموصل، واقتصرتْ تلك المدارس حسب تسلسلها التاريخي على مدرسة

راهبات التقدمة في البصرة عام 1906، ومدرسة الإناث اللاتين 1907، ومدرسة الأرمن عام 1911[73].

4-مدارس الطائفة اليهودية:

كان للطائفة اليهودية نشاط محموم منذ أواسط القرن التاسع عشر، ليس في العراق فحسب؛ بل في لندن وباريس حيث مقر الجمعيات الإسرائيلية، في سبيل رفع شأن اليهود في مختلف البلدان تنفيذاً للخطة الصهيونية المرسومة، وهو الذي حمل الدولة العثمانية على إعطائهم الحُرية أسوة بالطوائف الدينية الأُخرى، لاسيما في إدارة شؤونهم الطائفية الخاصة ولذلك في مقدمة الأعمال التي قاموا بإنشائها(المدارس الإسرائيلية)، فقد أولى (الاتحاد الإسرائيلي العالمي -الاليانس- Alliance Israelite Universally)[74]،أهمية كبيرة للتعليم، وقام بتأسيس عدد من المدارس الحديثة في العراق وعدد من البلدان العربية. ويوضح الجدول الآتي أسماء وتأريخ المدارس التي أنشأتها الطائفة اليهودية في بغداد حتى عام 1914.

جدول (1)

أسماء وتأريخ المدارس التي أنشأتها الطائفة اليهودية في بغداد حتى عام 1914[75].

اسم المدرسة	تاريخ أنشأتها
مدراش تلمود وتوراة	1832
الاتحاد الإسرائيلي" الاليانس	1865
لورا خضوري للبنات	1893
الإناث الإسرائيليات	1893
رفقة نوريل	1902
هارون صالح المختلطة	1909
الأطفال المختلطة	1910
الوطن المسائية	1912
التعاون الموسوية	1913
المدراش الإسرائيلي	1913

لم يقتصر افتتاح تلك المدارس على مركز ولاية بغداد؛ بل شمل الأقضية التابعة لها إذ جرى افتتاح مدرستين يهوديتين في الحلة، ومدرسة ثالثة في خانقين. فيما ضمت ولاية الموصل عدداً من المدارس اليهودية يعود تاريخ افتتاحها إلى بداية القرن التاسع عشر، إذ جرى توزيعها على الشكل الآتي: مدرستان في لواء الموصل (المركز) ، ومدرسة واحدة في كل من أقضية دهوك وكركوك والسليمانية وأربيل وزاخو. ثم تولت جمعية الاليانس افتتاح مدرستين حديثتين الأولى في الموصل عام 1907، والأخرى في كركوك 1913[76]. في حين أُسست عدد من المدارس اليهودية في ولاية البصرة منها مدرستان في مركز الولاية أحداهما مختلطة والأخرى ابتدائية ، ومدرستان في العمارة ومدرسة واحدة في أقضية الناصرية، الشطرة، الحي، فيما قامت جمعية الاليانس بافتتاح مدرسة حديثة في البصرة[77].

انتهجت المدارس اليهودية النمط الغربي في دراستها مع عناية واضحة بالرياضيات والطبيعيات والعلوم الإنسانية، فضلاً عن تدريس عدد من اللغات منها العبرية، العربية، التركية، الفرنسية، الانكليزية، ونظراً للنظام والدقة والعناية بتوفير المدرسين والكتب المطبوعة التي اتسمت بها المدارس اليهودية ، فقد التحق للدراسة في تلك المدارس إعداد من الطلبة المسلمين والمسيحيين[78].

ب: التعليم الأجنبي في العراق:

كان العراق منذ مطلع القرن التاسع عشر، ميداناً فسيحاً لصراع بين الدول الأوربية الطامعة فيه أو في تأسيس مصالح معينة لها في أرضه. فالجالية البرتغالية الصغيرة في البصرة جاءتْ لتمارس نشاطاً تجارياً بواسطة سفنها التجارية، بينما استوطنت الجالية الأرمنية شمال العراق، عقب التهجير الإجباري الذي أرغمهم عليه العثمانيون، والألمان الذين كان لهم نفوذ ومكانة في ذلك العهد، ولهم مصالح ومآرب يريدون تنفيذها في البلاد، ثم الجالية الهندية فالبريطانية قبل وبعد احتلال العراق، إذ كان لها نفوذ ونشاط ملحوظ في بلاد ما بين النهرين. ثم الجالية الإيرانية التي جاءتْ إلى البلاد في حقب مختلفة للبلاد، واستقرتْ بحكم الجوار والمصالح التجارية والدينية وما للعتبات المقدسة في كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء من مكانة في نفوس أبناء تلك الجالية، وحرصاً من تلك الجاليات الأجنبية على أن لا تذوب داخل المجتمع

العراقي؛ فقد حاولتْ أن تُنشئ لأبنائها مدارس كي تحافظ على عادات وتقاليد ولغة دولها. فكان بذلك نشوء نوع جديد من المدارس، هي المدارس الإيرانية الأجنبية. من جانب آخر، كانت هناك عدد من الإرساليات التبشيرية الأجنبية، إذ توالتْ على العراق الإرساليات التبشيرية منذ أوائل القرن السابع عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر، ومن تلك الإرساليات: الآباء الكرملين والكاثوليك والكبوشيون والآباء الدومنيكان الفرنسيون، فالبروتستانت الأمريكيون والهولنديون، وغيرهم[79].

تجدر الإشارة قبل التطرق إلى دراسة مدارس الإرساليات التبشيرية الأجنبية أن نميز بين المدارس التبشيرية والمدارس المسيحية: **(فالمدارس التبشيرية تحاول أن تنقل الطلاب من مذاهب مختلفة إلى مذهبها هي، أما المدارس المسيحية، فإنها تحاول أن تهيء للطالب من أي مذهب كان، جواً مسيحياً وتحمله فيه على ممارسة الطقوس المسيحية والسلوك المسيحي، ما دام طفلاً، وهكذا ينشأ الطالب وتنشا معه فلسفة مسيحية للحياة)**[80].

وبهذا الصدد فقد توصل المبشرون إلى غاياتهم بوسائل مختلفة منها التعليم، فقد سعى الأوربيون نشر المذهب الكاثوليكي، بينما أتبع الأميركيان المذهب البروتستانتي في التعليم. وهذا الذي حصل فعلاً، ولكن الفريقين كانا يرميان إلى التبشير المذهبي قبل كل شيء فكان التعليم شرطاً أساسياً لنجاح غايتهم، وهي بعد هذا وسيلة لا غاية في نفسها. والدليل على ذلك إن أهل كل مذهب ديني كان ينشر مع مذهبه الذي يبشر به فكراً سياسياً معيناً. فكانتْ تلك الدول ترسل بمبشريها، لاعتقادهم إلى إن هؤلاء المبشرين طلائع نفوذ ومقدمات لتبسطها في الأرض[81].

1-مدارس الإرساليات التبشيرية(الأجنبية):

أخذت الدول الأوربية تحث الخطى في إيجاد أساليب توسيع نفوذها في الولايات العثمانية ومنها إرسال الإرساليات التبشيرية وتأسيس المدارس، فاختلطوا بسكانها وأصبح ذلك الاختلاط امتن وأوضح بعد ما عقدتْ المعاهدات التجارية بين ملوك الدول الغربية والدولة العثمانية، وكانت كل دولة حتى الدول الكبرى تسعى إلى زيادة مؤسساتها الاقتصادية والثقافية في الأراضي العثمانية[82].

كـان النفـوذ الاقتصـادي والثقـافي الـذي اكتسـبته بعـض الـدول بواسـطة تلـك المؤسسـات كثيـراً مـا كـان يسبق الاحتلال السياسـي العسكري؛ بل يمهـد لـهُ السبيل، فولايـة البصـرة مـثلاً فـي نهايـة العهـد العثمـاني المتـأخر، كانـت منطقـة نفـوذ سياسـي ملحوظ من قبل البريطانيين، أما تأريخ ذلك النفوذ فطويلة ومتشعبة، فهنالك المصالح والامتيازات، لذلك لم تكن تهتم إلا بالقضايا السياسية وما يمتْ إليها بصلة بما يضمن مصـالحها أو يوصـلها لتحقيـق أهدافها. فـي حـين كانـتْ روسـيا القيصـرية تطمـع فـي الوصول إلى الخليج العربي[83].

في حين برزت فرنسا في مقدمة الدول الأوربية في ميدان الحركة التبشيرية، إذ عـدتْ نفسـها حاميـة الكاثوليـك، فأوفـدتْ إلـى العـراق والـبلاد العربيـة الكثيـر مـن الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية وأنشأتْ بواسطتها الكثير من المدارس على النهج الفرنسـي فـي بغـداد والموصـل، وضـمنتْ لهـا الحريـة والحمايـة فـي وقـت كانـتْ الدولـة العثمانيـة ضـعيفة بوجـه عام، فكانتْ بريطانيا وفرنسا تتمتعان بامتيازات أجنبية، بدأتْ توفد بإرسالياتها إلـى العراق. وبـذلك نشأ التعليم الأجنبـي فـي جو منحتْ فيـه الدولـة العثمانية امتيازات كبيرة وساعدتْ على نموه وانتشاره وتقوية نفوذه[84].

وفق ما تقدم يمكن القول إن هذا النوع من التعليم بدأ لأغراض دينية، إذ كانتْ البابويـة تسـتهدف نشـر نفوذهـا فـي الشـرق لإخضـاع الأقليـات المسـيحية الأُخـرى لرئاستها، والحال نفسه بالنسبة للإرساليات البروتستانتية. وترجع مجهودات الكاثوليك في هذا السبيل إلى القرن السابع عشر، بينما ترجع مجهودات البروتستانت إلى القرن التاسع عشر[85].

ومما يلفتْ النظـر فـي مدارس تلك الإرساليات أيضـاً، إنها أخذتْ تهتم باللغة العربية بهدف إجتذاب أبناء الشعب من جهة؛ وتسهيل التأثير فيهم من جهة أُخرى، فلم تقتصـر تلك المدارس علـى أبناء الجاليات الأجنبية وحدهم، وإنما استطاعت أن تجذب إليها عدد من أهل البلاد، فأخذ عدده يزداد من وقت لآخر. وقد تميزتْ مدارس الإرساليات الأجنبية بخصائص تربوية منها:

1. إنها أُنشِئَتْ مدارس نظامية، فيها تسجيل وصفوف وبرامج وامتحانات على النسق الغربي.

2. أدخلتْ في صلب تعليمها اللغات الأجنبية(اللغة الإنكليزية والفرنسية واللاتينية).
3. أدخلتْ في مناهجها الدراسية عدداً من العلوم الرياضية والطبيعية والاجتماعية.
4. جعلتْ التعليم الديني على المذهب الذي تنتمي إليه المدرسة فرضاً على جميع الطُلاب ومن أي دين أو مذهب كان.
5. الاهتمام بالنشاطات اللاصفية في مناهجها الدراسية، كالألعاب السويدية والنشاطات الرياضية ونظام الاجتماعات الخطابية وما أشبه ذلك[86].

على إن هذا التعليم الأجنبي استفاد منه المسيحيون في أول الأمر، ثم ما لبث أن ألتحق بها الكثير من أبناء المسلمين، بعد أن أطمأنوا إلى إن تلك الإرساليات بدأت تعمل في الأخير في الحقل التعليمي فقط. أما الإرساليات التبشيرية التي قدمتْ إلى العراق وأسستْ مدارسها حسب تسلسها التاريخي في:

أ. البصرة:

(رسالة الآباء الكرملين A Mission des Peres Carmelites)

بدأتْ في العراق برسالة الآباء الكرملين، إذ تم تأسيس مبعث البصرة في أوائل عام 1623، فأفتتح الأب(بازيل الكرملي) –وهو راهب برتغالي– الدير والكنيسة في البصرة بموافقة السلطة العثمانية، وكان للبرتغاليين حينذاك في البصرة جالية قليلة العدد وأسطولاً تجارياً يتجاوز عدد سفنه العشرين، تلك هي أهم الأسباب التي حدثْ بالآباء الكرملين إلى تأسيس إرساليتهم لأجل الاهتمام بالمصالح الروحية للطائفة اللاتينية[87].

بيدَ إن تلك الطائفة غادرت البصرة بفعل تزايد الاعتداءات عليهم، غير إنهم رجعوا إليها بعد ما تعهدتهم فرنسا بالحماية، وفي عام 1677 عُيّن رؤساء مبعث البصرة، –بغض النظر عن جنسيتهم– قناصل لفرنسا في البصرة موقع من (الميركز دي نوافتيل) السفير الفرنسي في الدولة العثمانية، وقد شغل تلك الوظيفة بالتعاقب احد عشر راهباً كرملياً. إلى حين وصول المسيو(دل مارتنفيل) عام 1739، الذي فتح في

العمارة مدرستين أهليتين إحداهما للأولاد والثانية للبنات. وتمكنتْ تلك الإرسالية من تنصير أقوام كثيرة من الصابئة، ولم يبقِ وقتذاك من الصائبة سوى عدد قليل[88].

ب. بغداد:

تأخير تأسيس رسالة بغداد قرناً واحداً عن تاريخ رسالة البصرة، فمنذ عام 1720، جاء أحد الآباء الكرملين وهو فرنسي الأصل إلى بغداد، وأخذ يؤدي فيها واجباته الرسمية، وفي تموز 1731، انشأ الآباء الكرمليون رسالتهم في بغداد مزودين برسالة بفرمان صادر من قبل والي بغداد[89].

بينما أقام الأب عمانوئيل أول إرسالية في بغداد، وفتح أول مدرسة فيها عام 1735، كان يدرس فيها الطلاب القراءة والكتابة والحساب والتراتيل الدينية، ثم فتحتْ مدرسة (القديس يوسف) عام 1845، من قبل البعثة الكاثوليكية الفرنسية، ثم أسستْ مدارس أُخرى، كمدرسة اللاتين الابتدائية للبنات اليتيمات، واللاتين المختلطة ومدرسة اللاتين للصنائع وقد توقفتْ تلك المدارس في أداء رسالتها عام 1914[90].

أما(رسالة الآباء الكبوشيين **La Mission des Peres Capussins**)، إذ وصلوا إلى بغداد عام 1626، وبهذا الصدد أوضح الكاتب الإيطالي(اوربانو جيري Urbano Gerri)، للكبوشيين في بغداد كنيسة ودير، وقد أحرزوا نجاحاً كبيراً، وحضوا بتقدير المسلمين لمهارتهم في الطب والرياضيات، وكان يتردد إلى كنيستهم من أتباع الكنيسة الكاثوليكية من السريان والأرمن ويرسلون أولادهم إلى مدرستهم الأهلية. وفي عام 1636، قدم الكبوشيون إلى الموصل أيضاً وسعوا في إستمالة الناس إليهم بواسطة الطبابة والتعليم فأحبهم الناس ثم غادروها إلى بغداد فيما بعد[91].

ج.الموصل:

إما بالنسبة للمدارس الأجنبية الذي تبنته الكنائس المسيحية في الموصل، فيشار إن الآباء الدومنيكان الايطاليون قد افتتحوا مدرسة في مدينة الموصل في عام1840، وقاموا بتسليمها إلى الإباء الفرنسيين على أثر إشراف الأخيرين على الإرسالية بكل مناهجها العلمية، إذ تضمنت الدراسة في تلك المدرسة اللغات (العربية

والايطالية والفرنسية) ، أما على مستوى المناهج العلمية والانسانية ، فقد تم تدريس الرياضيات والجغرافية والدين واللاهوت[92].

وفي السياق نفسه، قامت جمعية راهبات (القدسية كاترينا) بافتتاح مدرسة (القديس عبد الأحد) في الموصل عام 1850، كما أقدم الآباء الدومنيكان على افتتاح مدرسة(شمعون الصفا) الابتدائية في الموصل بمنطقة الساعة عام 1854، إذ اجتذبت تلك المدرسة أعدادا من الطلبة بلغ (122) طالبا في حين بلغ عدد الكادر التعليمي أربعة معلمين[93].

طرأ تطور ايجابي على دور المدارس المسيحية، إذ أنشئت مدرسة (اخوات المحبة) في عام 1873، وكان هدفها إشاعة التعليم في أوساط البنات الموصليات، لاسيما تعليمهن القراءة والكتابة وكذلك اللغة الفرنسية، كما وضعت المدرسة في مناهجها دروساً تعليمية حرفية مثل تعليم الخياطة والتطريز بهدف تعزيز شخصية المرأة الموصلية بالاعتماد على نفسها؛ عبر ممارستها الحرف التي تتناسب ودورها الاجتماعي، ومن الأمور الإيجابية إقدام المدرسة على استقبال البنات الراغبات بالتعليم سواء من المسيحيات أو المسلمات، إذ انتظم في المدرسة نحو (60) تلميذة ضمنهن (26) تلميذة مسلمة،وفضلا عن ذلك كان هناك مشرفات على كل صف للاطلاع على مدى نشاط المعلمات في تدريس اللغة الفرنسية في الصف الأول[94].

أما فيما يتعلق بمناهج التعليم في مدارس البنات وسيرها فقد أوضحها تقرير فرنسي صدر عام 1881، ذُكر فيه بوجود ملحق إسكاني في المدرسة لاستقبال التلميذات وإسكان اليتيمات تديره راهبة وبمساعدة معلمتين، وقبول التلميذات اليتيمات في المدارس كان مجاناً، وكان الإشراف العام على نظام التعليم وتطبيقاته يتم من قبل خمس راهبات، فضلا عن أربع معلمات ومشرف أعلى يمثل الآباء الدومنيكان، وبلغ عدد التلميذات المنتظمات (181) تلميذة منهن خمسَ عشرَ تلميذة مسلمة[95] .

وفي عام 1877 شيد الأب (غولد درور Gold Drjore) مدرسة(الرهبات)، وأنشأت إدارة المدرسة ومعظمها من الراهبات؛ نظاما تعليميا تحت إشراف الآباء الدومنيكان، إذ شرعت قوانين خاصة بسير العملية التعليمية ومنها حضور أحد والدي

الطالبة المراد تسجيلها في المدرسة، وبعدم جواز مغادرة الطالبة للمدرسة ، إلا بموافقة المدير وكذلك المساواة وعدم التفرقة في التعامل مع الطالبات على أساس الدين، احتراما لوجود طالبات مسلمات في المدرسة [96].

وتقدمت الدراسة في مدرسة (الراهبات) في عام 1881، إذ وصلت أعداد الطالبات إلى (200) طالبة، وفي العام نفسه أقدمت الأخوات الراهبات على إنشاء جمعية (الأمهات المسيحيات)، وضمت في عضويتها (200) سيدة، فضلا عن جمعية (بنات مريم)، التي كانت ترمي إلى إشاعة أجواء اجتماعية بين الأُسر الموصلية عن طريق حضور أعداد منها كل يوم أحد، وتوجيه الإرشادات التربوية والاجتماعية، فضلا عن تعليم الطالبات مختلف الحرف التي تتناسب ودورهن الاجتماعي، وعرف ذلك التجمع باسم (بنات الأحد)[97].

أما فيما يتعلق بمدارس (الطائفة اليزيدية)، فقد بذلت جهودا مميزة بهدف إشاعة التعليم في مناطق سكنى اليزيدية، ولاسيما بعد إن أعلن العديد منهم إسلامهم، وأبدوا رغبتهم في تعلم الجوانب الشرعية الإسلامية وفهمها بما يتوافق مع تحولهم من المعتقدات اليزيدية إلى الديانة الإسلامية، فاستحصل بعض زعمائهم موافقة الإدارة العثمانية عام 1891، على إنشاء ستة جوامع وسبع مدارس في مناطق اليزيدية، وفق بعض الشروط؛ منها إن يكون المعلم مجيدا للغة الكردية التي هي لغة الطائفة اليزيدية وإقرار رواتب المعلمين على وفق نسق الخدمة الأقدامية، إذ توزعت المدارس في مختلف القرى اليزيدية في ناحية الشيخان، وبعشيقة، باحزاني، باعذرى، غيران، عين سفني، وحناوه الكبير وبواقع مدرسة واحدة في كل ناحية[98] .

أما الطائفة اليهودية، فقد كان لهم مدرستان أهلية أسسوها في عام 1839، أطلق على الأولى (مدرسة الموصل الابتدائية الأولى)، والثانية (مدرسة الموصل الثانية) وبلغ عدد طلاب المدرسة الأولى عام 1892، (40) طالبا في حين انخفض عدد طلاب تلك المدرسة أثناء الأعوام (1899–1901) ليصل إلى (35) طالبا، وقد استمر ذلك العدد بالانخفاض ليبلغ عام 1903 (30) طالبا . أما المدرسة الثانية فقد وصل عدد طلابها عام 1903 (95) طالباً. أما مصادر تمويل تلك المدارس فكانت

تعتمد مخصصات (المجلس الجسماني) [99]، للمدارس التي لا أوقاف لها، فضلاً عن الأجور الدراسية السنوية التي تتلقاها من الطلاب[100].

في السياق نفسه، قام اتحاد الأليانس الإسرائيلي بفتح مدرسة ابتدائية في الموصل عام 1907، باسم (مدارس الاليانس)، يتشابه منهاجها الدراسي وفق ما كان متبعا في مدرسة الاليانس في بغداد في بداية تأسيسها، وتتألف المدرسة من ثلاثة أقسام ، يدرس في القسم الأول (التلمود) للطلبة اليهود حصرا والطلبة غير اليهود لا يدرسون سوى اللغة الفرنسية وكانت أعمارهم تتراوح ما بين (13-20) عاما، والقسم الثاني يتعلم الطلاب (التوراة) أما القسم الثالث وهو الأخير فقد يشمل المبتدئين في تعليم اللغة العبرية، فضلا عن إدخال تعليم مادة اللغة الانكليزية إلى جانب العبرية والعربية والعلوم الحديثة، كما قامت الحكومة العثمانية بتزويد تلك المدرسة بأحد ضباط الجيش ليقوم بتدريس اللغة التركية فيها[101].

ومن جانبها كانت جمعية الاتحاد الإسرائيلي تقوم بعملية تمويل تلك المدرسة عن طريق القنصلية الفرنسية في بغداد، فضلا عن تقديم الهدايا إليها على شكل أثاث وكتب مدرسية وكتب للمكتبة، إذ بلغ عدد طلاب الموصل في مدرسة الاليانس حوالي (204) طالبا عام 1910، في حين زودتْ (مدارس الاليانس) طلبتها بأفضل المناهج الدراسية وأرقاها عالميا[102]. وعليه، مارست تلك المدرسة دورا فعالا في تخريج دفعات من الشباب اليهود المتمرسين بمعرفة اللغات الأجنبية والدراسات التجارية والعلوم الاجتماعية, والبعض منهم قد أمن مواصلة دراستهم العالية من الجامعات الأوربية والأمريكية.

من جانب آخر، كان للولايات المتحدة الأميركية في أواخر العهد العثماني نشاط ضئيل جداً، ولم يكن يتعدى مجال(بعثات التنقيب الأثرية) بادئ الأمر. ثم بدأتْ بإرسال جماعة من أتباع الكنيسة الهولندية في أواخر القرن التاسع عشر، إذ كان مجال عملهم في الألوية الجنوبية ولاسيما في مدينة البصرة والعمارة، ففي شباط 1903، وصل الدكتور(جون فانيس John Vaness) إلى البصرة ولمس ضآلة المدارس وتفشي الأمية، فقرر أن يؤسس مدرس فيها، فلما فاتح الوالي العثماني رفض في بادئ الأمر، ولم يحصل على أجازة فتح مدرسة إلا في عام 1909، وسميت

بـ(مدرسة الأميركان للبنين)، لتقوم بتدريس اللغات العربية والتركية والانكليزية، فضلاً عن العلوم الأخرى، وسجل فيها عدد كبير من الطلاب المسلمين واليهود والصابئة، وقد استمرت تؤدي عملها في البصرة حتى هام 1914[103]. فكانتْ تلك الإرسالية نشطة وفعّالة في نشر اللغة الإنكليزية والثقافة الغربية في البصرة.

لم يكن الغرض من إنشاء الإرسالية الإصلاحية البروتستانتية لمدرسة الأمريكان للبنين، أن تهيء لأبنائها تعليماً خاصاً بهم، وإنما كان الغرض أن توجد كنيسة بجانب المدرسة، بحيث تكون المدرسة المكان الذي يتلقى فيه أبناء سن معينة يمكن تشكيلهم تربوياً، وتوجيههم التوجيه الخاص المطلوب، فضلاً عن ذلك مكاناً يجتمع فيه المشرفون على المدرسة بأولياء الأمور، لتكون هي المركز الذي يمكن أن يتصل عن طريقه هؤلاء الناس بالجمهور وينشرون فيه المذهب البروتستانتي[104].

فضلاً عن ذلك، أُسست مدارس أجنبية بجهود فردية ودولية، تهدف إلى نشر لغة وثقافة بلادها، وكانتْ أول تلك المدارس(المدرسة الإنكليزية) التي أُنشِئتْ عام 1830، والاي يمكن عدها أول مدرسة لتعليم اللغة الأجنبية، أعقبتها مدرسة أُخرى لتعلم اللغات الأجنبية عام 1911، وكان عدد طلبتها 120[105]. وفي السياق نفسه، أقام الألمان (المدرسة الألمانية) وهي أول مدرسة لهم في بغداد عام 1909، تُلقى الدروس فيها باللغة الألمانية وتعلم فيها العربية والتركية والفرنسية أيضاً، إذ أفردتْ للطلاب حلقة لتلقي اللغة الألمانية في وقت غير وقت التدريس؛ ليسهل عليهم التردد إلى تعلم اللغة الألمانية. ثم أُغلقتْ المدرسة بفعل الحرب العالمية الأولى عام 1914[106]. كما أُنشِئَ بالعراق عدد من المدارس الإيرانية منها:

أ. مدرسة الأخوة الإيرانية:

عقب نشاط حركة التعليم بين مختلف الطوائف بعد إعلان الانقلاب العثماني عام 1908، رأى العُلماء من الإيرانيين ومنهم (الحاج علي أكبر الأهرابي) يؤيده الكثير من التجار الإيرانيين في الكاظمية، إن الضرورة تستدعي تأسيس مدرسة لتعليم أبناء الجالية الإيرانية العلوم واللغات الحديثة بعد حرمان دام قروناً طويلة. فأفتتحوا مدرسة سموها(إخوة إيرانيان)، وأخذتْ تدرّس اللغات العربية والفارسية والتركية والفرنسية فضلاً عن منهج الدراسة الابتدائية الحكومية من علوم الهندسة والجبر

التأريخ، الجغرافية، والإشغال اليدوية[107]. بينما أُسست في عام 1910، المدرسة الحسينية الإيرانية في كربلاء المقدسة، من قبل جماعة من التجار الإيرانيين بعد أن شعروا بضرورة وجودها لتعنى بالعلوم الحديثة واللغات الأجنبية[108].

ب. المدرسة العلوية الإيرانية في النجف الأشرف:

أما في النجف فقد بادر التجار الإيرانيون أيضاً، بتأسيس المدرسة العلوية عام 1910، وتضمن منهاج الدراسة جميع الدروس الحديثة اللغات الحية، الرياضيات والاجتماعيات والدين والشرعيات، ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة الإيرانية لم يكن لها دخل بتلك المدارسة؛ بل أن الرعايا الإيرانيين هم الذين بادروا لتأسيسها والإنفاق عليها من دخلهم الخاص. وعليه، لم تكن الدراسة مقتصرة على أبناء الجالية الإيرانية، ولم تكن الدراسة فيها باللغة الفارسية، بل كانت تجري بنفس النمط المُتبع في المدارس الحكومية تقريباً. فقد استطاعتْ تلك المدرسة أن تخطط لنفسها في أن تكمل المرحلتين الابتدائية والثانوية، بيد إن وقوع الحرب العالمية الأولى شَتَّتتْ هيئتها التدريسية وطلابها، إذ كانتْ المدرسة العلوية، فضلاً عن مكانتها الثقافية بمثابة نادٍ ثقافي وسياسي أتخذ منه المشتغلون بالنشاط السياسي مقراً لعملهم[109].

ج. المدرسة المرتضوية:

أسست في النجف المدرسة المرتضوية من قبل(ميرزا عبد الرحيم البادوكوبي)، المنحدر من أصول روسية، إذ كان يجيد عدد من اللغات منها الانكليزية والفرنسية والتركية والفارسية، وأحد المساهمين في تأسيس المدرسة العلوية الإيرانية ثم اختلف مع أعضائها، وقد استطاع أن يحصل على فتاوى العلماء بوجوب مساعدة المدرسة مالياً، إذ كانتْ روسيا ترعى المدرسة المرتضوية، وكان القنصل الفخري الروسي وهو(أبو القاسم الشيرواني)، يتفقد تلك المدرسة ويطلب لها من الحكومة العثمانية امتيازات خاصة؛ إلا إن المدرسة لم تستطع اللحاق بالمدرسة العلوية، لعدم توفر المعلمين الأكفاء لها، وحين وقعتْ الحرب العالمية الأولى أخذ مؤسسها يجوب الهند لجمع المال للمدرسة ومكتبتها، فحجز هناك بكونه من الرعايا(الروس) فأغلقتْ المدرسة أبوابها [110].

د. مكتب الهنود في كربلاء :

سلك الهنود في كربلاء مسلك التجار الإيرانيين، إذ قرروا فتح مدرسة لأبنائهم عام 1912، يقُبل فيها الطالب من أي رعية كانوا على إن تكون الدراسة فيها مجانية، وصل عدد طلابها إلى (130) طالباً أغلبيتهم من أبناء الرعايا البريطانيين المتواجدين في كربلاء وكان أغلب معلميهم من الهنود، ثم سدتْ أبوابها بعد إعلان الحرب العالمية الأولى عام 1914[111].

وبعد هذا العرض الموجز عن طبيعة التعليم الأهلي في العراق، يوضح الجدول الآتي بصورة أجمالية عدد المدارس الأهلية الإسلامية والمسيحية واليهودية والأجنبية في الألوية الرئيسة الثلاث في العراق (بغداد، البصرة، الموصل)، وعدد الطلاب والطالبات فيها حتى عام 1914.

جدول (2)

عدد المدارس الأهلية والأجنبية في العراق حتى عام 1914[112].

ولاية بغداد/اسم المدرسة	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد الطالبات
الترقي الجعفري العثماني	1	300	----
مدرسة الأخوة الإيرانية	1	200	----
المدرسة الحسينية	1	100	----
المدرسة العلوية	1	70	----
المدرسة المرتضوية	1	70	----
مدرسة الهنود	1	120	----
مدرسة الكلدان	1	240	----
مدرسة السريان	1	70	----
مدرسة الأرمن	1	85	----
مدرسة الأرمن للبنات	1	----	45
مدرسة اللاتين	1	300	----
مدرسة اللاتين للبنات	3	----	800

مدرسة أخوات المحبة	1	----	45
مدرسة البروتستانت	2	40	28
مدرسة الألمان	1	160	----
مدرسة الاليانس	1	1000	----
مدرسة الاطفال	1	200	100
مدرسة التعاون	1	180	----
مدرسة المدراش	30	2700	----
مدرسة هارون صالح	1	116	120
مدرسة الوطن	1	150	----
مدرسة رفقة نوريل	1	100	275
مدرة لورة خضوري	1	----	600
مدرسة الاليانس الحلة	1	175	---
مدرس الاليانس خانقين	1	70	----
المجموع	57	6546	2013
ولاية الموصل/ مدرسة الكلدان	1	400	----
مدرسة السريان	1	250	----
مدرسة اليعاقبة	1	140	----
مدرسة الآباء الدونيكان	1	300	50
مدرسة أخوات المحبة	1	----	100
مدرسة الاليانس	1	175	---
المجموع	6	1265	150
ولاية البصرة/مدرسة الأميركان	1	200	----

من مُعطيات الجدول السابق نلحظ أن مجموع المدارس الأهلية والأجنبية في الألوية العراقية بلغ (64) مدرسة؛ وهو ما يُشكل نسبة 50% من أجمالي عدد المدارس في العراق حينذاك، بينما بلغ عدد الطلاب (8011)، أما عدد الطالبات فقد بلغ (2163) طالبة.

هوامش الفصل الأول:

(1) إبراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق(1869–1932)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، 1983، ص 25.

(2) كارل بروكلمان، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، ج4، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، 1950، ص17.

(3) جواد كاظم محيسن نجم، دار المعلمين العالية 1923–1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2014، ص 7–8.

(4) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين (العهد العثماني الأخير)، الجزء الثاني، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، 1956، ص296.

(5) بهذا الصدد يذكر الباحث عبد الرزاق الهلالي: " **لما كان العثمانيون(سنيين) المذهب فقد ساروا في العراق على تأييد المذاهب السنية الأربعة، مستثنين من تلك الرعاية المذهب الجعفري الذي يحتل أتباعه جانبا كبيراً من البلاد، ولقد أحدث هذا التفريق والرعاية انقساماً في صفوف الأمة ومن ثم اختلاف منابع الدراسة ومعاهدها بين أبناء الطائفتين**". عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني، الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1959، ص43.

(6) سعيد الديوه جي، مدارس الموصل في العهد العثماني، مطبعة الجمهورية، الموصل، 1964، ص1.

(7) غانم سعيد العبيدي، التعليم الأهلي في العراق بمرحلتيه الابتدائية والثانوية تطوره ومشكلاته، مطبعة الإدارة المحلية، بغداد، 1970، ص29.

(8) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 26–27.

(9) صبية الشيخ داود، أول الطريق، مطبعة الرابطة، بغداد، 1958، ص44.

(10) Roderic D. Mattews and Matta Akrawi, Education in Arab Countries of the Near East, Washington, D. C. American Council of Education, 1949, P.45.

(11) حسن أحمد سلطان، نظام التربية والتعليم في العراق(التعليم في العهد العثماني)، " مجلة المعلم الجديد"، ج1، مطبعة التفيض، بغداد، شباط 1947، ص 11–13.

(12) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 31.

(13) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص48.

(14) صبيحة الشيخ داود، المصدر السابق، ص44.

(15) سليمان فيضي، في غمرة النضال، طبع شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، 1952، ص11.

(16) عبد الرزاق الهلالي كاتب وباحث عراقي ولد في البصرة عام 1916، دخل دار المعلمين العالية في بغداد عام 1932، مارس مهنة تدريس اللغة العربية ، ثم دخل دورة ضباط احتياط وسرح من الخدمة بعد فشل حركة مايس 1941، ثم دخل كلية الحقوق المسائية، شغل العديد من المناصب في العهد الملكي. كتب مئات المقالات في الأدب والتأريخ والإقتصاد في المجلات العراقية والعربية، فضلاً عن عدد من المؤلفات القيمة.

جواد كاظم محيسن نجم، المصدر السابق، ص 278-280.

(17) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص54.

(18) عزيز جاسم الحجية، بغداديات، السلسلة الثقافية14، بغداد، 1967، ص196.

(19) صبيحة الشيخ داود، المصدر السابق، ص42.

(20) عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج1، مطبعة النجاح، بغداد، 1953، ص213.

(21) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني، ص60.

(22) ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية 1948-1949، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة، 1949، ص3-4.

(23) في عام 1889 أسس مجموعة من طلبة مدرسة الطب العسكري في اسطنبول جمعية سرية كانت غايتها وضع نهاية لحكم عبد الحميد الثاني وإعادة دستور 1876 المعطل، وكان هؤلاء الطلاب متأثرين بالحياة الفكرية والسياسية في أوربا واتخذت الجمعية اسم الاتحاد والترقي واصبح إبراهيم تيمو الألباني رئيسا لها، واستغل السلطان الانتفاضة في 1894- 1896 ليبعد جميع الضباط الذين يشك في ولائهم، لتصبح مقدونيا ومركزها سلانيك، مركزاً لتجمع الضباط الذين شكلوا العديد من التنظيمات في الجيش، إذ أسفرت التطورات الداخلية عن قيام جمعية الاتحاد والترقي بانقلاب على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1867-1909) من اجل إعادة العمل بالدستور، الذي كان السلطان المُشار إلية قد أوقفه منذ عام 1877.

للتفاصيل يُنظر: علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، طرابلس، 1997، ص350- 355، روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، جـ2، بيروت، 1997، ص 322- 334.

(24) ساطع الحصري، المصدر السابق، ص4.

(25) كان من دعاة الحركة القومية العربية، ولد في اليمن عام 1880، وأصله يرجع من حلب، درس في اسطنبول، وعندما قامت الثورة العربية الكبرى عام 1916، ساهم في تأسيس أول

دولة عربية في سورية، وعُين وزيراً للمعارف، غادر سورية بعد الاحتلال الفرنسي مع الملك فيصل الأول، وعند تأسيس المملكة العراقية أستدعاه فيصل ليشغل منصب مدير المعارف، له العديد من المؤلفات في التربية والتعليم. يُنظر: كوركيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين في القرن التاسع عشر والعشرين 1800–1969، مج2، مطبعة الارشاد، بغداد، 1969، ص 16–18.

(26) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق 1921–1927، ج1، دار الطليعة، بيروت، 1966، ص437.

(27) أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في مصر، ج2، مطبعة النصر، القاهرة، 1945، ص304–305.

(28) محمد أحمد العُمر، المصدر السابق، ص 2.

(29) سعيد الديوه جي، المصدر السابق، ص7.

(30) يقصد بالسناجق جمع سنجق وهو اللواء أصغر أدارياً من الولاية، إذ كانت كل ولاية مقسمة إلى عدد من الألوية.

(31) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، ص99.

(32) هي أسرة سيطرت على سياسة الموصل منذ بداية القرن الثامن عشر حتى أواخر القرن التاسع عشر ومن ابرز ولاة تلك الأسرة هو حسين باشا الجليلي و سليمان باشا الجليلي. يُنظر:

طارق نافع الحمداني، صمود الموصل بوجه الغزو الفارسي (1145–1156هـ/1732–1743م)، موسوعة الموصل الحضارية، مج4، جامعة الموصل، 1992، ص38؛ سالم الحمداني، التعليم في الموصل في القرن التاسع عشر"، "مجلة آداب الرافدين"، عدد10، جامعة الموصل، 1979، ص411.

(33) سالم الحمداني، التعليم في الموصل في القرن التاسع عشر، "مجلة آداب الرافدين"، عدد10، جامعة الموصل، 1979، ص411.

(34) سليمان الصائغ، تاريخ الموصل، ج1، المطبعة السلفية، القاهرة، 1923، ص41.

(35) داود الجلبي، مخطوطات الموصل، مطبعة الفرات، بغداد، 1927، ص22–40.

(36) هاشم الأعظمي، تاريخ جامع الإمام الأعظم، ج1، مطبعة العاني، بغداد، 1964، ص90.

(37) محمود شكري الآلوسي، مطبعة دار السلام، بغداد، 1346هـ، ص 26–134.

(38) علي ظريف الأعظمي، مختصر تاريخ البصرة، مطبعة الفرات، بغداد، 1927، ص137.

(39) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 39–41.

(40) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني، ص 102–103.

(41) عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ص89.

(42) جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة، قسم النجف، ج2، دار التعارف، بغداد، 1966، ص36.

(43) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني، ص106.

(44) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق 1869–1918 ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ،جامعة الموصل ، 2003، ص35؛ إبراهيم خليل أحمد، المصدر السابق، ص 28–29.

(45) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، القاهرة، 1960، ص 81.

(46) عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق 1908–1945، ط2، دار الرشيد النشر، بغداد، 1980، ص 31.

(47) ولد محمد جعفر محمد حسن أبو التمن في بغداد عام 1880، عمل في التجارة، وهو أحد قادة ثورة العشرين في العراق، أسس الحزب الوطني العراقي عام 1922، انضم إلى جماعة الأهالي عام 1934، شغل منصب وزير المالية عقب انقلاب بكر صدقي عام 1936، كان له دور في تأسيس جمعية الإصلاح الشعبي، توفى في العشرين من تشرين الثاني 1945. للتفاصيل عن دوره في الحياة السياسية العراقية. يُنظر: خالد التميمي، محمد جعفر ابو التمن .دراسة في الزعامة العراقية، مطبعة الإخاء ، دمشق، 1996؛ عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص 63–482.

(48) ولد علي بن عبد الحميد البازركان في بغداد عام 1887، كان له دور في ثورة العشرين وألفّ كتاباً قيّماً عنها بعنوان(الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية) كما أسهم في تأسيس مدرسة الأهلية مقر حزب حرس الاستقلال، شغل مناصب إدارية عقب تأسيس المملكة العراقية، توفى عام 1958. وتجدر الإشارة إلى إن علي البرزكان كان سنياً وله صداقة وطيدة مع جعفر أبو التمن الشيعي، وذلك يدل على وحدة الشعور الوطني بصرف النظر عن المذهب، إذ ساهم البرزكان في تأسيس المدرسة وشغل منصب معاون للمدير ومدرساً للغة التركية بالمجان. للتفاصيل عن دور علي البرزكان في مجال التربية والتعليم . يُنظر: علي البازركان، فصول من تاريخ التربية والتعليم في العراق. ذكريات ووثائق، ط2، مكتب اسوان للطباعة، بغداد، 1993.

(49) جواد كاظم محيسن نجم، المصدر السابق، ص 25.

(50) عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص 32.

(51) سماورات جمع سماور وهي كلمة فارسية معناها جهاز لغلي الماء للشاي. وتجدر الإشارة أن الحاج سلمان أبو التمن هو عم جعفر أبو التمن وهو تاجر معروف توفى شباط 1909. يُنظر :عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص 32.

(52) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني ، ص 173–174؛ علي البازركان، المصدر السابق، ص31–32؛ عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص 32.

(53) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني ، ص 175.

(54) محمد مهدي الأصفهي، مدرسة النجف وتطور الحركة الإصلاحية، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف، د.ت، ص 8–11؛ علي البازركان، المصدر السابق، ص 46–47.

(55) عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، بغداد، 1963، ص 84.

(56) "جريدة الرقيب"، بغداد، العدد 11، 5 نيسان 1909، ص 3.

(57) أبدل اسم المدرسة من مكتب الترقي الجعفري العثماني إلى المدرسة الجعفرية بعد الاحتلال البريطاني لبغداد عام 1917، خوفا من إغلاقها.

(58) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج7، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، 1955، ص296؛ عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني ، ص 176.

(59) ولد سليمان فيضي داود سليمان في الموصل عام 1885، تخرج من المدرسة العسكرية وانتخب نائب عن الموصل في مجلس المبعوثان العثماني عام 1916، مارس مهنة المحاماة ، واصدر جريدة (الأيقاظ) وهي أول جريدة أهلية في الموصل، كان له دور في الحياة السياسية العراقية أبان الحكم الملكي حتى وفاته عام 1951. للتفاصيل. يُنظر: خولة طالب لفتة، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق 1885–1951، بغداد، مطبعة الأديب البغدادية، 2003؛ حميد المطبعي، موسوعة إعلام العراق في القرن العشرين، ج1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995، ص 87.

(60) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 42؛ إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 48.

(61) خولة طالب لفتة، المصدر السابق، ص 29–30.

(62) مفيد إبراهيم حلمي العُمر، الأدوار التاريخية لمعارف لواء البصرة، المطبعة العربية عشار، البصرة، د.ت، ص4؛ جواد كاظم محسن نجم، المصدر السابق، ص 24.

(63) سليمان فيضي، المصدر السابق، ص71–74؛ جواد كاظم محسن نجم، المصدر السابق، ص 24.

(64) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني، ص 187–188.

(65) ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية لسنة 1948–1949، ص11.

(66) جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1886–1918، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2000، ص 371–373.

(67) سليمان صائغ، المصدر السابق، ، ص325–327.

(68) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني، ص 193–194.

(69) هي جيرتروود مرغريت لوثيان بيل، ولدت عام 1868 في بريطانيا، درست التاريخ في جامعة اوكسفورد، واتقنت عدة لغات، بدأت نشاطها الاستكشافي للمناطق العربية عام 1892، في عام 1907، أصدرت كتاباً عن سورية، وفي الأعوام 1909–1914 تجولت بين العراق وسورية وتركيا، إذ زارت المناطق الآثرية وجمعت المعلومات عن العشائر، وفي عام 1915 عُينت موظفة في دائرة المخابرات البريطانية في مصر بصفة مترجمة، وفي عام 1916 دخلت العراق واستقرت في ولاية البصرة لمدةٍ من الزمن، ثم استقرت في ولاية بغداد، كان لها دور كبير في الحياة السياسية العراقية، فأخذت تكتب رسائل عن العراق أرسلتها إلى زوجة أبيها (فلورنس بيل)، حتى وفاتها عام 1926 في بغداد ودفنت فيها. للمزيد من التفاصيل عن حياتها ودورها السياسي في العراق يُنظر: محمد يوسف ابراهيم القريشي، المس بيل وأثرها في السياسة العراقية، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 2002، ص 8–260.

(70) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، ط2، دار الرافدين ، لبنان، 2004، ص 84.

(71) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 45.

(72) روفائيل بابو اسحق، تاريخ نصارى العراق منذ انتشار النصرانية في الأقطار العربية إلى أيامنا، مطبعة المنصور، بغداد، 1948، ص143.

(73) لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، ص 40–41.

(74) أُسس في باريس عام 1860 ، كان له الدور الرئيس في تعزيز النفوذ الصهيوني عن طريق عدة وسائل كان التعليم أحد تلك الوسائل، إذ هدف إنشاء المدارس إلى إيجاد مرتكز اجتماعي وثقافي للحركة الصهيونية.

فاضل البراك ، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق" دراسة مقارنة " ، مطبعة دار الرشيد ، بغداد، 1984، ص26.

(75) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني، ص 206–208؛ فاضل البراك، المصدر السابق، ص 27–30.

(76) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص 276. سنتطرق لاحقاً إلى توزيع المدارس اليهودية في الموصل.
(77) باسم حمزة عباس، تاريخ التربية والتعليم في البصرة 1921–1958 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1992، ص14 ؛ فاضل البراك، المصدر السابق، ص 30–31.
(78) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني، ص 208–209؛ لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، ص41–42.
(79) مصطفى الخالدي وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المطبعة المصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1957، ص54.
(80) المصدر نفسه، ص69.
(81) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، مطابع دار العلم للملايين، بيروت، 1965، ص147.
(82) سلامة حسين موسى، التبشير في العراق وسائله وأهدافه، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الشريعة ،جامعة بغداد ، 1985، ص 94–99.
(83) زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، 1953، ص8–9.
(84) ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية لسنة 1948–1949، ص11.
(85) عروبة جميل محمود عثمان، الحياة الاجتماعية في الموصل 1834–1918م، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006، ص 242–243.
(86) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 44–46.
(87) دليل المملكة العراقية. الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936،" موسوعة سنوية إدارية اجتماعية إقتصادية تجارية زراعية مصورة" ، محل دنكور للطبع والنشر، بغداد، 1936، ص722–723.
(88) روفائيل بابو اسحق، المصدر السابق، ص127.
(89) دليل المملكة العراقية.الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936، ص723.
(90) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص 268–271.
(91) روفائيل بابو اسحق، المصدر السابق، ص129–130.
(92) عروبة جميل محمود عثمان، المصدر السابق، ص 244.
(93) إبراهيم خليل أحمد، المصدر السابق، ص 43.
(94) سليمان الصايغ، تاريخ الموصل، ج1 ، مصر ، 1932، ص 320.

(95) Duval V. p, Lamssion Des Deminicanins a Mossoul, Paris, 1898,p.15.

(96) روفائيل بابو اسحق، المصدر السابق، ص 144.

(97) حيدر جاسم عبد عبيس الرويعي ، الاباء الدومينكان في الموصل. دراسة في نشاطاتهم الطبية والثقافية والاجتماعية (1750–1974م) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل ، 2001، ص 154–155.

(98) Duval., Op.Cit., pp.17-18.

(99)يتكون هذا المجلس من عشرة أشخاص ينتخبون من بين أعيان وجهاء الطائفة اليهودية وتتحدد مهامه بالإشراف على مؤسسات الطائفة وإدارة شؤونها المدنية. يُنظر: عروبة جميل محمود عثمان، المصدر السابق، ص 244.

(100) نسيبة عبد العزيز عبد الله الحاج علاوي ، الإدارة العثمانية في الموصل (1879–1908) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة الموصل ، 2002، ص123–124.

(101) ماهر حامد جاسم النورة ، المدارس الأهلية والأجنبية في الموصل خلال العهد الملكي 1921–1958، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2004 ، ص 82.

(102) المصدر نفسه، ص 82–83؛ فاضل البراك، المصدر السابق، ص 27.

(103) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني، ص 204.

(104) J. C. Hurewitz., Diplomacy in the Near East and the Middle East, Vol. I, Mc. Graw-Hill Book Company Inc., New York,1941, pp. 102-105.

(105) مجلة لغة العرب، ج2، آب 1911، مطبعة دار الأيتام للآباء الكرملين، بغداد، ص77.

(106) مجلة لغة العرب، ج6، كانون الأول 1911، مطبعة دار الأيتام للآباء الكرملين، بغداد، ص242.

(107) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني، ص211–212؛ غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 48.

(108) فاضل البراك، المصدر السابق، ص 108.

(109) جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة، قسم النجف، ج2، ص179–180.

(110) المصدر نفسه، ص181؛ فاضل البراك، المصدر السابق، ص 137.

(111) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 51.

(112) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني، 249–252.

الفصل الثاني: التعليم الأهلي في العراق والعوامل المؤثرة عليه (1914–1920):

أولاً: موجز عن التعليم في عهد الاحتلال البريطاني (1914–1918)

كان العراق في العهد العثماني منطقة نفوذ بريطانية منذ أواسط القرن التاسع عشر، وعقب نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914، وقفت الدولة العثمانية في الجانب المضاد لبريطانيا، وعندئذ ابتدأتْ العمليات الحربية التي كلفتْ بريطانيا في سبيل احتلال العراق وإخضاعه خسارة في الأنفس تقدّر بمائة ألف إصابة بين قتيل وجريح ومفقود كان معظمها من الهنود وخسارة تقدّر بمائتي مليون باون استرليني[1].

بعد دخول القوات البريطانية مدينة البصرة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام 1914، شكلت هيأة سياسية إدارية (وفق النظام الهندي)[2]، لإدارة شؤون الولاية عرفت باسم (دائرة الواردات)، التي أصبح ضمن مسؤوليتها أيضاً الإدارة والإشراف على شؤون المعارف والأوقاف، إذ أسندت إدارتها إلى (هنري دوبس Henri Dops)[3]، في الثاني والعشرين من كانون الثاني عام 1915[4]، يساعده في إدارتها بعض الضباط السياسيين والهنود، ممن رافقوا الحملة العسكرية على العراق، وبعض من الموظفين العراقيين من ذوي الخبرة والكفاءة الإداريتين الذين لم يغادروا البلاد بعد دخول القوات البريطانية[5].

كان في مقدمة أعمال الهيأة، ضبط الأمن، وترسيخ السيطرة البريطانية، وتأمين حاجات الاحتلال، فيما لم تول شؤون المعارف أهمية تذكر[6]، وقد أشار إلى ذلك السير (آرنولد تي ولسنArnold T. Wllson)[7]، الذي شغل منصب نائب الحاكم السياسي البريطاني في ولاية البصرة قائلاً: "**إن التعليم يجب أن يؤجل لحين بلوغ أهدافنا العسكرية**"[8]، جاء ذلك التصريح لاسيما وأن معظم المدارس الرسمية والأهلية قد توقفت عن أداء مهامها بفعل مغادرة أغلب الموظفين التابعين إلى نظارة المعارف العثمانية[9]، وإرسال بعضٍ منهم إلى جبهات القتال[10]، وتحول العديد منها إلى ثكنات عسكرية أو مستشفيات لمعالجة جرحى الحرب [11].

في غضون ذلك لم يكن لتلك الهيأة فكرة واضحة عن نظام المعارف الذي كانت تسعى لتطبيقه في الولاية، إذ ظهرت عدة آراء بهذا الخصوص، منها من دعا إلى إتبّاع النظام المصري، وآخر أشار إلى النظام الهندي، وأيد البعض إتباع النظام

العثماني أو العمل بالنظام الأجنبي المعمول به في المدارس الأجنبية، إلا أنّ عدم وجود ملاك وظيفي متخصص، وأموال مخصصة لإدارة شؤون المعارف خال دون الأخذ بتلك الآراء[12]، مما دفعت في الأخير الأخذ بمقترح سكرتير دائرة الأشغال الخاضعة لسلطة الحاكم الملكي البريطاني العام في العراق المستر (ريد بولارد R.Pollard)، الذي قدمه إلى الحاكم العسكري البريطاني السير (برسي كوكس Percy cox) [13]، الذي أشار فيه إلى الإفادة من الخبرة التعليمية (لصديقهم) (جون فاين آيس John Van Ess) [14]، مدير مدرسة الرجاء العالي الأميركية في ولاية البصرة لإدارة شوؤن المعارف[15].

اتصل هنري دوبس بجون فاين ايس، وأناط به مسؤولية الإدارة والإشراف على شؤون المعارف في ولاية البصرة، وشكل هيأة مشتركة لدراسة ذلك، ومعرفة أعداد المدارس واحتياجاتها في الولاية، وخولت الهيأة صلاحية الاستعانة بالسلطات العسكرية لغرض النهوض بواقع المعارف في جوانبه المختلفة (الإدارية والتعليمية)[16].

في ضوء تلك السياسة، ودراسة وضع المعارف في الولاية، رفع هنري دوبس في الخامس عشر من شباط عام 1915، مذكرة إلى برسي كوكس، انتقد فيها أنظمة المعارف العثمانية في العراق عامة، وولاية البصرة بشكل خاص، محذراً في الوقت نفسه من خطورة تأسيس نظام جديد للمعارف، أو افتتاح مدارس جديدة، وذلك لتجنب الأخطاء التي سبق وأن ارتكبت في الهند، قائلاً: "**لولا حاجة الدوائر الحكومية لخدمات الموظفين، والخوف من الآثار السلبية، كأن يقال إن الإدارة البريطانية لا تقوم بأي مظهر آني في توسيع التعليم... كنت أرغب بأن لا تفتح أية مدرسة ابتدائية للسنتين القادمتين**"[17].

بالرغم من ذلك، اهتمت سلطات الاحتلال بالمدارس الدينية الأجنبية، وقدمت لها المساعدات المالية، فقد كان عدد تلك المدارس في مركز البصرة، والمساعدات التي دفعت لها حتى الحادي والثلاثين من آذار 1917 كما يلي.

1-مدرسة الرجاء العالي الأميركية وتستلم مساعدات قدرها(1500) روبية[18].

2-مدرسة الكاثوليك وتستلم مساعدات قدرها(1500) روبية.

3–مدرسة الكلدان وتستلم مساعدات قدرها(1500) روبية.

4–المدارس المتحدة وتستلم مساعدات قدرها(1000) روبية.

5–مدرسة اليهود وتستلم مساعدات قدرها(1200) روبية[19].

إن إصرار البصريين على الإهتمام بشؤون المعارف، ورغبتهم الاشتراك في رسم السياسة التعليمية في الولاية، دفع السلطات البريطانية لتوسيع دائرة المعارف، لاسيما بعد سفر جون فاين آيس في نهاية آذار عام 1917، فتقرر تشكيل (مجلس للمعارف)، ضم عضواً من دائرة الواردات، ومساعد الحاكم السياسي العسكري وعضواً عن مدرسة الرجاء العالي الأميركية[20]، لذلك تم تشكيل المجلس أول دائرة تربوية في الولاية حملت أسم (دائرة معارف البصرة)، تولت مهمة الإدارة والإشراف على شؤون المعارف، واستمرت في أداء عملها حتى الاحتلال البريطاني لبغداد في الحادي عشر من آذار عام 1917[20].

لم ترضِ السياسة التعليمية التي اتبعتها سلطات الاحتلال البريطاني في الولاية الأهالي، إذ كانوا يأملون أكثر من ذلك، وعبروا عن آمالهم عند كل فرصة مؤاتية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أثناء الحفلة التي أقامها بعض وجهاء وأعيان الولاية في الحادي عشر من تشرين الأول عام 1917، بحضور بعضٍ من الضباط البريطانيين، ألقى بعض وجهاء الولاية خطابات أكدوا فيها ضرورة الاهتمام بمعارف الولاية والنهوض بها، وتأسيس المدارس والمعاهد العلمية في مناطق العراق كافة[22].

عقب ذلك انفصلت دائرة معارف البصرة عن دائرة الواردات، وأصبحت تدار مباشرة من قبل الحاكم السياسي والعسكري العام في الولاية الذي كلف بدوره مساعده بالإشراف عليها بصفة وكيل (ناظر المعارف العمومية) يساعده في إدارتها بعض الموظفين، وذلك في تشرين الثاني1918[23].

يظهر مما تقدم أن دائرة معارف البصرة فقدت إدارتها المركزية، وأصبحت تدار وتوجه من قبل نظارة المعارف العمومية، في كل ما يتعلق بشؤون المعارف وبأيدي وعقول بريطانية. كما أنّ سياسة إدارة المعارف التي نفذت في ولاية البصرة، استندت إلى دائرة المعارف التي هي جزء من دائرة الواردات، ومجلس المعارف الذي ضم

أعضاءً يمثلون دائرة الواردات، ومدرسة الرجاء الأميركية، ومساعد الحاكم السياسي العسكري في الولاية, ولم يكن لرجال الدين أو مفكري البصرة إيَ دوْرٍ فيها.

بعد دخول القوات البريطانية ولاية بغداد في الحادي عشر من آذار عام 1917، بدأت سلطة الاحتلال بتنظيم الإدارة فيها على غرار ما قامت به في ولاية البصرة، فأنشأت (دائرة الواردات) التي عدت أول دائرة حكومية في الإدارة الجديدة، وأسندت إدارتها إلى المستر (سي سي كاربت C.C.carbit)، في الثاني عشر من الشهر والعام ذاتيهما[24].

لم تول الدائرة شؤون المعارف أهمية تذكر، ويظهر أن سبب ذلك يعود لمجريات الحرب وما رافقها من نتائج سلبية اثرت على شؤون المعارف بشكل خاص، لاسيما بعد إغلاق (دائرة معارف ولاية بغداد العثمانية)، وهروب معظم موظفيها، لاسيما العثمانيين منهم، وإغلاق معظم المدارس أبوابها، ونهب أثاث وتجهيزات بعضها، وإحراق بعضٍ منها[25].

دفعت رغبة الأهالي وحاجتهم إلى التعليم والثقافة، السلطات البريطانية إلى إنشاء دائرة مختصة بالمعارف والمحافظة على الآثار القديمة، كجزء من دائرة الواردات مطلع عام 1918، تولى الإشراف عليها مساعد دائرة الواردات المستر ريد بولارد، الذي منح صلاحية الاستفادة من أنظمة المعارف العثمانية، للنهوض بمعارف الولاية[26].

تطلب تحقيق ذلك الهدف وجود شخصية لها خبرة في إدارة شؤون المعارف الإدارية والتعليمية، وإجادة اللغة العربية، لإناطة بها مسؤولية إدارة الدائرة، وكان الأقرب لهذه الصفات إحدى الشخصيات التربوية العاملة في العراق وهو الأستاذ حسني عبد الهادي، ويساعده كلٌ من عطا الأمين ونجيب الراوي[27].

دفعت مطالب الأهالي المستمرة بالإهتمام بشؤون المعارف والتعليم، وإعادة فتح المدارس التي أغلقتها في المقدمة منها سلطات الاحتلال إلى امتصاص هذه المظاهر، فأعادت افتتاح بعض المدارس الأهلية والحكومية، وأحلت اللغة العربية محل اللغة العثمانية واستوردت بعض الكتب من مصر والهند، هذا من جهة، ومن جهة ثانية عملت على توسيع عمل الدائرة بأشراك عدداً من الشخصيات المحلية

المعروفة في الولاية، ممن لهم مكانة اجتماعية وعلمية وسياسية ودينية في إدارة عمل الدائرة، فشكلت لجنة عُرِفَتْ بـ (لجنة معارف)[28].

كان عمل اللجنة استشارياً، إذ لم يكن لأعضائه إلا إعداد التقارير عن شؤون المعارف، والتعليم بشكل خاص، وإرسالها إلى دائرة المعارف، التي ترسلها بدورها إلى دائرة الواردات، التي كان يديرها (المستر كاربت)، ومدير دائرة المعارف (حسني عبد الهادي)، والحاكم العسكري لولاية بغداد الجنرال(هاوكر Hawkar) الذين يقومون بجولات تفقدية لمتابعة عمل الدائرة، ولاسيما في الجانب التعليمي[29].

في أيار عام 1918، عُين الضابط البريطاني (ويليامسWilliams) للإشراف على عمل دائرة المعارف، الذي حاول حال تسلمه المنصب تطوير عمل الدائرة وفق الأنظمة البريطانية، لاسيما في الجانب التعليمي، إذ أمر بإدخال درس الرياضة البدنية في المدارس (الحكومية والأهلية)، وتأكيداً لأهمية ذلك الدرس عقد اجتماع في الخامس والعشرين من أيار عام1918، ضم المشرف الجديد على دائرة المعارف ومدير دائرة المعارف حسني عبد الهادي وعدداً من مدراء المدارس الحكومية والأهلية، أكد فيه على ضرورة العناية بأجسام التلاميذ عن طريق إجراء التمارين الرياضية لهم، وأمر بتشكيل لجان مختصة لذلك الغرض، وتعيين معلمين من الجيش البريطاني للقيام بتلك المهمة، فضلاً عن إدخال نظام الكشافة، ورياضة كرة القدم[30]. واستمرت دائرة المعارف بالعمل كجزء تابع لدائرة الواردات حتى انفصالها عنها في شهر آب عام 1918[31].

دخلت دائرتا معارف ولايتي البصرة وبغداد مرحلة جديدة في عملهما أثر تعيين (همفري بومن H.E.Bowman) [32]، ناظراً لدائرة المعارف في بغداد، في الثاني والعشرين من آب عام 1918، إذ أعلن همفري بومن حال تسلمه وظيفته، عن وضع خطة جديدة لإدارة شؤون المعارف في العراق، تمثلت بإخراج دائرة المعارف عن دائرة الواردات، وذلك في أيلول عام 1918، لتصبح دائرة مستقلة، تتولى إدارة شؤون معارف العراق (ولايتي بغداد والبصرة)، باسم (نظارة المعارف العمومية)، ومنح لقب (ناظر المعارف العمومية) الذي تولها هو بنفسه، ليكون مسؤولاً عنها أمام آرنولد تي ولسن وكيل الحاكم المدني العام في العراق بكل ما يتعلق بشؤون معارف العراق[33].

من جانبه، قام همفري بومن بتعيين شخصين عراقيين، شغل أحدهما وظيفة سكرتيراً شخصياً له وهو السيد يوسف بك إبراهيم الكبير، والثاني معاوناً له وهو الأستاذ سعدون الشاوي ، وفي الوقت نفسه عين ضابطين بريطانيين احدهما شغل وظيفة مستشاراً له ويدعى الرائد (جيروم فارلJ.Farrell) ، والثاني يدعى الرائد (لوراتس غلنLorats Glen) , والذي شغل وظيفة مدير دائرة معارف بغداد بدلا عن حسني عبد الهادي الذي رفض التعامل مع همفري بومن وقدّم استقالته وغادر العراق[34]. كما استعان ببعض الموظفين من الأهالي ممن لهم خبرة وكفاءة في شؤون المعارف، ومنهم أعضاء مجلس المعارف السابقين، وأضاف عليهم عضواً آخر ذا مكانة اجتماعية وأدبية، هو الحاج جعفر أبو التمن[35].

سعى همفري بومن إلى كسب تأييد الرأي العام والأهالي لسياسته، فأخذ يعقد الاجتماعات العامة معهم لتوضيح تلك السياسة، واستطلاع آرائهم بشأنها، كما سعى إلى تنظيم أوقات عمل الدائرة والمؤسسات التعليمية التابعة ومن ضمنها المدارس الأهلية، فأمر بأن يكون الدوام خمسة أيام ونصف في الأسبوع وتعطل يوم الخميس بعد الظهر، ويوم الجمعة بالكامل[36].

لم تمضِ سوى مدة قليلة على دخول القوات البريطانية ولاية الموصل في العاشر من تشرين الثاني عام 1918، حتى قام (ناظر المعارف العمومية) همفري بومن الى تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق تعليمية، وشكل في كل منطقة منها مديرية للمعارف وكالآتي:

1- المنطقة الشمالية ومركزها الموصل، وضمت مناطق (كركوك، أربيل، السليمانية).

2- المنطقة الوسطى ومركزها بغداد، وضمت (لواء الدليم، بعقوبة, كربلاء، النجف، الحلة, الديوانية).

3- المنطقة الجنوبية ومركزها البصرة، وضمت (القرنة، العمارة، المنتفك, الكوت) [37].

بعد إكمال السيطرة البريطانية على ولاية الموصل في الخامس عشر من تشرين الثاني عام 1918، قام همفري بومن بتعيين أحد الضباط البريطانيين هناك لإدارة شؤون المعارف بصفة (وكيل ناظر المعارف العمومية) مطلع كانون الأول عام 1918[38]، إذ تركز عمل الوكيل في أول الأمر على الشؤون التعليمية، فقام بجولات

استطلاعية لمدارس الولاية، وأثناء ذلك غلق بعضاً منها، وطرد بعض المعلمين الذين رفضوا التعامل معه، بحجة أنهم ذو نزعات وميول عثمانية، وأنهم غير كفوئين للعمل، وبالمقابل شجع الدراسة في المدارس غير الإسلامية (مدارس الطوائف)، كالمدارس المسيحية وغيرها[39]. وقد دلل ذلك على نهج سلطة الاحتلال البريطاني الرامية إلى إذكاء روح التفرقة الطائفية بين مكونات الشعب العراقي الواحد.

بالرغم من ذلك ساعد همفري بومن على فتح المدارس الحكومية والأهلية وخصص لها المنح والمساعدات المالية كمدرسة الإرسالية التبشيرية في البصرة والمدارس الأهلية الطائفية في الموصل، وأصلح منهج التعليم إصلاحاً طفيفاً وفتح مدارس أهلية ثانوية في كل من بغداد والموصل والبصرة[40].

يبدو إن جهد السُلطات المحتلة في نشر التعليم والثقافة في البلاد بطيئاً أثناء تلك المدة الوجيزة ، إلا إننا نستطيع القول بأن بالأقبال قد تزايد على المدارس ولاسيما المدارس الأهلية والأجنبية لأنها كانتْ تعنى عناية كبيرة باللغة الإنكليزية، لغة السُلطة المحتلة والتي يمكن للناطق بها من إيجاد وظيفة لهُ بيسر وسهولة.

ثانياً: المدارس الأهلية في الموصل، بغداد، البصرة (1914–1920):

أ. المدارس الأهلية الإسلامية في الموصل:

1. مدرسة دار الأدب مكتبي:

أحدثتْ وزارة المعارف العثمانية في الموصل مدرسة ابتدائية سمتها بـ(دار الأدب مكتبي) في محلة خزرج سميتْ مطلع عام 1915 بالخزرجية الابتدائية، وقد تعاقب على إدارتها الكثيرون، غير إن امتناع الأهالي في تلك المنطقة عن التعليم لكونهم اقرب إلى البداوة منهم إلى الحضارة وانهماكهم في أشغالهم البسيطة التي ألفوها كالزراعة والرعي، أدتْ إلى تأخر المدرسة وإعاقتها عن التقدّم، إذ أوشكتْ المدرسة على الإضمحلال في تلك المدة بسبب النفير العام أيام الحرب العالمية الأولى. وباستفحال أمر المجاعة والغلاء تشتت أهل المحلة، ثم عادتْ فانتظم الدوام فيها بعد الحرب. ولقد انبثقتْ من دار الأدب الفكرة القومية وأزداد الشعور الوطني في تلك المدرسة بشكل سري من جهة وعلني من جهة أُخرى، فوضع مدير المدرسة(محمد رؤوف الغلامي) نظاماً اقتصادياً سماه(صندوق الاقتصاد) عام 1917، لخدمة

الطلاب وحينَ عرضه على المدارس الأخرى، وافقوا عليه وساهم به الكثير من الطلاب، ولما زاد الإقبال عليه، أرتأى إخراج الصندوق من المدرسة وإلى مجال أوسع وجعله مؤسسة مستقلة بعنوان(دار الأدب)، وأن يتضمن منهاجاً إلقاء المحاضرات والخُطب وتدريس الدروس، وتأليف الكُتب وتأسيس المدارس الأهلية وكل ما يعزز مبدأ العلم. وعندما أوشك الاحتلال البريطاني يتم لمدينة الموصل قررتْ الإدارة تحويلها إلى جامعة أُطلق عليها جامعة الآداب[41].

2. جامعة الآداب الأهلية:

عندما أصبح البريطانيون على وشك احتلال الموصل، ارتأى الأستاذ محمد رؤوف الغلامي، الإسراع بتبديل عنوان(دار الآدب)، وجعله(جامعة الآدب الاهلية)، لتكون مؤسسة شبه علنية تأخذ لها حيزاً قبل دخول قوات الاحتلال. لذلك جمع عدد من الأساتذة منهم عبد المنعم الغلامي ومحمد سعيد الجليلي وعبد المجيد شوقي البكري وتوفيق الدباغ لوضع (دستور جامعة الآداب الأهلية). وتضمن دستور الجامعة:

1-فتح مكتبة واسعة للمطالعة وإعارة الكتب.

2-إلقاء المحاضرات العلمية والأدبية والتأريخية.

3-تدريس اللغتين الانكليزية والفرنسية.

4-اتخاذ الخطوات لفتح مكتبة عامة مع العمل لفتح مدرسة ابتدائية للبنين[42].

وأخذَ الأساتذة يعملون لتنمية تلك الجامعة وإيصالها إلى الدرجة الراقية علماً وأدباً، إذ كانتْ لتلك الجامعة أهدافها الوطنية والعلمية. وتجلى الشعور الوطني في تنظيم الاجتماعات السياسية وبتدبير الحركات للقيام بالثورة ضد السُلطة المُحتلة. أما أهدافها العلمية فتظهر في نشر الثقافة بين أفراد الشعب والتوجيه إلى النهضة العلمية القائمة في البلاد العربية وتلافي ما أحدثته الحرب العالمية من خُسران وتعطيل المدارس. وقد حققتْ الكثير، كان من ثمارها فتح مكتبة الخضراء التي قدّمتْ خدمات عظيمة للبلد في نشر الثقافة والمعارف في البلد، وإلقاء المحاضرات والدروس وفتح المدارس، كان منها فتح مدرسة دار النجاح الأهلية[43].

3. مدرسة النجاح الأهلية:

وهـي أول مدرسـة أهلية إسـلامية أُنشئتْ فـي الموصـل بعـد انتهـاء مـن الحُكم العثماني والوقوع تحت سيطرة الاحتلال البريطاني عام 1919، وكانتْ الهيأة التدريسية فيها من أعضاء جامعة الآداب أنفسهم، وكانتْ المدرسة تسير وفق المنهج الابتدائي الرسـمي مـع تعـديل مـا تـراه مناسـباً لصـالح المدرسـة وتوجيـه الطلبـة توجيهـاً وطنيـاً سليماً[44].

كان الإقبال على المدرسة كبيراً لأنها كانتْ مدرسة ظاهرها التدريس، إلا أنها غدتْ مركز النشاط السياسي الوطني، مما ضاقتْ حكومة الاحتلال ذرعاً بها وشددتْ الرقابة عليها، ولما وجدتْ سلطة الاحتلال إن حركة دار النجاح الأهلية(الوطنية)، لم تتوقف وضعتْ يدها عليها وألحقتها بمدارسها الرسمية[45].

4. مدرسة دار الإصلاح الأهلية:

أُسّسِـتْ تلـك المدرسـة فـي مطلـع عـام 1919، فـي نفـس الموقـع السـابق لـ(دار النجـاح الأهليـة، بعـد انتقالها إلـى بنايتها الجديـدة فـي محلـة بـاب النبـي)، كانـت غايـة المدرسـة متمثلـة بشـخص مديرها (بـدر الـدين نـوري)، نشـر التعليم والثقافـة فـي الـبلاد فضلاً عن عملها الوطني، وقد ظلتْ تواكب عملها التربوي قرابة ستة أعوام، ثم أوقفتْ أعمالها نهائياً بفعل ضآلة ماليتها وعدم مساهمة الحكومة لها بالمال[46].

4. المدرسة الإسلامية الأهلية:

عـدُتْ (جمعيـة العهـد العراقـي)[47]، مـن أول الجمعيـات العراقيـة التـي أهابـتْ برجالهـا العـاملين للقيـام بالأعمـال الوطنيـة، والسـير بـالبلاد فـي مضمـار التقدّم والتمتـع بالحرية والاستقلال، فكما كانت تلك الجمعية تعمل في المجال السياسي ضد سلطات الاحتلال البريطاني؛ فإنها فكرتْ أن تعمل في المجال العلمية فكان من ثمرة جهودها تأسيس (المدرسة الإسلامية) في تشرين الأول 1919، ضمت (20)طالباً وتقرر إسناد إدارتها إلـى الشيخ(عبد الله النعمـة)إذ خصـص لكل طالـب(20 روبيـة)، من تبرعـات الميسورين والأعضاء لتساعدهم على مواصلة دراستهم العلمية[48].

تفـوق منهـاج المدرسـة الإسـلامية علـى مـنهج الدراسـة الابتدائيـة الحكـومي، إذ تضمنت الدروس فيها على العلوم الدينية والأدبية والعصرية ومدة الدراسة فيها (12) سـنة، لكـل مـن السـنين الدراسـية منهـاج دراسـي تضـعه الهيـأة العلميـة، كمـا شـكلت

المدرسة جمعية خيرية تقوم بإدارة شؤون المدرسة من الناحية المالية والإدارية والعلمية[49].

ولما اشتد ساعدها أصبحت تحت أنظار دائرة المعارف المحتلة في الموصل عن كثب، ثم إرتأتْ أن تتقرب منها عن طريق منحها الإكراميات السنوية، وقد أفلحتْ في ذلك بسبب إلحاح بعض المقربين المتنفذين، مما أضطر الإدارة للموافقة على القبول على المنحة، كما اتخذت السلطة المحتلة إزاءها سياسة خاصة بفعل كونها مدرسة دينية وقائمة في جامع ديني وهو (الجامع الكبير)، وإن البعض من القائمين بشؤونها من علماء ووجهاء كانوا على اتصالات شخصية بها. نتيجة ذلك، فإنها لم تظهر كأختها دار النجاح الأهلية بالمظهر الوطني. واستطاعتْ بذلك السلطة المحتلة عن طريق منحها الإكرامية من التدخل والإشراف على شؤونها بالتدريج[50].

ظلتْ إدارة المدرسة مرتبطة رسمياً بالمعارف إلى ما بعد دور الحُكم الوطني، وقد أخلتْ ماليتها في التردي أخيراً بسبب ابتعاد أكثرية المتبرعين عنها معتمدين على منحة المعارف السنوية، فتمكنتْ الإدارة من الاستفادة من منحة واردات الأوقاف العامة، ثم ضمتْ إلى الأوقاف وجعلتْ منهاجاً تطابق معَ (متوسطة دينية)،عقب ذلك، صدرتْ إرادة ملكية بتبديل اسمها إلى المدرسة الفصلية الوقفية[51].

ب. مدارس الطوائف المسيحية واليهودية في (الموصل):

كان موقف الاحتلال البريطاني من المدارس الكاثوليكية في الموصل يختلف اختلافاً كبيراً عن موقفها من المدارس الأخرى، إذ حاولت استمالة تلك المدارس إلى جانبها وإبعادها عن فرنسا، إذلم تكن بريطانيا مستعدة بعد انتهاء الحرب للتخلي عن الموصل لفرنسا (بموجب اتفاقية سايكس- بيكو عام 1916). والأدراك ذلك الغرض سعت بريطانيا بإعادة النظر في تلك الاتفاقية والبحث مع فرنسا لتسوية ملائمة لتلك القضية؛ إما وجهة النظر الفرنسية فقد كانت مخالفة لوجهة النظر البريطانية، إذ رأت فرنسا في اتفاقية سايكس بيكو الصك الوحيد الذي يضمن مصالحها[52].

لذلك، دخلت الدولتان في سلسلة من المفاوضات. وأثناء ذلك رأت بريطانيا إن تدعم تلك المساعي بتدابير داخلية، فأقدمت في نسيان 1919، على عقد

اتفاقية(**الكونكورداتو Concordato**) مع رؤساء الطوائف الكاثوليكية في الموصل(الكلدان، السريان، اليعاقبة) التي تضمن النقاط الآتية:

1-قيام رؤساء الطوائف بإدارة مدارسهم والإشراف عليها.

2-تقرير منهج التعليم في تلك المدارس باتفاق مع نظارة المعارف ورؤساء الطوائف.

3- عدم نقل المعلمين إلا بعد موافقة الطوائف.

4-لرؤساء الطوائف الحق في اختيار الكتب المدرسية المقررة.

5-تتولى نظارة المعارف في الموصل الإنفاق على تلك المدارس وذلك بصرف الرواتب لمعلميها من ميزانية الحكومة[53].

خلقت اتفاقية الكونكورداتو بما عُرف بـ(المدارس الشاذة في إدارتها)، فلا هي مدارس طائفية ولا هي مدارس حكومية، إما أبرز المدارس التي شملتها الاتفاقية منها مدرسة شمعون الصفا للكلدان ومدرسة مارتوما لليعاقبة ومدرسة الطاهرة للسريان في مدينة الموصل. أما المدرسة الإسرائيلية الأهلية، فقد أُنشأتها الطائفة الإسرائيلية في الموصل عام 1919، باسم مدرسة السموأل[54].

وعلى اثر عقد الاتفاق البريطاني الفرنسي في الثالث والعشرين من كانون الأول 1920، والذي هو بمثابة التعديل النهائي على اتفاقية سايكس- بيكو، وضعت فقرة تتعلق بالمدارس جاء فيها:" **توافق الحكومتان على السماح للمدارس التي تخص أشخاص من التبعية الفرنسية أو من التبعية البريطانية، بحيث يسمح بتعليم اللغتين الفرنسية والانكليزية في تلك المدارس**"[55].

ج:المدارس الأهلية الإسلامية في بغداد:

عقب دخول القوات البريطانية بغداد عام 1917، وسيطرتهم على كل مرفق من مرافق البلاد الحيوية ومنها التعليم، استبدلتْ نظم المدارس العثمانية بنظم ومدارس جديدة، وسيرتْ المدارس وفق أهوائها ومصالحها الاستعمارية، ولم تقتصر تلك المدة من حكمهم للبلاد على المدارس الرسمية؛ بل سعى المخلصون من أهل البلاد بدوافع وطنية مخلصة تأسيس مدارس أهلية لتنمية الروح الوطنية في نفوسهم ولإعدادهم ليوم الخلاص من نفوذ الأجنبي الطامع في البلاد بعد زوال نير الحُكم العثماني، إذ كانتْ

الروح الوطنية في تزايد مستمر تهدد بالانفجار بين لحظة وأُخرى، لا حديث للقوم آنذاك إلا ما يدور حول وضع العراق ومستقبله حول الاستقلال والاستعمار وحول الكفاح في سبيل حرية البلاد، ولم يشعر العراقيون بحاجتهم إلى التآزر والوحدة كما شعروا في تلك الأيام، ولم ينشطوا في ميدان الوطنية كما نشطوا آنذاك، للخلاص من الاستعمار البريطاني المسلط عليهم[56]، وكان أول عمل قاموا به لتنمية تلك الروح تأسيس المدارس الوطنية:

1. المدرسة الأهلية أو مدرسة التفيض:

هي أول مدرسة أهلية إسلامية أُنشِئتْ زمن الاحتلال البريطاني في بغداد، فقد فكر المخلصون من أهل البلاد، إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، بضرورة فتح مدرسة ثانوية أهلية لعدم وجود مدرسة ثانوية أهلية يومئذ، بعد أن أغلقتْ المدارس الثانوية العثمانية، وكان الهدف منها نشر الثقافة وبث الروح القومية بين الشُبان وتوجيههم الوجهة الوطنية الصادقة، لاسيما وإن الإدارة البريطانية لم تُعر تلك الناحية اهتماماً كافياً، كما إنها لم تُعارض في تأسيسها شريطة أن يوافق منهاجها منهاج المعارف ومحلها يوافق الصحة[57].

وفي يوم الحادي والعشرين من تشرين الثاني 1919، أُقيمتْ حفلة افتتاح كُبرى لغرض مساعدتها وتقديم المال لها، وتم انتخاب هيأة إدارية للمدرسة تساعد في تدبير شؤونها وكانتْ تعقد في تلك المدرسة اجتماعات الهيأة الإدارية بصورة علنية واجتماعات سرية لـ(جمعية حرس الاستقلال) [58]، إذ اتخذتْ المدرسة مقراً للحزب الجديد، كما كانتْ تلقى فيها الخُطب الوطنية الحماسية عصر الخميس من كُل أسبوع. وبصورة عامة، فأن المدرسة الأهلية غدتْ مقراً سياسياً صرفاً رغم وجود الطُلاب فيها، يرتاده الشباب الوطني للمداولة في أمور وأحداث الوطن التي تستجد أيام الاحتلال وبعده[59].

فلما علمتْ السُلطان البريطانية بالاجتماعات السرية تلك، أغلقتْ المدرسة وهرب مؤسسوها وتبعثر طلابها، ثم عادتْ هيأة الإدارة سعيها لدى السُلطات البريطانية لفتح المدرسة ثانية فنجحتْ في مسعاها بعد أن طلب إليها تبديل اسم

المدرسة وعدم التدخل بالأمور السياسية فوافقتْ الهيئة على الشروط وقررتْ تسمية المدرسة بمدرسة التفيض الأهلية[60].

2- المدرسة الحسينية:

منحت نظارة المعارف، إجازة لفتح مدرسة أهلية في بغداد باسم(المدرسة الحسينية) في نهاية اعم 1920، وعندما تمت الموافقة، أعلن مديرها(محمد حسن كبة) عن فتحها في السادس والعشرين من نيسان 1920، وكانتْ مناهجها بمستوى المدرسة الابتدائية[61]

3. مدرسة زهرة خضر الأهلية للبنات:

تُعد تلك المدرسة أول مدرسة أهلية تضطلع بها سيدة عراقية بإنشائها وهي زهرة خضر، وقد تم افتتاحها عام 1918، من ثلاثة صفوف ضم (40) طالبة ، أما الدروس التي كانتْ تقوم بتدريسها فلم تتعدَ القرآن الكريم والرياضيات وبعض الفنون المنزلية، إذ دفعها حرصها البالغ على مستقبل بنات وطنها، وكان ذلك جزءاً من رسالة نهضتْ بها، ودعتْ إليها وعملتْ من أجلها على أحسن الوجوه. برغم ذلك تباينتْ الأحكام على العمل الذي أقدمتْ عليه تلك السيدة، فقابله بعضهم بالتقدير والارتياح؛ أما ذوو الأغلبية فدفعته بالأباطيل والضلالات التي لا ترحم [62].

وينبغي أن نلحظ إن البلاد خلتْ أو كادتْ تخلو من معاهد للبنات منذ الحرب العالمية الأولى ودخول البريطانيين للعراق. برغم ذلك تجاهل المحتلون البريطانيون عمل تلك المدارس؛ لأنهم أولاً ليسوا محتاجين إلى استخدام الإناث في دوائر الحكومة، وثانياً لعدم وجود عدد كافٍ من المعلمات، وثالثاً لأن الناس كانوا متعصبين غير راغبين في إرسال بناتهم إلى المدارس.

ولكن تلك الأسباب كلها لم تقف حائلاً في وجه بعض السيدات العراقيات اللواتي عز عليهنَّ حرمان بناتهن من التعليم، في الوقت الذي أخذتْ تنتشر فيه الدعوة في مصر وسورية، وغيرها من البلاد الشرقية إلى المطالبة بحقوق المرأة، تلك الدعوة كانتْ محل اهتمام العراقيات، وتطلعهن إلى حقوق مماثلة لها، ابسطها، منحها فرص التعليم والثقافة لتكون ربة بيت فاضلة وأُماً قادرة على أن تقدّم جنوداً صالحين يفدون وطنهم في سائر الأحوال. وفي تلك الظرف استشعر البريطانيون المهيمنون على

مقاليد السُلطة في البلاد، إنه لا مناص لهم من تحقيق بعض الإصلاحات الداخلية، سواء أكان ذلك عن رغبة حقيقية أم لذر الرماد في العيون. فاخذوا يفكرون بإنشاء مدارس للإناث في بغداد بعد إلحاح المواطنين من أهالي الكرخ والرصافة ففتحتْ أول مدرسة ابتدائية حكومية للبنات عام 1920، وبعد فتح تلك المدرسة أوصدتْ زهرة خضر أبواب مدرستها وأنضمتْ للتدريس في تلك المدرسة[125].

علماً إن (مدرسة زهرة خضر) قد أرستْ الأُسس لرحلة جديدة في تعليم المرأة العراقية، وفي أقل من عشر سنوات خطا التعليم خطوات لفتتْ الأنظار بنتائجها. وليس عجيباً أن ينبري أولئك الذين ناهضوا التعليم النسوي وأعلنوا الحرب على دعاته فيكونوا في طليعة الذين اعترفوا بقوة التيار الجديد ونادوا بإرسال بناتهم إلى المدارس، بل بلغ الأمر أكثر من ذلك، فلم يدخروا جهداً من الإكثار من تلك المدارس التعليمية الأهلية.

د. المدارس الأهلية الإسلامية في البصرة:

أدى انتقال الحُكم من أيدي العثمانيين إلى أيدي البريطانيين في البصرة إلى حدوث شرخ جوهري في حياة الناس وفي القيم الاجتماعية والسياسية للأفراد، أو بالأحرى إن الاحتلال كان بمثابة انقلاب حاسم في مختلف نواحي الحياة فيها، ولم تؤسس مدارس إسلامية أثناء تلك المدة؛ بل اقتصرتْ على نشاط الإرساليات الأمريكية والطائفية منها والتي كانتْ تلقى العون والتشجيع من جانب السُلطات البريطانية.

وبهذا الصدد لم تؤسس مدارس جديدة في البصرة عدا المدارس التي أشرنا إليها في الفصل الأول، وهي المدارس التي أُنشئتْ بين عامي 1906 و1911، فهي مدرسة راهبات التقدمية الأهلية والأرمن الأهلية والأمريكان(الرجاء العالي للبنين والبنات) وكل تلك المدارس جعلت من اللغة الانكليزية المادة الرئيسة في المناهج الدراسية لتحل محل اللغة التركية، وقد استمرتْ تلك المدارس حتى بعد الاحتلال البريطاني[63]. وبهذا الصدد أشارت أحدى الوثاق البريطانية الصادرة في كانون الأول 1918، إلى قائمة بالمدارس الطائفية والأجنبية في بغداد والبصرة.

جدول (3)

المدارس الطائفية والأجنبية في بغداد والبصرة وعدد طلابها عام 1918 [64].

بغداد/اسم المدرسة	عدد الطلاب	مقدار المنحة الحكومية لعام 1918/ بالروبية
داود ساسون	250	1500
رفقة نوريل	250	----
هارون صالح(للبنين والبنات)	416	----
معلم دانيال	360	----
لورا خضوري للبنات	1,117	1,000
مدرسة السريان	55	750
مدرسة الكلدان	200	2,000
مدرسة الأرمن	226	2,000
مدرسة اللاتين	200	2,000
المدرسة الإيرانية	70	---
مدرسة الملة اليهودية للبنين والبنات	1850	500
مدرسة البروتستانت	95	500
مدرسة التعاون	358	800
الراهبات للبنات	710	2,000
البصرة/اسم المدرسة	**عدد الطلاب**	**مقدار المنحة الحكومية لعام 1918/ بالروبية**
الإرسالية التبشيرية الأميركية	103	8,000

للبنين		
الإرسالية التبشيرية الأميركية للبنات	100	----
الآباء الكرمليين للبنات	96	2,500
الآباء الكرمليين للبنين	303	----
اليهود للبنين	644	3,000
اليهود للبنات	220	---
المدرسة المشتركة العشار	200	2,000
مدرسة الكلدان	20	---

يظهر مما تقدم في هذا الفصل إن للاحتلال البريطاني للعراق أثراً كبيراً على التعليم الأهلي، ولاسيما التعليم الأجنبي منه المتمثل في الإرساليات التبشيرية والأجنبية، والتي أخذتْ تفد للعراق في تلك الحقبة وهي مطمئنة؛ لأن الأحتلال البريطاني لم يعرقل جهودها في الموصل وبغداد والبصرة. كما عمل الاحتلال البريطاني كذلك على إحلال اللغة الإنكليزية محل اللغة التركية في البلاد وجعلها لغة التدريس في بعض الموضوعات في المرحلتين الابتدائية والثانوية، إذ إلى جانب تشجيعه للمدارس الأجنبية على خلق طبقة تتسم بثقافتها الأجنبية على البلاد، وهو بذلك يحاول التفرقة بين أبناء الشعب الواحد.

في السياق نفسه، كان للاحتلال البريطاني مشكلة أُخرى على التعليم الأهلي، إذ تمتعت تلك المدارس بنوع من الاستقلال الذاتي بحيث لم يكن –للدولة أبان حُكم الاحتلال– أي إشراف عليها، فلكل منها منهجها الخاص وكل ما يحدث داخل جدرانها لا تشرف عليه الدولة ولا تتدخل فيه. وكنتيجة لضعف البلاد ووقوعها تحت سيطرة الإدارة البريطانية مكن المشرفين بتأييد ومعونة السُلطة المحتلة على تلك المدارس من توجيه تلاميذها الوجهة التي يرغبونها دون ما تدخل من الدولة في شؤونها سواء كانت أهلية أم أجنبية، فخلقتْ بذلك مشكلة كانتْ تعدّ من أسوء الأمور التي ورثتها وزارة المعارف العراقية من الإدارة البريطانية.

بالرغم من ذلك أدرك الشعب حقه في الحرية والحياة وبدأ يقاوم سُلطات الأحتلال المتمثل بـ (ثورة العشرين) وبدأ العراق ينهض من سباته ليسترد الحقوق الضائعة وليجابه بصمود المشاكل التي ورثها من عهد الاحتلال للتغلب عليها ومنها: عدم التوازن وفقدان تكافؤ الفرص التعليمية في توزيع المدارس الأهلية والحكومية في البلاد، إذ رأت وزارة المعارف العراقية عقب تشكيل الحكومة الوطنية المؤقتة للمدة(27 تشرين الأول 1920–9 أيلول 1921)، نفسها أمام أمر يلفت النظر ويستلزم الاهتمام نتيجة السياسة التعليمية التي اتبعتها حكومة الاحتلال في البلاد، ألا وهو الغرابة في توزيع المدارس الأهلية والحكومية وعدم تكافؤِها وتناسبها بين الألوية العراقية؛ بل وحتى بين مختلف الجماعات المؤسسة لها في اللواء الواحد أيضاً. فأخذتْ الوزارة تعالج تلك المشكلة منذ أول تشكيلها لأنه كان ما يقرب من ثلثي هذا العدد في لواء الموصل، وأما ما يزيد على الثلث الباقي فكان موزعاً بين الألوية الأُخرى، وإن غرابة ذلك التوزيع يظهر بكل وضوح وجاء في المقارنة بين بغداد والموصل فقد كان عدد المدارس الابتدائية والأولية الحكومية في بغداد(7) مدارس وفي الموصل(33) مدرسة ستة منها مدارس حكومية خاص بالمسلمين والباقي مدارس أهلية خاصة بغير المسلمين. وأما ما يختص بالبنات بين تلك المدارس فكانتْ واحدة منها فقط في بغداد و(9) في الموصل. وبلغ عدد الطلاب في مدارس المسلمين للبنين والبنات (259) فقط؛ بينما كان عدد الطلاب المسيحيين يزيد عن (791)طالباً، هذا مع إن عدد المسلمين في مدينة الموصل كان يعادل سبعة أضعاف عدد غير المسلمين فيها[65].

كما انتقد ساطع الحصري في إحدى رسائله الموجهة إلى الإدارة البريطانية نظام المدارس الأهلية قائلاً: "**إن بعض المدارس الأهلية قد أساءتْ استعمال حق التعليم، فلو أتحتم لي فرصة لمكالمتكم في هذا الباب خلال وجودكم في العراق لذكرت لكم وثائق كثيرة تريكم كيف إن البعض من تلك المدارس كانتْ تتسابق على فتح أبوابها لجميع الطلاب الذين يرسبون في المدارس الحكومية، مع قبولهم في صفوف أرقى من صفوفهم. هذه هي بعض الأمور لهذه المشكلة التي جابتْ تعليمنا الأهلي بالإضافة إلى ما كان ينطوي عليه من محاذير سياسية إضافة إلى المحاذير الإدارية والتعليمية**"[66].

ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وقيام الحُكم الوطني(الأهلي)، ترك أمر التعليم الثانوي في بعض المناطق للجهود المتمثلة في فعاليات الهيئات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية والكلدانية التي كانتْ الحكومة تمدها بالعون المالي.

أخذتْ الإدارة البريطانية في البلاد آنذاك على عاتقها جميع نفقات المدارس الطائفية الأهلية الموجودة في الموصل بصورة خاطئة، وحاولتْ السلطة استمالة تلك الطوائف منذ البداية، بسبب العلائق القديمة التي تربط تلك الطوائف بفرنسا، وعاملوا مدارسها بسخاء، وتعهدتْ القيام بجميع نفقات تلك المدارس والتزمتْ به، إذ صدر قانون خاص من أجل تقديم المساعدات المالية للمدارس الأهلية الموجودة في العراق، وبذلك ازدادتْ تلك المدارس وأمسى عددها يقارب عدد المدارس الحكومية، وشعرت الدولة بالمشكلة فرأتْ إن المصلحة العامة تقضي عليها بالإقدام على تخيير رؤساء تلك المدارس بين أن تكون مدارسهم أما كمدارس أقليات وأما كمدارس الحكومة، فتعامل في الحالة الأولى معاملة مدارس الأقليات وتنمح المساعدات المالية، أو تخضع في الحالة الثانية للقوانين والأنظمة التي تختص بمدارس الحكومة. وقد استطاعتْ الوزارة من إعادة أمر تنظيم توزيع المدارس في العراق بصورة متناسبة ومعقولة في بضع أعوام، كما وأستطاعتْ التغلب على مشكلات المدارس الأهلية أيضاً.

من جانب آخر، كانت هناك مشكلة المدارس الأهلية التابعة للأقليات عند تشريع نظام الكونكرداتو(الوفاق)، إذ إن مشكلة المدارس التابعة للأقليات الاجتماعية والدينية، لها تأثير واضح على السياسة التعليمة في البلاد. والمشكلة التي نحن بصددها، هو الاتفاق المعقود بين إدارة المعارف وبين رؤساء الطوائف الدينية في عهد الحُكم البريطاني، وكان الكثيرون ، قد أوجد ذلك الاتفاق المعقود بين الطرفين نوعاً خاصاً من المدارس لا يمكن أن تُعد أهلية تماماً ولا رسمية صراحة، إذ إنها حكومية من ناحية المساعدات المالية؛ ولكنها (نصف حكومية)، من ناحية الأمور الإدارية، لأن إداراتها أصبحتْ (مشتركة)، بين إدارة المعارف وبين رؤساء الطوائف الدينية.

ويظهر إن القصد من تلك السياسة كان استمالة الطوائف الأُخرى نحو بريطانيا وإبعادهم عن نفوذ فرنسا، لأن فرنسا كانتْ أنشط الدول في استخدامها لمدارسها وإرسالياتها التبشيرية في الشرق لنشر لغتها ونفوذها على الجماعات، لأنها كانتْ تُعد نفسها حامية الكاثوليك، فأوفدتْ الكثير من إرسالياتها وأنشأتْ بواسطتها الكثير من المدارس الفرنسية.

فضلاً عن ذلك، مثلت الموصل منطقة نفوذ فرنسية، بموجب اتفاقية(سايكس بيكو)، المعقودة بين فرنسا وبريطانيا عام 1916، لاقتسام البلاد العربية ولم يستقر أمرها حتى نهاية الحرب. وتمتْ التسوية بعدئذ رسمياً في (مؤتمر سان ريمو)، في نيسان 1920، بعد سلسلة من المفاوضات والمساومات ضمتْ الموصل لمنطقة الاحتلال البريطانية لقاء تأييد بريطانيا لفرنسا في احتلالها لسورية وحققتْ بذلك مبتغاها، وأثناء تلك الظروف رأتْ بريطانيا أن تدعم مساعيها هذه بتدابير داخلية، ولهذا السبب أقدمتْ بريطانيا على عقد تلك الاتفاقية(الكونكرداتو)، مع رؤساء الطوائف الدينية على الأُسس السابقة.

أدت السياسة التعليمية التي اتعتها المعارف أبان الإدارة الإنكليزية في العراق نحو مدارس الطوائف غير المسلمة في الموصل، إلى مشكلة تعليمية ورثتها وزارة المعارف العراقية من الإدارة البريطانية. فكانتْ إدارة المعارف تتولى الاتفاق على المدارس المذكورة أسوة بسائر مدارسها الرسمية غير إنها بموجب الاتفاقية، لا تستطيع أن تعين أو تنقل أو ترفع أو تعاقب أحداً من مديري ومعلمي تلك المدارس دون أن تحصل على موافقة الرئيس الديني للطائفة. وكان الكثيرون يعدون الاتفاقية كـ(نظام الإدارة المشتركة بين إدارة المعارف بين رئاسة الطائفة).

وبصورة عامة نجحتْ بريطانيا في تنفيذ سياستها في سنوات الاحتلال، غير إن حالة الاستسلام لسلطات الاحتلال لم تستمر طويلاً، فقد اقترن الكفاح في هذه المدة بـ(التعليم الأهلي)، ففي كل خطوة من خطوات الكفاح الوطني كان التعليم يبرز في المقدمة كسلاح ينشر الوعي القومي والوطني ويدعم قوة الأُمة.

وعليه، يمكننا أن نقول إن مقاومة السلطات المحتلة كانتْ تسير جنباً إلى جنب مع الدعوة إلى إنشاء المدارس، رغم محاولة السلطات المحتلة عرقلة فتحها

وانتشار الكثير منها – لاسيما المدارس الثانوية– كما وجد في البعض منها وسيلة تساعده على تحقيق أطماعه الاقتصادية والسياسية، فخلق بذلك مشكلات تعليمية جمة ورثتها وزارة المعارف في عهد الحكم الوطني فيما بعد.

لذلك اقتصرَ هدف التعليم في تلك المدة على إعداد فئة قليلة من الموظفين تعمل في دواوين الحكومة وتنفذ تعليمات الرؤساء الإنكليز بالمصالح الحكومية، وقد نجحتْ خطة السلطة المحتلة في إضعاف التعليم الوطني، وجعل اللغة الإنكليزية في التعليم إلى جانب اللغة العربية، التي لم تكن تأخذ نصيبها الكامل في مناهج الدراسة، كما إن التاريخ القومي كان يقدم بالطريقة التي يرضى عنها الحُكام والسلطات المحتلة.

بينما ركزتْ المناهج على ما يتفق مع سياسة الاحتلال، ونجحتْ السياسة التعليمية بدورها في تنفيذ كل أهداف السياسة البريطانية في السيطرة على اقتصاديات الدولة والقضاء على كل نشاط سياسي وإضعاف مقاومة الأُمة. إلا إن هذا الحال لم يدم طويلاً، فقد اضطرتْ سلطات الاحتلال بعد ثورة (العشرين) عام 1920، وإزاء المقاومة السياسية والفكرية إلى محاولة الاستمالة فتشكلتْ أول حكومة أهلية، وحاول بعض رجال التربية والتعليم إعادة تحديد الأهداف التربوية، ولكن جهودهم كانتْ تضيع في زحام الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانتْ سائدة في ذلك الوقت.

ثالثاً: العوامل المؤثر في التعليم الأهلي:

أ: العوامل الدينية والسياسية:

لكل بلد خصائص يتميز بها، وسمات تترك آثارها على مساراتِهِ السياسية والإقتصادية والاجتماعية والتربوية. والعراق بوصفه دولة تنوعت محددات مساراته، وكثرت المتغيرات الفاعلة في تشكيله الحديث، لذلك أسهمت عوامل عدة في إضفاء سمة عدم الاستقرار على تلك المسارات.

نتطرق في هذا الفصل إلى أبرز العوامل المؤثرة على تطور التعليم الأهلي في العراق، لاسيما وإن التطورات التاريخية التي مر بها التعليم الأهلي والتي أشرنا إليها سابقاً، كانتْ نتيجة مؤثرات عدة جابهتْ هذا النوع من التعليم من جهة، وساعدتْ

بل وأسهمتْ في نموه وتطوره من جهة أُخرى، ومن هذه العوامل: العوامل الدينية والسياسية والوطنية، والاجتماعية والتربوية والثقافية إلى جانب العوامل الاقتصادية، وإن هذا النوع من التعليم كان حصيلة لتلك الظروف التي جابهها في تاريخه الطويل.

ولابدّ لنا قبل الكشف عن هذه العوامل التي أدتْ إلى نمو وظهور هذا النوع من التعليم إن نتطرق إلى دراسة تأريخ سكان العراق وطوائفهم وأديانهم وقومياتهم. وبهذا الصدد إن الدراسات التأريخية لا تشير إلى وجود عرق واحد في العراق، وإنما أثبتتْ إنه قد قطنه عدد من الأقوام بفعل الهجرة إليه والاختلاط بسكانه ويعتقد إن اختلاط العناصر والأجناس في العراق يعود إلى عصور ما قبل التأريخ [67].

وإن آثار ذلك الاختلاط ذاب ضمن الخصائص العامة للشعب الذي استوطن العراق منذ أقدم الأزمنة، وإن الصفة العامة لهذا الشعب تغلب عليه خصائص جنس البحر المتوسط، وقد انتشر هذا الجنس في العراق كله بسهولِهِ وجباله مكوناً أساس السُكان، فالساميون وأحفادهم العرب من بدو وحضر ينتمون إلى ذلك الجنس مع وجود بعض الاختلافات المتفاوتة، كما إن سكان جبال العراق من الأكراد، ينتمون إلى ذلك الجنس أيضاً[68].

وفيما عدا هاتين القوميتين(العرب والأكراد)، فالعراق كان مركزاً لأقوام عديدة في العهد الآشوري، والخلاقة العربية الإسلامية، وفي عهدي المغول والعثمانيين. فقد كان الآشوريون يجلون شعوباً كاملة من موطنها إلى خارج العراق ويُسكنونها في مواقع من العراق لذلك يظهر اليوم في هضبة الموصل(هضبة آشور)، جماعات متنوعة عديدة لكل منها طابعها الخاص[69]، وقد تطرق إلى هذه الجماعات المتنوعة المورخ السوري (قسطنطين زريق1909–2000)، في مقدمتة كتابه عن اليزيدية بهذا المعنى جاء فيها " **في بقعة صغيرة في شمال العراق لا تتجاوز مساحتها بضعة الآف من الأميال المربعة، جمع الله مزيجاً من الأجناس والطوائف والشعوب قد لا تجد لـهُ في أية بقعة من بقاع الأرض**"[70].

إلا إن عمليات المزج والاختلاط قد صهرتْ أكثر هؤلاء الأقوام في بودقتي العرب والأكراد، فقد بلغ عدد سكان العراق بحسب ما جاء في إحدى الإحصائيات البريطانية الصادرة في عام 1919(2,849,282)، شكل العرب نحو 79,5% من

السُكان، والأكراد نحو 17% من السُكان والباقي من الأقليات(الأتراك والفُرس وغيرهم)، ويمثلون أكثر من 3%[71].

من جانب آخر، كانتْ عمليات الاختلاط أقل تأثيراً بحيث بقيتْ تحتفظ ببعض ما ورثته من خصائص تميزها كاللغة أو التقاليد أو الدين، كالصابئة المندائيين الذين يقطنون جنوب العراق(العمارة،الناصرية، البصرة) ومن أهم مهنهم صياغة الذهب والفضة، إذ بلغ عدد سكانهم حسب إحصاء 1947،(7000) نسمة، إي ما يشكل نحو 2،0% من مجموع السكان البالغ عددهم(4,564,000)[72].

أما الايزيدية فأنها تُعد من الفرق أو الطوائف أو الأديان التي اختلف الباحثون في تسميتهم أو في علاقتهم بالإسلام، إذ يذكر المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني، اختلف في أصل تسمية اليزيديين، فهناك من يرجعهم إلى (يزيد بن أنيسة الخارجي) وآخرون إلى (يزيد بن معاوية) ولذلك سموا (باليزيدية)[73]. بينما كان عدد نفوس اليزيديين حسب إحصاء عام 1947،(33,000) نسمة أي نسبة (0,8%) من مجموع سكان العراق، ويقطن اليزيديون في مناطق (سنجار، بعشيقة، تلعفر، تلكيف، دهوك) في شمال العراق[74].

إلى جانب تلك الأقليات يوجد الأتراك الذين استوطنوا في القسم الشمالي من العراق في العهد العثماني على خط عسكري عند ملتقى المنطقتين العربية والكردية ثم نمتْ تلك المراكز وأصبحتْ مدناً، ولها لغتها وتقاليدها الخاصة بها. ثم الفرس ويقطنون في المناطق والمدن الدينية المقدسة في وسط وجنوب العراق[75].

والذي يهمنا في هذا البحث- الجماعات والطوائف الإسلامية والمسيحية وغيرها والتي ساهمتْ بدورها في فتح المدارس والمؤسسات التعليمية الأهلية:

وبهذا الصدد شكل المسيحيون السريان، في العراق فئة عرقية ودينية في الوقت نفسه. فعرقياً هم (كلدان، واشوريون) أو كلدواشور، ودينا ًهم مسيحيون(أرثوذكس وكاثوليك) وقليل منهم بروتستانت[76]. وتشير المصادر التأريخية إلى أن تأريخ الدخول إلى شمال بلاد الرافدين كان بحدود منتصف القرن الأول الميلادي، ولم تدخل المسيحية جنوب بلاد الرافدين إلاّ في منتصف القرن الثالث الميلادي. وينقسم المسيحيون السريان إلى طائفتين هما النساطرة وهم إتباع كنيسة بابل بالشرق؛

واليعاقبة، وهم إتباع كنيسة الغرب في سورية. في حين توزع المسيحيون على محافظات بغداد والموصل والمحافظات الشمالية، وبلغ عدد نفوس المسيحيين العراقيين حسب إحصاء عام 1947هو (149,000) نسمة من مجموع سكان العراق أي بنسبة (3,1%)[77].

ومما تجدر الإشارة إليه إن كل طائفة من تلك الطوائف تؤدي طقوسها الدينية بلغة خاصة، ولذلك كثيراً ما كان لتلك اللغة الأثر البعيد في تسمية الطائفة بها. فالكلدانيون نجدهم يؤدون طقوسهم باللغة الكلدانية وهي لغة الإنجيل القديمة. بينما السريان الأرثوذكس والكاثوليك يؤدونها باللغة السريانية في مناسباتها الدينية، وهي من بقايا اللغة الآرامية القديمة، واللاتين باللغة اللاتينية والروم بلغة اليونانية والأرمن باللغة الأرمينية، على الرغم من إنهم كاثوليك. أما الطوائف غير الكاثوليكية فإن النساطرة تؤدي طقوسها الدينية باللغة الكلدانية والسريانية واليعاقبة باللغة السريانية والأرمن الأرثوذكس باللغة الأرمنية بينما البروتستانت يؤدونها باللغة الإنكليزية، علماً إن اللغة (السريانية) هي اللغة الفصحى لجميع الكنائس المسيحية في منطقة الشرق من خليج البصرة إلى سيناء[78].

هذا ويمكن القول إنه لم تَخْلُ أية طائفة من هذه الطوائف من مدارس أهلية خاصة بها. وهناك أقليات يهودية قل عددها بعد الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة بعد عام 1950، إلا إن تلك الأقلية استمرتْ في تأسيس مدارس خاصة بها، فضلاً عن الإيرانيين الذين أسسوا مدارس خاصة بهم أيضاً، في بعض المدن والمراكز الدينية المقدسة من العراق(الكاظمية والنجف وكربلاء والبصرة)، عقب أن طلبتْ الحكومة الإيرانية من العراق إعطاء امتيازات أجنبية لرعاياها (ومعاملتهم والعراقيين على حد سواء)، مقابلة المعاملة بالمثل في فتح المدارس العراقية فيها. أما المسلمون فيمثلون الغالبية العظمى من البلاد(من العرب والأكراد والأقليات الأُخرى)، وقد تألفتْ لكل طائفة مدارس دينية خاصة بها[79].

بعد هذا العرض الموجز لمكونات الشعب العراقي وقومياتهم وطوائفهم وأديانهم، نذكر العوامل التي ساعدتْ على نمو التعليم الأهلي في البلاد من قبل الطوائف الدينية المختلفة منذ بداية الاحتلال العثماني وحتى منصف القرن العشرين، مع الأخذ

بنظر الاعتبار في إننا لم نحاول تجزئة تلك العوامل والمؤثرات لتداخل بعضها بالبعض الآخر. فلهذا النوع من التعليم، أسباب وعوامل بعضها ديني وبعضها سياسي ووطني والآخر اجتماعي وتربوي واقتصادي، والبعض الآخر حصيلة تلك العوامل مجتمعة الذكر.

تركتْ الدولة العثمانية في سياستها الخارجية الباب مفتوحاً أمام الإرساليات التبشيرية التي وفدتْ إلى البلاد في فترات متعددة، فأختلطوا بالسُكان وتوصلوا إلى غاياتهم بوسائل عدة منها (التعليم الخاص)، وكان لدول لتلك الإرساليات مصالحها في العراق، فلاقتْ العون والتأييد منها في نشاطاتها وتشييد مكتباتها الخاصة بها، وأُجيز لها البقاء في البلاد وضمنتْ لهم الحُرية والحماية للوصول إلى مبتغاها وفي وقت كانتْ الدولة العثمانية قد أصابها الضعف والإنحلال ، وكانتْ الإرساليات الفرنسية التبشيرية من أنشطها، تبعتها إرساليات بروتستانتية أمريكية ففتحتْ مدارسها في الموصل وبغداد والبصرة، وأصبحتْ تلك المدارس آلات سياسية بيد دولها التابعة إليها، تستخدمها لنشر ثقافتها ولغتها وبسط نفوذها على الجماعات[80].

في ضوء ذلك أسُس تعليم أجنبي ونما في جو منحتْ فيه الدولة امتيازات كبيرة ساعدتْ على نموه وتوسعه، وكثيراً ما كانتْ تلك الإرساليات بمؤسساتها العلمية الواسطة وبداية للاحتلال السياسي والتغلغل الاقتصادي في البلاد.

علاوة على تلك الإرساليات أنشأتْ الجمعيات الصهيونية التي تغلغلتْ في الشرق العربي منذ العهد العثماني، وكان نصيب العراق منها (جمعية الاتحاد الإسرائيلي الفرنسي)، ومدرستها (الأليانس الفرنسية)، والتي كانتْ تعمل أيضاً لبذل نشاطها الصهيوني، والعمل على رفع شأن اليهود المستوطنين في البلاد تنفيذاً للخطة الصهيونية المرسومة، وارتباطاتها بكل من لندن وباريس، وقد نظمتْ تلك الإرساليات والجمعيات مدارس خاصة بها على غِرار المدارس الأوربية (الإنكليزية والفرنسية والأمريكية)[81].

كما ساهمتْ إلى جانب الجمعيات والإرساليات، الجالية الإيرانية بأن فتحتْ مدارس خاصة بها في العراق، للمحافظة على لغة البلاد الإيرانية وثقافاتها وعاداتها، فنشا بذلك نوع جديد من التعليم الأجنبي أيضاً. أما في سياستها الداخلية: فقد عدتْ

الدولة العثمانية كل طائفة من الطوائف الدينية والمذهبية من غير المسلمين جماعة قائمة بذاتها، وكانتْ تمنح تلك الطوائف والجماعات امتيازات خاصة بها، وفي كل ما يمتْ بصلة إلى الشؤون الدينية والمذهبية، وقد تدخلتْ الدول الأوربية في شؤونها تارة بدافع ديني بحت لحمايتها، وطوراً بدافع دبلوماسي أوجبته سياسة التوازن الدولي[82].

واستناداً إلى امتيازاتها الأجنبية، والتي نشأتْ عن المعاهدات العثمانية التي أُبرمتْ في تواريخ مختلفة في شتى المناسبات والظروف، فأخذتْ شكل نظم تعهدية، وأكدتْ عليها في معاهدة برلين(13حزيران –13تموز 1878)، إذ حملتْ الدولة العثمانية على منح تلك الأقليات حقوقاً متساوية مع المسلمين، فوضعتْ نظماً خاصة تخول رؤساء الطوائف غير المسلمة إدارة شؤون رعاياها بعد أن يؤيد انتخابهم بفرمان خاص وفق قوانين الكنيسة[83].

في السياق نفسه، عدت معاهدة شؤون التعليم من جملة الأمور المرتبطة بالأديان والمذاهب فخولتها حق تأسيس المعاهد التعليمية الخاصة بها وإدارتها كما يروق لها، وكانتْ تلك المدارس الطائفية من نوع المدارس الدينية في أول الأمر، ثم تطورتْ وتحولتْ إلى معاهد تعليمية عصرية، وكانتْ مناهجها خاصة بها ولا تمتْ بصلة إلى مناهج الحكومة واتجاهاتها، وكثيراً ما كانتْ تستلهم خططها ومناهجها من المدارس الأجنبية المؤسسة داخل البلاد العثمانية أو من البلاد الأجنبية نفسها، وذلك حسب العلائق الدينية والمذهبية التي كانتْ تربط الجماعة بتلك البلاد، كما إن الحقوق المنوحة للجماعات في أمر التعليم كانتْ تشمل لغة التعليم أيضاً[84].

وفي أغلب الأحيان كانتْ الهيئات المؤسسة لتلك المدارس ذات طابع ديني، لأن الطوائف الدينية كانتْ تشعر بأن مدارس الدولة لا تحقق لها الهدف الديني أو الاجتماعي الذي تضعه لبنائها، لذلك تقوم بإنشاء مدارس خاصة على نفقتها وتسير وفقاً لرغباتها واتجاهاتها الدينية[85].

فضلاً عن ذلك، إن المدارس التي أنشاها العثمانيون في البلاد أوجدتْ التفرقة في بين الشعوب وكان إقبال الناس عليها ضئيلاً لأن لغة التدريس فيها هي(اللغة التركية)، الغريبة على السُكان بوجه عام. كل ذلك جعلتْ الطوائف الدينية تهتم بشؤونها العلمية والثقافية والصرف عليها طيلة مدة الخضوع لسيطرتها دون أن تمد لها

الدولة العثمانية أية مساعدات تذكر. لذلك، كان الإقبال عليها كثيراً فنمتْ وانتشرتْ لأن لغة التدريس فيها كانتْ بـ(اللغة العربية)، فضلاً عن تدريسها اللغات الفرنسية والإنكليزية[86].

ومما يلاحظ إن المدارس الأهلية الطائفية لم يكن فيها مدرسة أهلية إسلامية؛ وذلك لأن العثمانيين لم يسمحوا لفتح مثل تلك المدارس إلا بصعوبة وإلحاح نذكر على سبيل المثال، قضايا منح الإجازات بفتح المدارس الأهلية ومنها – مسألة فتح المدرسة الجعفرية بعد الانقلاب العثماني عام 1908 ، وقدوم الهيأة الإصلاحية إلى بغداد مما نبهتْ الطوائف الدينية ومنها الشيعية بفتح المدارس لتثقيف أبنائها بالثقافة العصرية. بعد أن كانتْ تلك الطائفة بعيدة عن تشجيع الولاة الأتراك ومساعداتهم، إذ كان يحضر على ذلم المذهب القيام بأمر فتح المكاتب العمومية الجعفرية، فكانتْ مدارسها تقتصر على المدارس القديمة(البسيطة) في (النجف وكربلاء وسامراء وبغداد والكاظمية)، إذ كان يدرس علم الفقه وبعض العلوم الدينية واللغة العربية لا غير[87].

في ضوء ذلك، انبثقتْ فكرة تأسيس مدرسة كي تكون خاصة لأبناء الطائفة الشيعية بعد أن ذللتْ العقبات والصعوبات، نظراً لوجود عدد غير قليل من المتمسكين بالقديم والذي كان لا يرون لهم التجدد وإنهم كانوا يعتبرون تعليم العلوم العصرية واللغات الأجنبية كفراً محضاً يجب مقاومته. لذلك تقبّلتْ كل الأذهان فكرة تأسيس المدرسة، وكان باعث تلك الفكرة، علي آل بازركان، إذ قدم طلب إلى الوالي العثماني في بغداد من أجل السماح بفتح مدرسة أهلية؛ إلا إنه لم يوفق إلى طلبه إلا بصعوبة، وبهذا الصدد ذكر في كتابه الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية. "**سألني الوالي: لماذا تطلب فتح مدرسة أهلية جعفرية وهناك مدارس حكومية كثيرة.. قلت لهُ: لا يوجد أي جعفري في المدارس الحكومية العثمانية، وأنني أُطالب بفتح مدرسة لهم تعلم بها اللغة التركية كي يحصل التقارب التام والتفاهم بين جميع السُكان هذا بالإضافة إلى إن الواجب يقضي أن لايبقون بمعزل عن التعليم.. فوافق الوالي أخيراً بعد تردد**"[88].

وعقب زوال الحُكم العثماني من البلاد على أثر الحرب العالمية الأولى واندحارهم، أستحوذ الاحتلال البريطاني من 1914–1920، على كل نشاط سياسي

واقتصادي، وكان أول هدف للمستعمرين أن يسيطروا على توجيه التعليم والثقافة العامة في البلاد توجيهاً يتمشى وأهدافهم ولإضعاف البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والإبقاء على ذلك الوضع دون تغيير يذكر إلا فيما يتفق مع أهدافها. ولكي يضمنوا خلق جيل لا يعرف إلا الخضوع والاستسلام فيضمنوا بقائهم أطول مدة من الزمن في العراق. ولقد تجلتْ سياسة الاحتلال التعليمية – كما ذكرنا– على يد هنري دوبس وبوومن وفارل وآخرين غيرهم.

كان في مقدمة سياستهم عدّ المدرسة مصنعاً لتخريج الموظفين ووجهوا مناهج التعليم توجيهاً جعلها تقتصر على قشور تُحشى بها أدمغة التلاميذ، بعيدة عن كل توجيه تربوي سليم يعترف بشخصية التلاميذ واستعدادهم وميولهم الخاصة، وليس ثمة صلة بينها وبين ما يتطلبه المواطن، وفي ظل الاحتلال نجحتْ بعض الطوائف الدينية في فتح مدارس خاصة بها والإكثار منها، لاسيما في مدينة الموصل وضواحيها، ولاقتْ من السلطة كل تشجيع وتأييد؛ لأنها أخذت تستميل تلك الطوائف وتعامل مدارسها بسخاء وتعهدتْ بجميع نفقاتها المالية، ولم تدخل تلك المدارس ضمن الرسمية منها؛ بل شجعتها وعززتها باتفاقية الكونكرداتو السابقة الذكر، ولم يتقصر تشجيع السلطات المحتلة للمدارس الطائفية فقط، وإنما ساهمتْ بفسح المجال للجاليات والإرساليات التبشيرية بفتح مدارس خاصة بها في كل من الموصل وبغداد وكركوك والبصرة[89].

ومما يدل على إن تلك المدارس نمتْ وتوسّعَتْ دون أن تمس بسوء، كانتْ الإدعاءات حسب زعم السُلطات المحتلة، بان الحكومة العراقية مضطرة إلى مراعاة الإتفاقيات الدولية التي عقدتها مع الحكومة البريطانية قبل تكوين الدولة العراقية وبموجب صك الانتداب البريطاني الذي أمن للجميع حرية التعليم بلغات العراق الوطنية وفي تأييد مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها لغتها الأصلية، فضلاً عن حُرية العمل للإرساليات التبشيرية شريطة مراقبتها لتوطيد الأمن العام، وفيما عدا ذلك فلا تؤخذ وسيلة من الوسائل المعارضة لعملها في العراق[90].

وعليه، نلحظ بأن حقوق الإرساليات التبشيرية ضمنتها الاتفاقية المعقودة بين الإدارة البريطانية وبين إدارة المعارف العراقية، على العكس من معاملة المدارس

الأهلية كالمدرسة الإسلامية الأهلية ودار النجاح الأهلية ومدرسة التفيض الأهلية، الذي كان مصير بعضه المراقبة ثم الغلق والضم إلى المدارس الحكومية.

ومن جانبهم لم تجد السُلطات المحتلة أية حاجة إلى نشر التعليم أو وضع أية خطط تعليمية لنشره عدا بضعة مدارس في بعض المراكز من الألوية؛ بل وقد وضعوا الخُطط للحد من إزدياد المدارس وعدد المتعلمين فيها على النطاقين الرسمي والأهلي، وقد ذكر محمد عبد الحسين الكاظمي حوادث كثيرة بهذا الخصوص في كتابه(المعارف في عهد الاحتلال)، نذكر منها تلك الحادثة لتوضيح الفكرة: " **قام بعض الأهالي في الكاظمية – أبان عهد الاحتلال– لإنشاء مدرسة أهلية على نفقتهم وكانوا قد توسلوا بالعلامة محمد الصدر ليأخذ بيدهم في هذا المشروع فطلبوا من نظارة المعارف البريطاني إذناً لفتح المدرسة، ولكن السلطة أحجمتْ من إعطاء الرخصة بحجة إن في الكاظمية مدرسة رسمية وهي كافية لتربية أبنائها، ولكن القائمين بالمشروع ألحوا في الطلب للنجاح في مساعيهم. فأرسلوا طلباً إلى الحاكم العسكري البريطاني في بغداد ووقعه لجنة إدارة المدرسة، والسيد محمد الصدر والكثير من أشراف الكاظمية، وعندما أجاب الحاكم العسكري مقدماً الأعذار الكاذبة، أن لا رخصة لفتح مدرسة أهلية"** (91).

وحدث مثل هذا عند بدء تأسيس مدرسة التفيض الثانوية الأهلية ببغداد فقد وضعتْ العراقيل والعقبات أمام مؤسسها أيضاً، وهذه بعض نصوص المناقشات التي جرتْ بين باعث فكرتها الأُستاذ علي آل بازركان وبين ناظر المعارف البريطاني حول منحه الرخصة في فتح المدرسة وكيف إن السُلطة مانعتْ أول الأمر، جاء فيها: " **عندما قدّم طلبه إلى ناظر المعارف البريطاني – فسألني : لماذا تطلب فتح مدرسة أهلية، ومدارس الحكومة كثيرة ؟ فأجبته: إن المدارس الحكومية هي مدارس ابتدائية ولا يوجد بينها مدرسة ثانوية أو إعدادية، وأكثر الشباب العراقي انقطع عن الدراسة وأخذ يتسكع في الطُرقات بعد أن أغلقتْ المدارس الثانوية التركية، وهم الآن يترحمون على أيام العثمانيين ويودون عودتهم إلى البلاد، فإذا ما حصلتْ على إجازة بفتح مدرسة ثانوية أستطيع أن أنقذهم من مستقبل مظلم، هذا بالإضافة إلى إن لليهود والنصارى مدارس أهلية كثيرة تجمع شبابهم، ثم استفسر الناظر عن**

مصدر نفقات المدرسة في حالة إجازتي لفتحها، أجبته إلى إن أكثر المسلمين سيشتركون في دفع مصاريفها، على أن أقوم أنا بنفقات تأسيسها، ثم منح الإجازة بعد الإلحاح المستمر دام مدة طويلة" [92].

يظهر أن الإدارة البريطانية كانت تتخوف من أن تصبح تلك المدرسة مركزاً لجمعية سياسية، فكان هذا الأمر سبباً في الممانعة، إذ نجحتْ السلطة المحتلة في محاولاتها تنفيذ سياستها في السنوات الأولى من حكمها، غير إن حالة الاستسلام لم تستمر طويلاً، كان من نتائجها أن حدث وعي عام في الأذهان وتنبه في الشعور، واقترن هذا الشعور بالكفاح الوطني عن طريق التعليم، ففي كل خطوة من خطوات الكفاح الوطني، كان التعليم يبرز كسلاح لنشر الوعي القومي والوطني ويدعم قوة الأُمة. ولذلك يمكننا أن نقول بأن مقاومة سلطات الاحتلال البريطاني كانتْ تسير جنباً إلى جنب مع الدعوة إلى إنشاء المدارس. فقد سعى المخلصون بدوافع وطنية في تأسيس المدارس الأهلية لتنمية الروح الوطنية في البلاد وكان إنشاء المدارس الجعفرية من قبل من أهم نتائج الكفاح الوطني اليقظة الوطنية في العهد الأخير من الحُكم العثماني.

نتيجة ذلك أسهمَ عدد من الشخصيات من (جمعية حرس الاستقلال)، و(جمعية العهد العراقي)، في تأسيس مدارس اهلية كان ظاهرها تهذيب أبناء العراق وفي الحقيقة كانتْ تتخذ مركزاً لعقد اجتماعات الجمعية والمذاكرة في قضية البلاد السياسية، ودفع عجلتها إلى الأمام ومقاومة النفوذ البريطاني، في وقت كانتْ بغداد تغلي وكأنها على أبواب ثورة،، فلا حديث للقوم آنذاك؛ إلا ما يدور حول وضع العراق ومستقبله حول الاستقلال والاستعمار، وحول الكفاح في سبيل حرية البلاد، ولم يشعر العراقيون بحاجتهم إلى التآزر والوحدة كما شعروا في تلك الأيام، ولم ينشطوا في ميدان الوطنية كما نشطوا للخلاص من السُلطة المحتلة وحكمهم المقيت[93].

فبادروا بإنشاء المدارس كـ(ثانوية التفيض الأهلية)، التي اتخذتْ مقراً للأحزاب الوطنية وتعقد فيها الجلسات السرية على الدوام، وكان بعض الشخصيات السياسية معلمين في المدرسة، وعلى العموم فإن المدرسة الأهلية(التفيض) غدتْ مقراً سياسياً صرفاً، برغم وجود الطلاب فيها، كما خطتْ من قبلها دار النجاح الأهلية والأسلامية

الأهلية في الموصل خطوات موفقة فاتجهتْ اتجاهاً سياسياً وطنياً للأحوال السائدة حينذاك، وعدتْ مقراً سرياً لجمعية العهد العراقي يتلقى معلموها التعليمات اللازمة على بعث الأفكار الحرة ضد سلطات الاحتلال وعن وجوب الاستعداد للثورة المرتقبة ضد الاحتلال، فضلاً عن دورها الكبير في إثارة الحماس الوطني بين الناس، فكانتْ تعقد الاجتماعات العلنية من أهل البلد بوحي من جمعية العهد العراقي فَتُلقى عليهم الخطب السياسية والقصائد الحماسية، ضد سلطات الاحتلال فتحقق لها ما أرادتْ وكانتْ الحصيلة ثورة العراق عام 1920، التي بدأتْ بروحٍ وثابة وعزائم قوية لم تستِطعْ قوات الاحتلال من إخمادها رغم محاولاتها العديدة[94].

استمر كفاح الشعب ولم يكن قاصراً على ميدان السياسة وحدها؛ بل حدثتْ تطورات مهمة في مختلف نواحي الحياة وفي مقدمتها التعليم بقطاعيه الرسمي والأهلي، والذي برز دوره كقوة وراء التطورات المختلفة التي مرتْ بها البلاد اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، فأتجهتْ سياسة التعليم الأهلي إلى التوسع فيه بدرجة كبيرة تشبه الطفرة، وصار التعليم لمراحله الابتدائي والثانوي الحكومي مفتوحاً على مصراعيه لكل راغب فيه تحقيقاً من الدولة لمبدأ تكافؤ الفرص وخدمة لقضية العدالة الاجتماعية، وقد سادتْ كذلك روح التساهل في منح إجازات لتأسيس المدارس الأهلية بمراحلها المختلفة، وغلبَ عليه طابع العفوية والارتجال في نشاته والتوسع فيه[95].

ب: العاملان الأجتماعي والاقتصادي:

تأثر التعليم الأهلي بعوامل اجتماعية وحضارية واقتصادية متعددة، إذ نتجَ من اندلاع الحرب العالمية الأولى، أنْ حدثَ وعيٌ عام في الأذهان وتحرك الشعور الوطني، وقد خطا الشعب خطوات واسعة في ميادين التقدّم الفكري والثقافي والاجتماعي نتيجة للتطورات السياسية، كان منها توسع وانتشار التعليم واقتباس الثقافة الحديثة، بعد تحريم واستنكار لكل ما جاءتْ به الحضارة من أفكار وعادات، فقد كان غالبية الناس ينظرون بازدراء إلى كل شيء جديد، ولو كان في حد ذاته مشروعاً نافعاً – فدخول المدارس حرام وقراءة الجرائد وتعلم أية لغة أوربية حرام – إلى غير ذلك من الأمور. لكن الناس لم يكونوا كلهم من هذا الطراز، فقد ظهرت فئة مهتمة بالحضارة الحديثة وتدعو إليها، ولابدّ أن يجري بين الفريقين جدال ونزاع.

بيد إن تيار الحضارة الحديثة جرفتْ كل من وقف صامداً أمامها، مما جعلتهم يجيزون ما كانوا يستنكرونه من قبل، ففي فتح المدارس أهلية كانتْ أم رسمية، كان الناس ينظرون إليها نظرة ريبة وإتهام، وكان بعضهم يعدّها بؤرة للفساد الخلقي، وكان الإقبال عليها في بادئ الأمر ضعيفاً ولم يدخل فيها إلا عدد قليل من التلاميذ، ولكن ذلك لم يدم طويلاً، فما هي إلا أعوام معدودة حتى انقلب موقف الناس حيال المدارس انقلاباً يلفت النظر. وأخذتْ الرغبة في فتحها والدخول فيها تتصاعد تبعاً لإزدياد الرغبة في الوظائف الحكومية وأخذ الآباء الذين فاتتهم فرصة الوظيفة يدخلون أبنائهم في المدارس لكي يعوضوا بهم ما خسروه ولكي يحصلوا على تعليم أعلى[96].

ويجب أن لا نستغرب إذا علمنا بأن عدد تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية بنوعيها الحكومي والأهلي بلغ زهاء(8001 طالب) عام 1920-1921[97]، ثم وصل(268,643 طالب وطالبة)، عام 1957-1958[98]، وتلك الزيادة الكبيرة، كما لا يخفى هي كنتيجة حتمية لزيادة عدد السكان، فضلاً عن التصاعد المستمر في التعليم عاماً بعد عام.

إن تلك القفزة تدل طبعاً على سرعة الجيل الجديد في طريق الحضارة الحديثة، كما يذكره الدكتور علي الوردي في كتابه:(دراسة في طبيعة المجتمع العراقي): " **بأن هذا يدل في الوقت ذاته على مبلغ ما يعانيه المجتمع العراقي من توتر وتأزم، فالتلميذ حين يدخل المدرسة يطمح قبل كل شيء إلى أن يكون في المستقبل موظفاً يُشار إليه بالبنان بين أبناء محلته أو ميدنتِهِ، وإن أباه يحرضه على ذلك، وأمه تريد أن تُباهى به جاراتها لترغم به أنوف الحُساد والأعداء، وأصبح التلميذ إزاء هذا الضغط الشديد المحيط به لا يهمه طلب العلم بمقدار ما يهمه الترقي والتقدّم، فقد انفتح بين يديه النظام الطبقي وهو يريد أن يتسلق سُلم المجد، فيرتفع به عن طبقة أبيه، فإذا تخرج من المدرسة الابتدائية سعى بكل جهده إلى الدخول في الثانوية وإذا نجح سعى للدخول في الجامعة وهكذا**" [99].

وذلك الأمر انطبق على الذين فاتتهم فرصة اللحاق بزملائهم الطلاب والاستمرار في المدارس الحكومية، فالتحقوا بمدارس أهلية مسائية كنتيجة لرسوبهم المتكرر أو لظروفهم الخاصة والعائلية، فانظموا إليها لينالوا حظهم من التعليم أو

الوظيفة وقد يكون التخلص والهرب من الجندية العامل الأول عند أكثرهم، ويمكن القول إن ازدياد عدد المقبولين في التعليم الابتدائي الرسمي قد ولد ضغطاً وتهافتاً على المدارس الأهلية، فتمتْ وتوسعتْ لاستيعاب الفائض منه، إلى جانب ما تمتاز بعضها من خصائص دينية وتربوية معينة، كما إن الارتقاء بالمستوى الحضاري وما تقتضيه من تطور مستوى المواطنة والإعداد لها وتزايد وعي الناس بأهمية التعليم لأبنائهم ومجتمعهم وحرص الدولة على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والتوصل بالتعليم لتحقيق ذلك الهدف والالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص، كل هذا أوجد سعة في انتشار وتأسيس المدارس الأهلية الخاصة في البلاد[100].

ومن جانبها ضمنتْ الدولة حرية الأفراد وحرية الهيئات التعليمية الخاصة في أمر تعليم النشئ، ففسحتْ المجال أمام أصحابها لفتح المدارس طبقاً للشروط والتعليمات التي نصتْ عليها أنظمة وزارة المعارف، إذ حققتْ لأولياء الأمور حرية انضمام أبنائهم إلى تلك المدارس واختيارهم الاتجاه التربوي الذي يريدونه لأبنائهم، وتلك الحرية هي من الحريات الشخصية الأساسية. ولا يجوز لأية سلطة أن تخرقها، ولا يجوز لها أن تلزم الفرد باعتناق عقيدة رسمية ولا أن تلزمه بالالتحاق بالمدرسة التي تختارها له، للسُلطة الحق في أن تنشئ مدارسها الرسمية وأن توجهها وتنظيمها كيفما تشاء، فإذا أراد مواطن أن يلتحق بإحدى تلك المدارس فلهُ أن يخضع لأنظمتها؛ أما إذا فضّل أن يلتحق بمدرسة خاصة فيجب أن يعترف له بهذا الحق، وأن يفسح للمدارس الخاصة بأن تنمو وتتعدد، لقبول التلاميذ في الانتساب إليها[101].

فقد يفضل بعض أولياء الأمور – المدارس الأهلية – على سواها لاعتبارات شخصية مشروعة، والدولة لا تمانعهم في ذلك، وقد يكون لإحدى تلك المدارس طابع ديني خاص يجب أن يستفيد منه أولياء الأمور، ولهم الحق في التمتع بحريتهم الشخصية، وليس في روح الدين ما يتنافى مع الروح القومية، أو يتخذ سياسة عدائية حيال النموذج الثقافي العام في البيئة التي يوجد فيها، وليس له أن يتجاهل واجباتها نحو الأُمة ومطالبها القومية ومُثُلها العُليا[102].

وفي بعض الأحيان يكون التلاميذ في المدارس الأهلية أكثر تقارباً وانسجاماً باختلاف مشاربهم الفكرية وعاداتهم وطرق معيشتهم، فَيَتَهافَتْ الآباء ويدخلون أبنائهم

أليها، غير إن هناك ما يؤاخذ على بعض تلك المدارس في أنها تقتصر على فئة أو طبقة معينة دون غيرها، فعملتْ على تباعد تلك الفئات الطلابية بعضها عن بعض، بدلاً من أن تعمل على تقاربها وتوحيد صفوفها، وقد يرغب فيها الكثير من أولياء الأمور فأدخلوا أبنائهم فيها، لكون تلك المدارس تسودها الآراء التربوية الحديثة وتتعدد فيها وجهات النظر في مختلف الأساليب والمناهج ولكونها معامل للبحث ومراكز التجريب[103].

أما فيما يتعلق بتأثير العامل الإقتصادي على تطور التعليم الأهلي في العراق، فقد ساهمتْ هيئات وجماعات وأفراد بتأسيس المدارس الابتدائية والثانوية وفقاً للحاجة المحلية، إذ قامتْ تلك الهيئات الاجتماعية بإنشاء المدارس لتعليم العلوم العصرية والتجارية وغيرها، ففي العهد العثماني تم فتح(مكتب الترقي الجعفري العثماني)- المدرسة الجعفرية فيما بعد- إذ كانتْ الحاجة شديدة إلى توفير مختصين باللغات الأجنبية والمحاسبات التجارية، فكان ذلك من أهم بواعث فتح تلك المدرسة، لاسيما وأن الوظائف مقتصرة في الغالب على اليهود الذين حازوا قَصبُ السَّبقِ حينذاك في إتقان علم المحاسبات الحديثة واللغة الفرنسية؛ لأنهم كانوا يدرسونها في مدرستهم الأجنبية (الأليانس الفرنسية)[104].

ومن جانب آخر، شعرتْ بعض الدول بأنها ما تزال بحاجة في كثير من الأحيان إلى عون المدارس الأهلية؛ لأن إمكانياتها لا تتيح لها توفير جميع الحاجيات التعليمية للسكان، فخزينة الدولة مهما تكن غنية لا تستطيع أن تنهض وحدها بأعباء تلك النفقات، ولقد اختبرتْ بلدان الغرب فائدة ذلك المبدأ منذ زمن بعيد، فقد ذكر تقرير عن التربية الإنكليزية في منتصف القرن العشرين، إن مشروع التعليم العام تقوم بنفقاته شركة مساهمة تتألف من وزارة المعارف ومجالس المعارف المحلية والأهلية، ومعلوم إن نجاح المشروع المشترك يتوقف على تعاون الشركاء كل منهم بما يقدر عليه[105].

وفي السياق نفسه، درس الموضوع بصورة مفصلة الدكتور (هانس Hans) احد الأساتذة المختصين في التربية المقارنة بجامعة لندن، فخرج بهذه النتيجة وهي" **إن مبدأ المشاركة لابدّ منه لكل دولة تريد أن تنشر التعليم المجاني الشامل**" [106]. وأكد ذلك الرأي الأُستاذ (كاندل Kandel)، بقوله:" **إذ أرادَ أي مجتمع تحقيق تنمية**

إقتصادية شاملة، فلابد أن يساهم في توسيع قطاع التعليم، لان نفقات نشر التعليم تقع على عاتق المجتمع، وعندئذ يساهم الأفراد مساهمة فعّالة في تنظيم التعليم إدارتـه بالمشـاركة مـع الدولـة" [107]. وعنـدما أجـرى الـدكتور (كلارك Clark) احـد خبراء اليونسكو دراسة حول موضوع التعليم الإلزامي في العراق، توصل إلى نتيجة مفادهـا ضـرورة الأخـذ بمبـدأ المشـاركة فـي نشـر التعلـيم بـين القطـاعين الرسـمي والأهلي[108].

ويؤيده كذلك الدكتور قسطنطين زريق، في محاضرته عن التربية العربية قائلاً: **"إن الحكومات العربية إذا استمرتْ على تحمل هذا الواجب على النحو الذي فعلتْ في السنوات الأخيرة ستجد نفسها عاجزة عن القيام بـه، إذ إنـه يتطلب نسباً متزايدة مـن ميزانياتهـا، ويشـل فاعليتهـا فـي الميـادين القوميـة الأُخـرى، ولمواجهـة هـذه الصعوبة يقتضي إلقاء جزء من العبء على السلطات المحلية كالبلديات وأمثالها فتساهم هذه في تقديم أبنية المدارس أو سواها من النفقات، ومما لا ريب فيه إن مبدأ المشاركة في تنظيم التعليم والمساهمة به جديرة بالاهتمام وبالاعتبار"** [109].

يبدو أن الحالـة الاقتصـادية تمثل عـاملاً فعّـالاً فـي إنشـاء مدارس أهلية، أو قد تكون حـاجزاً فـي طريـق إنشـائها، إلا إن هـذا العامـل لا يكون لـهُ أثر كبير على قيام المدارس الأجنبيـة أو إضـعافها إن كانـتْ تستمد قوتها الماليـة من دولـة أجنبيـة لا من مؤسسة خاصة، لأن الدولة الأجنبية تملك من الوسائل المالية ما يساعدها على تغذية المـدارس الأجنبيـة واستمرارها بالحاجـات الماديـة دومـاً. وعليـه، فـإن العامـل السياسـي يكون العامل الوحيد في قيام المدارس الأجنبية أو تحجيم دورها.

هوامش الفصل الثاني:

(1) Philip, Wilard Ireland, Iraq-A Study in Biotical Development, London: Oxford Press, 1937, pp.64-66; علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق 1914–1921. دراسة في تأريخ العراق الحديث، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2018، ص 69–83.

(2) عقب دخول القوات البريطانية بحثت سلطات الاحتلال موضوع إبقاء الأنظمة العثمانية المختلفة كالإدارة والمالية والتعليم وغيرها أو إلغائها، إلا أن الرأي الأخير استقر على وضع أسس جديدة مبنية على الأساليب الهندية التي كانت مفضلة من وجهة النظر البريطانية، لاسيما أن بعض الضباط البريطانيين الذين رافقوا الحملة البريطانية كانوا من مؤيدي المدرسة الهندية في إدارة الحكم، فضلاً عن إدخال النظم الإدارية والقوانين التعليمية والتجارية والزراعية والجنائية الهندية، لاسيما إصدار قانون الأراضي العراقية المحتلة في الخامس عشر من آب 1915، وفق الأسس الهندية المدنية والجنائية الذي تم بموجبه منح السلطة المحتلة حق تطبيق القوانين الهندية ، وحلت العملة الهندية (الروبية) محل العملة العثمانية (الليرة)، والقوانين التجارية والتنظيمية الهندية أصبحت نافذة في الولاية، كما منحت سلطة الاحتلال حق تطبيق أي قانون هندي، والسماح بإجراء تعديلات بما يتلائم مع الأوضاع المحلية، فضلاً عن ذلك فقد أكدت إحدى وثائق القنصلية البريطانية في بغداد والصادرة في 28 تشرين الأول عام 1915 تطبيق تلك الأنظمة الهندية، إلا أنها حذرت في الوقت ذاته من الاستمرار بها، لأنها ستخلق فجوة كبيرة بين البريطانيين والعراقيين. للمزيد من التفاصيل عن تلك الأنظمة ينظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات الاحتلال البريطاني، رقم التصنيف 2/841، الإدارة الملكية المركزية المالية والأنظمة الهندية، 1921–1922، و1–2، ص 1–5؛ فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، دار التقدم، موسكو، 1971 ص463؛ العراق في الوثائق البريطانية 1905–1930، ترجمة فؤاد قزانجي، دار المأمون، بغداد، 1989، ص ص133–138.

(3) هنري روبرت كونوي دوبس، ولد في بريطانيا عام 1871، وأكمل دراسته في أحدى جامعاتها ليصبح رجل سياسة وإدارة ناجح، تقلد مناصب مختلفة في الهند وإيران وافغانستان، عمل مديراً لجباية الضرائب والعدلية في بلوجستان عامي 1909و 1911، تولى الادارة المدنية في البصرة للمدة 1915–1916, وفي عام 1923 عُين مندوباً سامياً للعراق وبقي في منصبه حتى عام 1929، توفى عام 1934. للتفاصيل عن دوره في الحياة السياسية العراقية. يُنظر: انعام مهدي علي السلمان، بريطانيا وتكوين الدولة في العراق أثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية 1923–1929، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2016.

(4) هنري دوبس، تكوين الحُكم الوطني في العراق، ترجمة بشير فرجو، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، 1951، ص32؛ هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج1، المكتبة العلمية، بغداد، 1989، ص96.

(5) ألبرت. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، جامعة بغداد، 1978، ص149.

(6) احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922–1932، دار الرشيد، بغداد، 1980، ص17؛ عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1914–1945، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002، ص180.

(7) ضابط بريطاني، عمل في خدمة حكومة الهند في بلدان الخليج العربي، ألف كتاباً عن ذلك بإسم (الخليج الفارسي) عام 1912، عُين عضواً في اللجنة الدولية المكلفة بتحديد الحدود العراقية الإيرانية نيابة عن بريطانيا، خلال الحرب العالمية الأولى (1914–1918) أصبح رئيساً للحكام السياسيين الملحق بالحملة العسكرية، ثم الحاكم الملكي العام في بغداد، ثم وكيلاً عن الحاكم المدني العام في العراق برسي كوكس، شارك في الحرب العالمية الثانية (1939–1945) وقتل فيها. للمزيد من التفاصيل يُنظر: سؤدد كاظم مهدي، آرنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995.

(8) سر ارنلد. تي .ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين: خواطر شخصية تأريخية، ج1 من احتلال البصرة الى احتلال بغداد، ترجمة فؤاد جميل، دار الجمهورية، بغداد، 1969، ص195.

(9) حميد احمد حمدان التميمي، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني 1914–1921، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975، ص413؛ محمد حسين الزبيدي، التربية والتعليم، نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج12، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1985، ص202.

(10) مفيد ابراهيم حلمي العمر ومنصور سلمان الكيلاني، الأدوار التأريخية لمعارف لواء البصرة، ج1، المطبعة العربية، عشار، 1950، ص4.

(11) "جريدة العرب"، بغداد، العدد 111، 8 كانون الأول1917، ص1؛ "جريدة العراق "، بغداد، العدد 61، 11 آب 1920، ص1؛ ، "جريدة الموصل "، الموصل، العدد258، 16 آب 1920،ص3.

(12) جمال أسد مزعل، نظام التعليم في العراق، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1990، ص25.

(13)ولد في بريطانيا عام 1864، التحق بجيشها عام 1884، انظم إلى موظفي حكومة الهند البريطانية عام 1889، تولى عدة وظائف في منطقة الخليج العربي ممثلاً عن دولته، عند اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، انتدب ليكون رئيساً للضباط السياسيين في منطقة الخليج العربي، في عام 1920 عُين مندوباً سامياً للحكومة البريطانية في العراق. توفى عام 1937. للمزيد من التفاصيل عن برسي كوكس يُنظر: منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية (1864-1923)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995؛

The New Encyclopaedia Britannica Vol., 3,15th.ed, Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc.,1988,p.99.

(14)مبشر أميركي من أصل هولندي، ولد عام 1879 في الولايات المتحدة الأمريكية، وأكمل دراسته الجامعية فيها عام 1899، التحق بجامعة برنستون لدراسة اللغات اللاتينية واليونانية والعربية، سافر بعدها إلى منطقة الخليج العربي بصفة مبشر أمريكي عن الديانة المسيحية البروتستانتية ، دخل ولاية البصرة عام 1908، واستحصل موافقة السلطات العثمانية لإنشاء مدرسة له فيها، ومن خلال عمله أستطاع إقامة علاقات واسعة مع الأهالي.

فلاح حسن كزار عباس، وزارة المعارف العراقية 1920-1958 (دراسة تأريخيه)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2016، ص 17-18.

(15)المصدر نفسه، ص 18.

(16)انعام مهدي علي السلمان، المصدر السابق، ص 50-51.

(17)المس بيل، المصدر السابق، ص 88-89؛ فلاح حسن كزار عباس، المصدر السابق، ص20.

(18)عملة هندية أدخلتها بريطانيا للعراق بعد احتلالها له عام 1914، وهي تساوي 75 فلساً والدينار العراقي يساوي ألف فلس .

(19)إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 78.

(20)فلاح حسن كزار عباس، المصدر السابق، ص21.

(21)لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، المصدر السابق، ص117.

(22)عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921، مطبعة المعارف، بغداد، 1975، ص96-97.

(23)"جريدة العرب "، العدد 63، السبت 13 تشرين الأول 1917، ص1-2؛ "جريدة الأوقات البصرية"، البصرة، العدد30، 13 كانون الأول 1917 ، ص1.

(24)محمد يوسف ابراهيم القريشي، المصدر السابق، ص76؛ إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص80 .

(25)هنري فوستر، المصدر السابق، ص422-423.

(26)أياد طارق خضير الدليمي، مدينة بغداد في ظل الاحتلال البريطاني (1917-1921) دراسة تأريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد-، جامعة بغداد، 2002، ص69؛ المس بيل، المصدر السابق، ص41.

(27)فلاح حسن كزار عباس، المصدر السابق، ص26-27.

(28)ل.ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، ط3، مطبعة الديواني، بغداد، 1985، ص116؛ جمال اسد مزعل، المصدر السابق، ص38.

(29)احمد جودة، تاريخ التربية والتعليم في العراق وأثره في الجانب السياسي، دراسة تحليلة عن تاريخ التربية والتعليم في العراق 1534-2009،ج1, مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد،2009، ص94.

(30)"جريدة العرب"،مج2، العدد126، 28 أيار 1918، ص3.

(31)المصدر نفسه، مج3، العدد52، 2 آب 1918، ص3.

(32)بريطاني الجنسية، عمل موظفاً في وزارة المعارف المصرية عام 1903، وبقي فيها حتى عام 1911، حيث أرسل إلى السودان لتنيظم شؤون معارفها، بقي هناك حتى عام 1913، ثم عاد إلى مصر وعُين مديراً للبعثة العلمية المصرية في بريطانيا، شارك في الحرب العالمية الأولى عند اندلاعها عام 1914 بصفة ضابط، طلب برسي كوكس (الحاكم المدني العام في العراق) من حكومة لندن إرسال شخصية بريطانية ذي خبرة في إدارة شؤون المعارف، وذي علم بأحوال العرب، وتجيد استخدام اللغة العربية، لتنظيم معارف العراق (البصرة وبغداد)، فقدم العراق، كما أصبح مديراً لدائرة التعليم في فلسطين. يُنظر: فلاح حسن كزار عباس، المصدر السابق،ص 32.

(33)احمد خليف العفيف، التطور الإداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني(1922-1932)، دار جرير، الأردن، 2008، ص260؛ ساطع الحصري، مذكراتي في العراق 1921-1927، ص113.

(34)طالب مشتاق، أوراق أيامي بغداد والعراق والوطن العربي 1900-1958، ج1، ط2، دار واسط، بغداد، 1989، ص100؛ احمد جودة ,المصدر السابق, ص96.

(35)خنساء زكي شمس الدين، صفحة لامعة من تاريخنا التربوي المدرسة الثانوية في سنواتها الأولى، ملحق المدى، العدد 2939، 18 تشرين الثاني 2013.

(36)" جريدة العرب" ، مج3، العدد 102، 1 تشرين الأول 1918، ص3.

(37)سفانه هزاع اسماعيل حمودي الطائي، الموصل في سنوات الانتداب البريطاني 1920-1932، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002، ص100.
(38)زينب هاشم جريان، التعليم النسوي في العراق 1921-1958- دراسة تأريخية- ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2013، ص27.
(39)سفانه هزاع اسماعيل حمودي الطائي، المصدر الساق، ص 101.
(40)محمد حسين الزبيدي، التربية والتعليم، بحث في كتاب: حضارة العراق، ج12، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1985، ص309.
(41)عبد المنعم الغلامي، أسرار الكفاح الوطني 1908-1925، ج1، مطبعة شفيق، بغداد، 1958، ص55-56.
(42)عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني، ص 120-121.
(43)غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 60-61.
(44)عبد المنعم الغلامي، المصدر السابق، ص91.
(45)"جريدة الموصل" العدد 370، 30 آيار 1921، ص2.
(46)غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 64.
(47)أسس عزيز علي المصري في اسطنبول بشكل سري جمعية العهد في 28 تشرين الأول 1913، ثم انضم أليها لفيف من العراقيين والسوريين، وغدت نواة النهضة العربية ، إذ فتحت لها فروع في بيروت ودمشق وبغداد والبصرة والموصل. ثم انقسمت الجمعية إلى قسمين عام 1919 هما جمعية العهد العراقي، وجمعية العهد السوري.
عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية 1918-1958، بيروت، مركز الابجدية، 1980، ص 25-27.
(48)عبد المنعم الغلامي، المصدر السابق، ص119.
(49)عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني، ص 122-123.
(50)عبد المنعم الغلامي، المصدر السابق، ص122-125.
(51)"جريدة الموصل" العدد 1524، 1 تشرين الأول 1928، ص1.
(52)علي ناصر حسين، المصدر السابق، ص 227.
(53)غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 66.
(54)إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 115-116.
(55)عبد المنعم الغلامي، المصدر السابق، ص 115.

(56)سليمان فيضي، المصدر السابق، ص240.

(57)علي آل بازركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، مطبعة أسعد، بغداد، 1954، ص93؛ دليل المملكة العراقية.الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936، ص 589.

(58)تألف في بغداد بأواخر شهر شباط 1919، إذ قامت بأعمال مهمة مهدت لقيام ثورة العشرين. يُنظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص 17-22.

(73) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، مطبعة النجاح، بغداد، 1924، ص141؛ سليمان فيضي، المصدر السابق، ص240-241.

(59)عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني، ص 219.

(60)المصدر نفسه، ص 166-173.

(61)صبيحة الشيخ داود، المصدر السابق، ص49-57.

(62)المصدر نفسه، ص 166-173.

(63)مفيد إبراهيم حلمي العُمر، المصدر السابق، ص 4.

(64)العراق في سجلات الوثاق البريطانية 1914-1966" المجلد الثاني 1918-1921"، تحرير ألف دي ل. رش، ترجمة كاظم سعد الدين، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص 130-131.

(65)المس بيل، المصدر السابق، ص 84.

(66)ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، ص311.

(67) Henry Field, The Anthropology of IRAQ- Part I, Number 1 ,Chicago, Field Museum Press, 1940, P. 16.

(68) Henry Field, Ancient and Modern Man in South Western Asia, Chicago, Field Museum, 1947, P.88.

للتفاصيل عن العراق في العصور التأريخية . يُنظر: العراق في التأريخ، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983، ص 21-62.

(69) Carleton S. Coon, The Story of the Middle East ,New York, 1939, P. 158.

(70)قسطنين زريق، اليزيدية قديماً وحديثاً، مطبعة الجامعة الأمريكية، بيروت، 1934، ص 1-3.

(71) Luke, Harry Charles, Mosul and Its Minorities, London, Martin Hopkins and Company, Ltd., 1925, P. 43.

(72) A. H. Hourani, Minorities in the Arab World, London, Oxford University Press, 1947, pp. 13-14.

للتفاصيل عن تأريخ الصائبة في العراق. يُنظر: عبد الرزاق الحسني، الصابئون في ماضيهم وحاضرهم، ط3، بيروت، 1963.

(73) عبد الرزاق الحسني، الايزيدية في حاضرهم وماضيهم، ط9، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1983، ص 14-15.

(74) رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل، ألمانيا، 2003، ص 96.

(75) ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع العهد الجمهوري الأول 1958-1963 أنموذجا، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011، ص50-51.

(76) Stephen Hemsley, Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, the Clarendon Press, 1926, PP. 4-5;
رشيد الخيون، المصدر السابق، ص 212.

(77) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني، ص189-190.

(78) متي عقراوي، العراق الحديث، مطبعة العهد، بغداد، 1936، ص69.

(79) فاضل البراك، المصدر السابق، ص 27.

(80) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني، ص197.

(81) رزق الله يوسف غنيمة، المصدر السابق، ص185.

(82) روفائيل بابو اسحق، المصدر السابق، ص137.

(83) ياسر بن عبد العزيز قاري، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية. دراسة تأريخية تحليلية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 2001، ص 532-540.

(84) D.P.H.E.C., Documents in The Political History of The European Continent 1815-1939), Ed. Kertesz, G.A., oxford, Clarendon Press,1968, pp. 207-209; Robinson, James Harvey, An Introduction to the History of Western Europe, London, 1934, p. 670.

(85) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص142.

(86) روفائل بابو اسحق، المصدر السابق، ص137.

(87) عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص 46-49.

(88) علي آل برزكان، المصدر السابق، ص45-493.

(89) إبراهيم خليل أحمد، المصدر السابق، ص 114-115.

(90) عبد الرحمن البزاز، محاضرات عن العراق من الانتداب غلى الاستقلال، مطبعة الرئاسة، القاهرة، 1960، ص167.

(91)محمد عبد الحسين الكاظمي، المعارف في عهد الاحتلال البريطاني، المطبعة الرحمانية، مصر، 1922، ص66-69.

(92)علي آل بازركان، المصدر السابق، ص91-93.

(93)عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى 1920، مطبعة العرفان، بيروت، 1965، ص60.

(94)عبد المنعم الغلامي، المصدر السابق، ص104.

(95)عبد الجليل الزوبعي ومحمد أحمد الغنام، مستقبل خريجي الثانويات بالعراق، مطبعة الحكومة، بغداد، 1966، ص4.

(96)علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، 1965، ص342-346.

(97)وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات الثلاث 1930-1933ن مطبعة الحكومة، بغداد، 1934، ص101.

(98)وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، التقرير السنوي، 1957-1958، مطبعة الحكومة بغداد 1959، ص 22.

(99)علي الوردي، المصدر السابق، ص350.

(100)عبد الجليل الزوبعي ومحمد أحمد الغنام، المصدر السابق، ص7.

(101)حبيب كرواتي، محاضرات في نظم التربية في لبنان وسوريا ومصر والعراق، دار الكتاب، لبنان، بيروت، 1956، ص17.

(102)عبد الله عبد الدائم، التخطيط التربوي، أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية، دار العلم للملايين، بيروت، 1966، ص492.

(103)المصدر نفسه، ص 492-493.

(104)حسن الدجيلي، الدولة والتعليم، ج2، شركة الطباعة العراقية، بغداد، 1953، ص16؛ عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص83.

(105) Brubacher J. S., Modern Philosophies of Education, N. Y. Mc Graw Hill, 1950, p. 142.

(106) Hans N., Comparative Education, A Study of Educational Factors and traditions, 3rd ,London, Routledge and Kegan Ltd, 1958, pp. 79-84.

(107) Kandel I. L., The New Era in Education, Boston, Houghton MifflinCo., 1955, p. 61.

(108) Clark Victor., Compulsory Education In Iraq, Paris, Unesco, 1953, PP. 60-61.

(109)قسطنطين زريق، التربية العربية، "مجلة الأبحاث"، السنة 6، ج2، بيروت، حزيران 1953، ص202.

الفصل الثالث: التعليم الأهلي في العراق(1921-1958)

أولاً: أبرز المشكلات التي واجهت التعليم الأهلي في العراق حتى عام 1958:

شهدت وزارة المعارف منذ تشكيلها وحتى انتهاء العهد الملكي عام 1958، صدور العديد من القوانين والأنظمة الإدارية، التي كان لها دورٌ واضحُ ومهمٌ في رسم التشكيلات الإدارية للوزارة وتحديد وظائفها فيما بعد[1].

كانت البداية الأولى لصدور تلك القوانين والأنظمة في آب عام 1919، إذ أصدر ناظر المعارف العمومية آنذاك (همفري بومن)، نظاماً باسم (دليل حفظ النظام والإنتظام في المدارس الابتدائية)، ضم مقدمة، وأربعة وخمسين مادة، ركزت جميعها على الشؤون التعليمية، وتحديد واجبات مديري المدارس، من دون الإشارة إلى تشكيلات نظارة المعارف العمومية، ووظائفها الإدارية، مما جعله نظاماً انضباطياً صرفاً، والسبب في ذلك، أنه وضع لأجل إرشاد مديري المدارس ومعاونيهم للقيام بواجباتهم، وليكون عوناً للذين لا رابطة لهم بنظارة المعارف العمومية مباشرة، ومساعدتهم في تسيير الأمور المتعلقة بالمدراس الرسمية- حسب ما أشارت إليه مقدمة الدليل[2].

على الرغم من تشكيل (وزارة المعارف والصحة العمومية)، في الحكومة العراقية المؤقتة (25/ تشرين الأول/1920-23/ آب/1921)، إلا أن ذلك لم يتبعه صدور قانون أو نظام إداري يوضح تشكيلات الوزارة ووظائفها الإدارية، إذ بقي العمل سارياً عما كان معمولاً به سابقاً، ومما أكد ذلك أن الوزارة أصدرت في السابع من تموز عام 1920 تقريراً ركز على نتائج امتحانات المدارس فقط[3]، وألحقت ذلك في آب من العام ذاته إحصاءً، تضمن جرداً بأعداد مدراس العراق، وأعداد أساتذتها وطلبتها[4]، وفي أيلول 1921، أصدرت تقريراً رسمياً عن أعمالها، ركز على الجانب التعليمي دون الإشارة إلى الجانب الإداري منه[5].

بعد تشكيل المملكة العراقية في الثالث والعشرين من آب عام 1921، وتألفتْ أول حكومة وطنية في العاشر من أيلول 1921، أولتْ أمور المعارف عناية خاصة، وأسرعتْ إلى تغيير الأوضاع السابقة التي كانتْ عليه أبان عهد الاحتلال البريطاني والحكومة المؤقتة، إذ رافق ذلك الكثير من التطورات، والتغييرات على صعيد

التشكيلات الحكومية وقوانينها وأنظمتها الإدارية السائدة وغيرها، وعدت (وزارة المعارف) واحدة من أهم تلك التشكيلات، إذ عملت الحكومة على تشريع وإصدار العديد من القوانين والأنظمة، لتنظيم أعمالها، ورفع الكفاءة الإدارية فيها، فضلاً عن رسم التشكيلات الإدارية للوزارة[6].

ومنذ مطلع عام 1922، تم تبديل الموظفين الإجرائيين البريطانيين في هذا الميدان، وغدتْ دوائر وزارة المعارف من الدوائر الأولى في الحكومة العراقية التي خلتْ من الرقابة البريطانية وإرشاداتها ومساعداتها وتحملتْ مسؤوليات وضع خططها وتنفيذها، إذ برهن الموظفون العراقيون في معظم ما أُنيط بهم من الأعمال عن كفاءة وقدرة فائقتين، وأوجدوا نظاماً تعليمياً يحمل طابعاً قومياً خاصاً بالرغم من تقيدها باللغة الإنكليزية وتوجهه نحو الثقافة البريطانية، كما إنها عندما أخذتْ توفد طلابها إلى خارج العراق لإتمام دراساتهم العالية، إذ جدتْ من الأسهل عليها والأوفق لها أن تتوجه نحو الجامعات الإنكليزية، وذلك دون أن تترك مجالاً لسيطرة النظم الأمريكية على شؤون المعارف العراقية، لذلك حافظ نظام التعليم في العراق على طابعه الخاص، بالرغم من جميع التحديات التي طرأتْ عليها[7].

كانتْ السياسة التي اتبعتها المعارف منذ أيام الإدارة الملكية منحصرة في الغالب في إعداد مدارس ابتدائية تؤازرها في عملها المدارس الأهلية مع العمل على توسع جهاز المدارس الوطنية الرسمية الابتدائية والثانوية وانتشاره في العراق. وقد تم اتساعه أثناء الحكم الوطني بالفعل، وإن كانتْ فيها نواقص كثيرة استدعت إلى تحسين نوعية التعليم السائد، وإصلاحه ووضع الخطط الصائبة لتوجيهه الوجهة الصحيحة قبل التوسع الكبير فيه، على إنه يرافق ذلك إسقاط المدارس الأهلية الطائفية بالتدريج مع ما كانتْ تعنيه من تأثيرات أجنبية غير مرغوب فيها[8].

في ضوء ذلك، جابهتْ البلاد في إدارة شؤون التعليم الأهلي مشكلات صعبة بفعل تعدد أنواعها واختلاف بعضها عن البعض الآخر، وفي عدم تمسك البعض منها بمناهج وأنظمة وزارة المعارف، فمدارس العراق انقسمت إلى نوعين، مدارس حكومية ومدارس غير حكومية(أهلية)، وانقسمتْ الأخيرة إلى مدارس تديرها طوائف دينية عن طريق هيئات وجمعيات، ومنها ما يديرها الأفراد، ومن أهم المشكلات التعليمية التي

جابهتْ إدارة التعليم – والتي أمكن التغلب عليها– وكانتْ من الأمور التي تميز بها نظام التعليم في العراق، تخلصه من مشكلة (المدارس الأهلية الطائفية)، وتحقيقها مبدأ(وحدة التعليم)، على نطاق واسع جداً أثناء الحكم الملكي، وكانت أولى مهام وزارة المعارف في هذا المضمار التخلص من مشكلة المدارس الأهلية في الموصل بإلغاء نظام الكونكرداتو(الوفاق).

فبعد ما كثر الحديث عن تلك المشكلة المهمة في مجالات التربية والتعليم، وفي الصحف، بدأتْ الدعوة إلى تحقيق مبدأ وحدة التعليم، والتخلص من ذلك الوضع المزدوج في سياسة البلد التعليمية، إذ ذكرت صحيفة العراق في هذا الصدد " **في طول البلاد وعرضها مدارس متنوعة تتبع مناهج مختلفة وتسير على خطط متباينة فيها الطائفية من مسلمة ومسيحية ويهودية، والأهلية والأجنبية، ولا يبدي القائمون بإدارة واحدة من هذه المدارس ... نريد بكل هذا أن نكون لنا رأياً عاماً منظماً**"[9].

فضلاً عن ذلك، رأت بعض الأوساط الأكاديمية أثناء الحكم الملكي أن سير كل مدرسة من المدارس الطائفية بمفردها ينزع روح التنافس في صدور الدارسين والمدرسين ولا يعرف بقيمة المجد من الخامل، كما إن اختلاف المناهج والكتب يجعل التعليم بوجه عام ناقصاً على الدوام. لأن الحاجة الرئيسة من المدارس الوطنية العامة هو أن يجلس فيها المسلم بجانب المسيحي وغيرهم، ويدرسون في كتب متشابهة وعلى نمط واحد، وهكذا ينتج من التعليم على رأيٍ عامٍ ثابتٍ في الأُمة، وأن تعذر ذلك التوجيه المرغوب فيه للقضاء على إنفراد كل طائفة بمدرستها وأساليبها، فلا ضير من توحيد مناهج الدراسة فيها والكتب[10].

إزاء هذه الدعوة والطلبات الملحة أدركتْ وزارة المعارف إن المشكلة خطيرة وإن السياسة التعليمية التي ورثتها من الإدارة البريطانية كانتْ من أسوأ الأمور، فكان من الضروري إذن إعادة النظر من جديد في ذلك النظام، وفي أوضاع التعليم بصورة عامة أيضاً، وإعادة رسم سياسة جديدة له، وتكون أكثر شمولاً من السياسات التعليمية السابقة، بحيث لا تقتصر خطوطها على التعليم الحكومي، فتأخذه بالتنظيم والإصلاح بل الاهتمام أيضاً بـ(التعليم الأهلي)، والتخلص من مشكلاته بتوحيدها مع التعليم العام.

فكانتْ أول خطوة أقدمتْ عليها الوزارة عام 1922، بدراسة الاتفاقية المعقودة بين رؤساء الطوائف المسيحية وبين السلطات المحتلة- وإزالة آثار هذه السياسة وتخليص مدارس الموصل منها، إذ برهنتْ كل الأحداث على سوء نتائجه التربوية والتعليمية، وقد كلفتْ الوزارة المفتش (رايلي Riley)[11] الذي كان مفتشاً لمعارف الموصل بتقديم تقريره، والتي اظهر نقده لسلوك رؤوساء الطوائف الدينية والمديرية التابعين لمدارسهم، وقد كان لتقارير رايلي الأثر الكبير في إقناع السلطات البريطانية في تغيير النظام فيما بعد[12].

وتجدر الإشارة إلى إن الكابتن فارل عندما كان مساعداً لناظر المعارف في الموصل، كان قد أضفى على هذا النظام صفة الاستمرار والمشروعية، ودونه بالفرنسية بعد تذاكره مع رؤساء السريان الكاثوليك والكلدان حول الكونكرداتو(الوفاق)، ومد العون المالي لهم، إذ استمر العمل به حتى بعد انتقاله إلى ناظرية بغداد بالوكالة، وقد وسعه وطبقّه أيضاً على مدارس السريان القُدماء والمدارس الإسرائيلية أيضاً، لأنه كان الآمر والناهي في وزارة المعارف آنذاك[13].

إزاء تلك المواقف تشجع عدد من المسؤولين من العراق على عدم مواصلة العمل به، فقدّمتْ مذكرة بهذا المعنى إلى وزير المعارف (محمد علي هبة الدين الشهرستاني)[14]، نقتبس منها بعض ما جاء فيها: " **لقد أصبح من الواجب علينا أن ننظر في وضعية معارف الموصل، نظرة أساسية تحسم المسائل المتعلقة بها حسماً نهائياً، لأننا نرى إن بعض المديرين والمعلمين في مدارس الطوائف غير الإسلامية، يظنون إن أمر تعيينهم يعود إلى البَطْرِيَرْك، وإن المدارس الرسمية المختصة بالطوائف غير الإسلامية هي في وضعية ممتازة عن بقية المدارس وساعية إلى التمسك والتوسع بهذا الامتياز، ورؤساء الطوائف تتدخل في شؤونها وفي أمر تعيين وتبديل موظفيها في حين إن رواتبهم وجميع مصاريفها تدفع من قبل الحكومة، ونرى إنه لا يجوز الاستمرار في دفع نفقات المدارس المذكورة، دون أن نجعلها مرتبطة بإدارة المعارف تمام الارتباط مثل سائر المدارس الرسمية. ومن الضروري أن نجعل جميع المدارس الرسمية في درجة واحدة من الارتباط بالوزارة، فلابدّ من أن تصبح أما رسمية تماماً، وأما طائفية صراحة؛ فإذا أصبحتْ رسمية**

تماماً يكون لإدارة المعارف الحق في تعيين وتبديل مديرها ومعلميها وتنظيم شؤونها، أسوة بما تفعل في سائر المدارس الرسمية القائمة في مدينة الموصل وفي سائر أنحاء العراق، وذلك باستثناء مدرسي الدراسات الدينية، فإن إدارة المعارف تعمل برأي المطارنة في تعيين معلمي الدين، وفي تقرير مفردات دروس الدين، ضمن الساعات المخصصة لها في البرنامج العام. وأما إذا أصبحتْ طائفية صراحة؛ فتعود إدارتها إلى الطائفة، تدير شؤونها وتقوم بجميع نفقاتها، أسوة بما تفعله سائر المدارس الأهلية والطائفية في العراق، والحكومة العراقية تمنحها مقداراً من المساعدة المالية، وفقاً للأصول المقررة لذلك" [15].

في ضوء ذلك التقرير طُلب من الوزارة اعتماد هذا المبدأ وتبليغ رؤساء الطوائف المعنية بالأمر وتخيرهم بين هاتين الطريقتين، لاسيما عقب موافقة المفتش رايلي، وبناءً على ذلك تمت الموافقة النهائية على قرار المديرية العامة للمعارف، من أجل تغيير الأوضاع في أمر إدارة المدارس الأهلية الطائفية وإن يخيروا بين أمرين:

أ. ترك إدارة المدارس إلى إدارة المعارف تماماً وجعلها مدارس رسمية، على أن يؤخذ رأيهم في معلمي الدين وحدهم، وفي تفاصيل مناهج الدروس الدينية وحدها.

ب.اعتبارها مدارس طائفية صراحة وتولي جميع مسؤلياتها ونفقاتها على أن تعاملها وزارة المعارف كما تعامل سائر المدارس الأهلية، بمقابل منحها بعض المساعدات المالية ووفقاً للخطة الموضوعة، والعمل على كسب رأي المثقفين والمعلمين في كل طائفة لترجيح الأمر الأول لضمان وحدة التربية والتعليم في البلاد، أو جعل المدارس رسمية تماماً، وبما إن القسم الأعظم من المدارس الطائفية تقع داخل بنايات الكنائس والأديرة، لذلك لن يخلو من التأثير على سير الأمور فيها، بالرغم من ذلك يمكن التغلب على هذا التأثير عن طريق إنشاء بنايات جديد[16].

وهكذا بدأ تطبيق السياسة التعليمية الجديدة مع تطمين رؤساء الطوائف وكبارها باحترام الوزارة لجميع الأديان والمذاهب الموجودة في البلاد تمام الاحترام وترك الحرية التامة لهم في أمور الدروس الدينية، وأما غرض الوزارة الأول من تغيير النظام فهو

ضمان تقدم المدارس، تقدماً مطرداً، لأن الإدارة المتداخلة والمشوشة التي كانتْ سادت المدارس لا تترك مجالاً لإصلاح أمورها إصلاحاً جديداً، ونتائج الامتحانات العامة كانتْ قد أظهرتْ فروقاً بين حالة التعليم في تلك المدارس وبين المدارس الرسمية الأُخرى.

وعليه، تمتْ الموافقة على إدخال مدارسهم الأهلية في عداد المدارس الرسمية والخضوع لأنظمة وتعليمات الوزارة، وكان أول الموافقين هم السريان ثم الكاثوليك بسبب مراجعتهم للفاتيكان في روما للحصول على جواب الموافقة منها. ثم طلب رئيس الطائفة للمدارس الكاثوليكية في بغداد إدخال مدارسهم في عداد المدارس الرسمية أيضاً، ومن مدارس الموصل الطائفية التي تم تحويلها إلى مدارس حكومية هي: شمعون الصفا، الطاهرة، التوماوية، مارتوما، التهذيب الأولية، الأرثوذكس، الكلدان، قرقوش الأهلية، دهوك الأهلية، زاخو الأهلية، السموأل الإسرائيلي، وبتلك الصورة زاد عدد تلك المدارس في الشمال، ولاسيما في لواء الموصل زيادة فورية في بداية الحُكم الوطني. برغم ذلك ظلتْ عدد من المدارس الدينية الأهلية خارج نطاق المدارس الحكومية منها المدارس الكنهوتية ومار عبد الأحد ومار يوسف ومار اشعيا والمدرسة الأثورية في الموصل(17).

ويجدر بنا أن نذكر إن من الأسباب التي دفعتْ المدارس الطائفية للانضمام إلى حوزة المدارس الحكومية هو، زيادة عدد الطلبة الملتحقين بتلك المدارس ورغبة أولياء أمورهم في توظيف أبنائهم في وظائف الدولة، ومن أجل ذلك بدأتْ تلك المدارس تطور برامجها بحيث تتمشى مَعَ مناهج المدارس الرسمية، وهذا ما حدث بالفعل، إلا إن تلك المدارس قيدتْ بقيد(تحت التجربة)، أي بعد معرفة النتائج التي ستظهر في الامتحانات العامة وهذا ما حدث فعلاً. وننقل نص الكتاب الذي وجهته دائرة المعارف لمنطقة الموصل لكافة المدارس الأهلية:

أولاً: إن نظارة المعارف نجحتْ في ترقية وتهذيب الناشئة في المدارس الرسمية، ولا يشك أحد إن تلك ثمرة طيبة تفوق ما كان يجنى في أيام العثمانيين، إذ كانتْ تصرف الأنظار نحو مدرسة أو مدرستين ظاهرتين، وتترك المدارس الباقية تتسكع في الظلمات والانحطاط، وكان النجاح طفيفاً جداً.

ثانياً: إن رسوب أغلب طلبة المدارس غير الرسمية في الامتحان الذي دعيتْ إليه تبين الفوائد التي حرمتْ منها هذه المدارس من عدم أتباعها المناهج والقواعد الرسمية.

ثالثاً: ضرورة دراسة سبب تدني نسبة النجاح والدرجات الواطئة التي حصل عليها التلاميذ[18].

ويمكننا أن نعد ذلك كدليل على إن الامتحان هو اختبار جدي صارم، أدير كما يجب بموجب النظام القديم، وقد مضى العهد الذي يمكن فيه للمعلمين والطلبة أن يموهوا على الجمهور، إذ أصبح النجاح مستند على الاستحقاق والكفاءة. هذا ولم تحبذ أكثر المدارس الأهلية في اشتراك طلبتها في الامتحانات العامة تخلصاً من المسؤولية والحساب. فحتى عام 1923-1924، لم تشترك سوى مدرستين أهليتين في الامتحانات العامة للصفوف السادسة الابتدائية، هما المدرسة الجعفرية ومدرسة التعاون الإسرائيلية، في بغداد إذ أرسلتْ كال منهما خمسة عشر طالباً للامتحانات العامة، أما التفيض الأهلية ببغداد فلم توافق على الاشتراك في الامتحانات العامة، ومع ذلك فقد راجع ستة من طلابها فقط إدارة المعارف مباشرة للاشتراك بالامتحان العام. كما دخل طالبان من طلاب مدرسة الدومنيكان قي الموصل[19]، ذلك الأمر يوضح حال المدارس الأهلية بموجب نظامها القديم، ومن أجل القضاء على ما يسمونه – إتفاقية الكونكرادتو- خطتْ المعارف خطوات موفقة في توحيد التربية والتعليم والتغلب على المشكلات التي تواجهه.

ومن المشكلات التي واجهت التعليم الأهلي بعد عام 1921، مشكلة تدريس مادة **(الدين)** للطوائف المختلفة في المدارس الرسمية والأهلية، إذ وجدتْ دائرة المعارف في عهد الاحتلال البريطاني إن التعليم الديني من الأمور المهمة لتعدد الطوائف الدينية وتباينها في العراق. فقد سمحَ البريطانيون تدريس أي طائفة دينية بالغتها الأم، وشجعتْ الاختلافات المذهبية والدينية وعملتْ بسياسة فرق تسد، ورأتْ دائرة المعارف أبان الاحتلال في أول الأمر تخصيص يومين دون دراسة في المدارس الابتدائية والثانوية كما فعلتْ في البصرة والموصل، لكي يسمحوا لأولياء أمور التلاميذ أن يهيئوا لأولادهم التعليم الديني الذي يختارونه لهم، وقد حدثتْ الكثير من المشاكل

والشكاوى حيال ذلك الموضوع. ثم انتهجتْ السلطة المحتلة خطة جديدة أُخرى وهو تخصيص ساعة واحدة في الأسبوع للتعليم الديني الذي يجب أن يقوم به معلمون غير رسميون للتدريس في المدارس الابتدائية. بيد إن تلك الخطة لم تدم طويلاً كذلك، فأصبح التعليم الديني ضمن المنهج الرسمي في المدارس، وهكذا عيّن لكل مدرسة ابتدائية معلمون لتدريس الدين، بلغ ثلاثة وحتى أربعة معلمين لتعليم كل من تلك الأديان والمذاهب على حدة[20].

فكان مثلاً في الناصرية والعمارة شيخ لتدريس الدين الإسلامي وقس لتدريس الدين المسيحي ومعلم خاص لتدريس الديانة اليهودية وصابئي لتدريس الدين الصابئي، ولاريب إن هذا الاتجاه زاد في التفريق بين أبناء الشعب ووسع شقة الخلاف بين طوائفه المتعدد. علاوة على ذلك، إن المدارس الطائفية الأهلية اقتصرتْ في تدريس مادة الدين لطلبتها على المذهب الذي تنتمي إليه المدرسة فقط. أما التلاميذ الذي ينتسبون إلى الطوائف الدينية الأُخرى والتي تعدّ أقلية في تلك المدارس فقد استثنوا من تلك الدروس، وخيروا في تلقي تعليمهم الديني في الأماكن التي يمكن لهم الحصول عليها[21]. وبقت تلك المشكلة قائمة في بعض المدارس الأهلية والأجنبية حتى عام 1958، رغم محاولات وجهود الوزارة في تخصيص دروس خاصة للأقلية من الطلبة.

فضلاً عن ذلك، كانتْ مشكلة المساعدات المالية لمؤسسات التعليمية الأهلية في القضايا المهمة التي واجهتها السلطات التعليمية الوطنية أبان تسلمها مهام الإدارة، نظراً لإحاطتها بملابسات سياسية وطائفية حينذاك.

وبهذا الصدد كانتْ ميزانية المعارف في عهد الاحتلال تتضمن بعض الاعتماد المالية لمساعدة المدارس الأهلية، ولكن أكثرها كما اتضح كانتْ تمنح المدارس الأهلية الطائفية والأجنبية لا يخصص منها إلا القليل للمدارس الأخرى، بعد أن كانتْ تلك المدارس قبل الاحتلال تقوم بالإنفاق عليها الطوائف المنتمية إليها أو تستمد العون والمسعدة من الدول الأجنبية. وقد حصلتْ تلك المدارس على المنح المالية منذ أن ترأس بوومن إدارة المعارف، إذ جعل لبعضها تخصيصات تجاوزتْ في مجموعها الستين ألف روبية وقتذاك، مقابل تعهدها بتدريس اللغة الإنكليزية لتلاميذها وظلتْ

دائرة المعارف تدفع هذا المبلغ في كل عام وبالتحديد إلى مدارس الموصل الطائفية[22].

وحول تلك المشكلة صرح وزير المعرف (عبد الحسين الجلبي) [23] قائلاً: "**رأيتُ أثناء تحرياتي في ميزانية المعارف إن أغلبها تنقل إلى الموصل، في حين تردني برقيات الشكاوى من الموصل عن سوء حالة المعارف هناك، وإن مدير معارف الموصل (الكابتن فارل) البريطاني كان يصرف مالية المعارف على الأديرة، ويحيل كتاتيب الأديرة إلى مدارس باسم المعارف وهي على هيئتها الدينية وحالتها الراهنة وأسمائها الطائفية باقية. فتولدتْ من هذه مشاكل معقدة، إذ كان (فارل) يسجل طلبات بهذا الخصوص بتوقيعه لأديرة الموصل وغيرها. وكان بالإضافة إلى كونه مدير معارف الموصل يحمل وكالة نظارة المعارف العمومية ببغداد، ووكالة مستشار وزارة المعارف أيضاً، فكان هذا (العنصر المثلث الإضلاع)، يطلب هذه الطلبات من ناظر المعارف العام المتمثل في ذاته، ثم يحيلها إلى المستشار المتمثل في ذاته أيضاً، يم يحملها هو إلى الوزير كمستشار لإقناعه ويلح في تنفيذ هذه الطلبات بإصرار** "[24].

ذلك الأمر وغيره كان يحمل المواطنين على انتقاد إدارة المعارف وعلى المطالبة بتغييرها، وكان من الطبيعي أن تشتد تلك الانتقادات والمطالبة في بداية الحكم الوطني في البلاد. منها ما ذكره محمد حسين الكاظمي في كتابه(المعارف في عهد الاحتلال البريطاني)، موجهاً السؤال إلى (فارل) مستشار الوزارة الفعلي، عن سبب منح المدارس الأجنبية تلك المساعدات وهي ما زالتْ غير تابعة للوزارة ولم تلتزم بمنهجها، في حين أن المدارس الابتدائية مفتحة الأبواب لكل الطوائف والملل ولم تختص بفئة دون أُخرى، برغم قلة عدد الطوائف الأخرى بالمقارنة مَعَ المسلمين[25].

في ضوء ذلك لم يكن من المعقول أن يبقى التعليم الأهلي والأجنبي دون إشراف ولا رقابة من الدولة. لذلك اصدرت وزارة المعارف في الحادي والعشرين من تموز 1923 تعليماتها بخصوص المدارس الأهلية والأجنبية، أكدت فيها على ضرورة الاستمرار في مراعاة القوانين العثمانية في هذا المجال[26]. غير إن تلك المدارس لم تكن تلتزم بالتعليمات كثيراً، لذلك وضع ساطع الحصري مشروع نظام المدارس الأهلية

والأجنبية وقدمه إلى وزارة المعارف التي بعث به إلى مجلس الوزراء في السادس عشر من شباط 1924، إذ كانت الأسس والمبادئ التي يستند عليها المشروع تتلخص بالآتي:

1-تقوية علاقة المدارس الأهلية والأجنبية مع وزارة المعارف.

2-إعطاء وزارة المعارف الصلاحية الكافية ليتسنى لها مراقبة تلك المدارس ورفع مستواها إلى مستوى المدارس الرسمية تدريجياً.

3-إرغامها على بث الشعور القومي والحفاظ على الوحدة العراقية.

4-مراقبة تلك المدارس من قبل وزارة المعارف كي لا تتخذ وسيلة للدعاية السياسية المضادة للبلاد[27].

من جانبه، أوعز المندوب السامي البريطاني هنري دوبس إلى مجلس الوزراء بضرورة التريث في مشروع النظام المذكور إلى أن يفحص من قبله ومعرفة فيما إذا كان المشروع ينم عن تدخل في شؤون المدارس الخصوصية إلى درجة إنه يسبب خرقاً للمعاهدة المعقودة عام 1922 بين العراق وبريطانيا[28]، إذ أشارة دوبس إلى إن ذلك المشروع يخالف نص المادة الثاني عشر من المعاهدة التي تعهدت فيها " **بأن لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع إعمال التبشير أو لتميز مبشر على آخر، بسبب اعتقاده الديني أو جنسيته على أن لا تخل تلك الإعمال بالنظام العام وحسن إدارة الحكومة"**[28].

لذلك كان من الطبيعي أن تستجيب الحكومة الوطنية آخر الأمر إلى مقتضياتها، فقرر مجلس الوزراء قطع المساعدات المالية عن المدارس الأجنبية ومنحها للمدارس الأهلية وحدها. ثم أصدرتْ قانوناً يحدد فيه توزيع المساعدات المالية للمدارس والمعاهد الأهلية تحت رقم (18) لعام 1926، إلا أن ظهرتْ إلى الميدان مشكلة أخرى جانبية، هي كيفية تعريف المدارس الأهلية والأجنبية، بدليل إن الطائفة الإسرائيلية هي التي تتولى الإنفاق على المدارس اليهودية، لذلك طلبت بعدم قطع المساعدات عنها[29].

وبهذا الصدد رأى ساطع الحصري إن مدرسة الأليانس الإسرائيلية كانتْ لها ارتباطات بالجمعية الإسرائيلية الفرنسية في باريس والتي أُسستْ لها فروع في بلاد

تمتد من مراكش غرباً حتى طهران شرقاً، وإن لها أهدافها الصهيونية المرسومة. لذلك طالب من المدرسة أن تعين لها هيأة إدارية مسؤولة أمام وزارة المعارف دون أن ترجع في أي أمر من أمورها إلى الهيأة المركزية القائمة في باريس كي تكتسب (صفة الأهلية)؛ إلا إن قرار مجلس الوزراء عدل تحت تأثير واقتراح وزير ماليتها (ساسون حسقيل) وبذلك ضمن لكافة المدارس الإسرائيلية المساعدة دون قيد أو شرط[30].

وفي هذا السياق، عدتْ كل مدرسة غير حكومية (أهلية) مشمولة بالمساعدة المالية، إذا زاد عدد طلابها من العراقيين على 90% من المجموع، وتوزيع المساعدات المالية على المدارس المذكورة بنسبة عدد طلابها، إلا إن ذلك القرار كان يخالف أبسط مفاهيم الإدارة ومقتضيات التربية والتعليم، إذ من البديهي إن تابعية المدرسة تتعين بتابعية هيئتها الإدارية، لا بتابعية تلاميذها، فالمدرسة التي تؤسس وتدار من قِبل هيأة أجنبية يجب أن تُعد أجنبية، ولو كان جميع تلاميذها من العراقيين. وإن نظرة واحدة إلى أوضاع المدرسة الأمريكية في البصرة والمدرسة الجعفرية في بغداد – وشتان ما بين تلك المدرستين من استمداد قوتها من الخارج- تكفي للتأكيد من إن قرار مجلس الوزراء في هذا المضمار لا يتماشى مع حقائق الأمور ولا يدل على سياسة حكيمة بوجه من الوجوه[31].

كما إن مبدأ توزيع المساعدات المالية بالنظر إلى عدد التلاميذ دون الالتفات إلى مستوى التعليم يؤدي في النهاية إلى منح أكبر المساعدات إلى أسوأ المدارس، فنفقات المدرسة لا تتناسب مع عدد تلاميذها؛ بل تتبع درجتها ومستوى التعليم فيها وعدد معلميها، ولان المدرسة لا تنفق على كل تلميذ على حدة، إنما تنفق على المعلمين، وكل معلم يتولى تعليم مجموعة من التلاميذ ومصروفات المدرسة ترتفع بارتفاع درجات الصفوف من ناحية، ومستوى المعلمين من ناحية أُخرى. بيد إن مجلس الوزراء عدل قراره الأنف الذكر بشان المساعدات المالية، رغم محاولات وتدخلات المندوب السامي البريطاني (هنري دوبس)، في إحباط خطة الوزارة في أمر المساعدات المالية، إذ طالب دوبس في وجوب مراعاة عدد نفوس الطوائف عند توزيع المساعدات المالية، وكان يرى في عدم مراعاة ذلك ما يقطع طرق ديمومة المدارس غير الإسلامية[32].

ولـم تقـف الـوزارة مكتوفـة الأيـدي تجـاه معارضـة المنـدوب السـامي وتجاهلـه للنظام، فقد أصدرتْ المديرية العامة للمعارف جملة من التعليمات والأوامر كان منها الاعتناء بالامتحانات العامة، وتقرير عدم اعتبار أي شهادة رسمية ما لم تصدر نتيجة للامتحانات العامة[33].

ونتيجـة ذلـك القـرار تقـدّم إلـى الامتحانـات العامـة للصـفوف السادسـة لعـام 1926(106) طالباً من (11) مدرسة طائفية نجح منهم (52)طالباً، وقد سعتْ بعض المدارس الأهلية لمعادلة شهادات خريجيها الخاصة بشهادة المدارس الحكومية؛ إلا أن وزارة المعارف ثبتتْ على مقاومة الضغط الحاصل من جانب تلك المدارس والإصرار على الرفض، ولم تمنح ذلك الامتياز لتلك المدارس حتى تبرهن على إنها أهل لذلك عند تقديم طلبتها للامتحانات العامة لنيل الشهادة الابتدائية[34].

ومـن جانبـه، خـوّل مجلـس الـوزراء وزارة المعـارف فـي أن تقرر بنفسـها كيفيـة توزيـع المسـاعدات الماليـة للمـدارس الأهليـة بعـد دراسـة أحوالهـا مـن جميـع الوجـوه التعليميـة والماليـة. فأعلنـت الـوزارة إن المسـاعدات الماليـة مخصصـة للمدارس الأهليـة للطوائف، وإنها لا تمنح لطائفة من الطوائف لكي تؤسس مدارس خاصـة بها، وإنما تمنـح لكل مدرسـة مـن المدارس المؤسسـة فعـلاً لتشـجيعها علـى المسـاهمة فـي أعبـاء التعليم العام. ولذلك ترتب على وزارة المعارف أن تنظر إلى كل مؤسسة من المدارس الأهليـة كمؤسسـة تعليميـة قائمـة بـذاتها، فتقـرر لهـا المسـاعدة الماليـة بنسـبة خـدمتها لمعـارف البـلاد مـن ناحيـة، وبنسـبة حاجتهـا إلـى المسـاعدات مـن ناحيـة أُخرى، وذلـك بغـض النظـر عـن الطائفـة التـي تنتسـب إليهـا واسـتثنتْ مـن ذلـك المـدارس الأجنبيـة بأجمعهـا، كمـا إنـه قرر القواعد التـي يجـب أن تتبـع فـي أمـر المسـاعدات الماليـة، ثـم أصدرتْ قانوناً بذلك وسارتْ عليه[35].

سـنَّ قـانون توزيـع المسـاعدات للمـدارس والمعاهـد الأهليـة عـام 1926، لحـل مشـكلة توزيـع المسـاعدات الماليـة بيـن المـدارس الأهليـة وإقـرار خطـة وقواعـد تتبـع فـي توزيـع المـنح الماليـة، وعدَّ ذلـك القانـون أول قانـون سن ليـس فـي تـاريخ التعليـم الأهلـي فحسـب؛ وإنمـا فـي تـاريخ التعلـيم العـام فـي عهـد الحكومـة الوطنيـة المبكـرة، وبـالنظر لأهمية ذلك القانون رأينا أن ننقل نصـه:

(قانون توزيع المساعدات للمدارس والمعاهد الأهلية)

المـادة(1): يسـمى هـذا القـانون، قـانون توزيـع المسـاعدات الماليـة للمـدارس والمعاهد الأهلية رقم(18) لسنة 1926.

المـادة(2): توزيـع هـذه المسـاعدات علـى المـدارس الأهليـة والمعاهـد التعليميـة بنسبة خدمتها للمعـارف العامـة مـن جهـة، ومقدار حاجتهـا إلـى المسـاعدة مـن جهـة أُخرى، ولذلك ينظر في هذا الباب إلى:

(أ) درجة المدرسة وعدد صفوفها.

(ب) مستوى التدريس فيها.

(ج) عدد معلميها ومستواهم العلمي والتعليمي.

(د) منهج الدراسة المتبع فيها، ودرجة قربه من منهج المعارف العام.

(هـ) درجة اشتراك المدرسة في الامتحانات العامة ونسبة نجاح طلابها فيها.

المـادة(3): إن كيفيـة التوزيـع تقرر كل سنة علـى حدة بقرار وزاري يصـدر بعد الإطلاع على مقترحات لجنة خاصة تؤلف من كبار موظفي الوزارة، وعلى هذه اللجنة أن تنظـر قبـل إبـداء مقترحاتهـا فـي ملاحظـات مـديري المعـارف وتقـارير المفتشـين المتعلقة بكـل مـن المـدارس والمعاهـد التـي تطلـب مسـاعدة ماليـة وتـدرس حالتهـا مـن جميع الوجوه المذكورة في المادة السابقة.

المـادة(4): لـوزارة المعـارف الحـق بمـنح المسـاعدة الماليـة نقداً أو تـحويلهـا إلـى راتـب شـهري يـدفع غلـى معلـم أو معلمـين مـن قبلهـا، وإذا رأتْ إن ذلـك أوفـق لصـالح المدرسة وأضمن لتقدمها.

المادة (5): على وزير المعارف تنفيذ هذا القانون[36].

مثل ذلك القانون خير مرشد لإدارة التعلم في الوزارة في أمر توزيـع المساعدات الماليـة وتقليـل مشـاكله، إلا إن أنـه أُلغـي نهائيـاً لتحـل محلـه مجموعـة مـن الأنظمـة والتعليمـات اعتمـدتْ موادهـا بشـأن المساعدات علـى ضـوء التقارير التفتيشية المرفوعة عنها، كما حددتْ تلك الأنظمة بعدم قبول إعانات من مصـادر أجنبيـة إلا بموافقة وزارة المعارف وعلمها [37].

عقب ذلك، صدر قانون المعارف العامة (28) عام 1929، في الخامس عشر من نيسان عام 1929، وقد أشار وزير المعارف آنذاك (توفيق السويدي) [38] في حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة(17 كانون الثاني 1928-28 نيسان 1929)، إلى سبب إصداره بالرغبة في "**تنظيم وزارة المعارف وشعبها وفق أسس علمية جديدة، لأنها لم تكن تضم سوى دوائر بسيطة وعدداً قليلاً من الموظفين، فضلاً عن استناد أسسها التشريعية على دليل حفظ النظام والانتظام الصادر في آب عام 1919**"[39].

ضم القانون ثمان فصول، احتوت على ثمان وثلاثون مادة، تطرقت فصوله السبعة الأولى إلى المسائل التعليمية، وعدت ذلك من أهم واجبات الوزارة، إذ خصص فصله السادس عن المدارس الخصوصية(الأهلية) وتنظيمها وإدارتها والتأكيد على تدريس اللغة العربية وتاريخ العراق وجغرافيته وتاريخ العرب حسب منهج وزارة المعارف. كما حتم هذا القانون على المدارس الأهلية بالاشتراك بالامتحانات العامة، في حين أشار الفصل (الثامن)، إلى مسائل الإدارة والتفتيش وتقسيم مناطق المعارف في البلاد، مؤكداً على تحديد وظائف مديري المعارف والمفتشين بنظام خاص، وقد ألغت المادة السادسة والثلاثون منه جميع القوانين والأنظمة التي صدرت قبله[40].

وفق ذلك القانون، تمكنت وزارة المعرف إجبار المدارس الأهلية على تدريس جغرافية البلاد العربية وتاريخ الأُمم العربية عن طريق وضع الأسئلة في الامتحانات العامة، ثم أعقبه تعديلا وأنظمة أُخرى تباعاً لضمان حسن فاعليتها وأداء مهامها على الوجه الصحيح دون المساس والإساءة إلى حق التعليم وهضم حقوقه عن طريق عدم التمسك بالتزاماته الصحيحة. وبالنظر لحدوث تغيير كبير أثناء تلك المدة عمر المدارس الأهلية والأجنبية من حيث عددها وأنواعها وحملها على مراعاة المناهج الرسمية. صدر قانون المعارف العامة (57) عام 1940، في الثاني والعشرين من مايس عام 1940، وتألف من تسعة فصول، ضمت أحدى وأربعون مادة، ركزت فصوله الثمان على الشؤون العلمية، وأشار الفصل الأخير إلى شؤون الإدارية والتفتيشية في المعارف، وواجباتها، وأشترطت تحديد واجبات موظفي الوزارة بنظام خاص، مع الإشارة إلى إلغاء قانون وزارة المعارف (28) لعام 1929[41].

في ضوء هذا القانون اتخذتْ التحوطات الضرورية لدرء عواقب المدارس الأهلية والأجنبية وعالجتْ بعض مواده على تقيدات وتحفظات مهمة حيال إدارة المدرسة الأهلية والأجنبية، كتنظيم وإعداد سجل لمكتبة المدرسة، وإعلام مديريات المعارف عن وارداتها ومصروفاتها وحول إعطاء شهادات النقل وقبول الطلبة، وعند تعيين أو تبديل المدير أو أحد المعلمين أو المدرسين أو تعديل درجة المدرسة أو تحويلها إلا بموافقة الدائرة المختصة. ومنع دخول الطلبة العراقيين في المدارس الابتدائية الأجنبية في العراق ومعاقبة ولي أمر الطالب المخالف بهذه المادة بغرامة لا تتجاوز الخمسين ديناراً أو بالحبس لمدة لا تتجاوز الستة أشهر، مع مراعاة خضوع تلك المدارس لتفتيش وزارة المعارف تفتيشاً علماً وإدارياً ومالياً، إلى غير ذلك من الأمور الفنية والإدارية[42].

ثم صدر نظام وزارة المعارف (53) عام 1953، في الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام 1953، وضم ثلاثة وأربعون مادة، وبعيداً عن كون الوزير المسؤول الأول عن الوزارة التي ذكرت في الأنظمة السابقة كافة[43]، ثم أُلغي ليحل محله النظام رقم (67) لعام 1954، ثم نظام وزارة المعارف رقم (5) عام 1955، أخيراً نظام وزارة المعارف (29) عام 1958، الذي صدر في الحادي عشر من حزيران عام 1958، وضم خمسة وعشرون مادة، عدت الأولى منه، الوزير المرجع الأعلى لعمل الوزارة، وتطرقت الثانية الى وظائف مدير المعارف العام، التي حددت بشؤون التعليم الصرفة، وترتبط بعمله دوائر الوزارة الآتية:

1- مديرية التعليم العامة، مديرية التعليم المهني العامة، 3- مديرية الشؤون الفنية العامة، 4- مديرية الإدارة العامة، 5- مفتشية المعارف العامة، 6- مديريات معارف الألوية[43].

تضمن نظام وزارة المعارف (29) عام 1958، في بعض مواده أموراً لا تنص عليها الأنظمة السابقة، كما إن البعض منها كان قاصراً قصوراً بالغاً لم يتيسر معه الوصول بكثير من تلك المدارس إلى المستوى الذي تنشده الوزارة، فوق ما نشأ عنه من مشكلات لم تكن تملك الوزارة معالجتها على الوجه الذي يتفق والمصلحة العامة. كما تضمنتْ تلك التعليمات الخاصة فصولاً خمسة نظمتْ شؤون تلك

المدارس في الإدارة والملاك، والأمور المالية وتنظيمها والمناهج وشؤون الطلبة ومواد متفرقة، راعتْ فيها مصلحة الطلبة والمعلم من جهة وأصحاب المدارس من جهة أُخرى، وراعتْ في أن تكون مهنة التعليم قاصرة على أصحابها من أهل العلم والاختصاص وممن تتوفر فيهم الشروط النظامية[44].

ثانياً: أنواع المدارس الأهلية في العراق للمدة (1921-1958):

1-مدارس الجمعيات والطوائف الأهلية:

تجلى التوسع في حقل التعليم الأهلي في كنف الحركة الوطنية عقب عام 1921، فنشأتْ المدارس الأهلية لحاجة الجمعيات والطوائف الدينية والأفراد إليها، ولكي تساهم بدورها في نشر العلم والعرفان أولاً وكرد فعل للمدارس التبشيرية في البلاد ثانياً. فوضعتْ همها في تعليم أبناء الشعب بمصروفات وبالمجان في كثير من الحالات وفي وقت كانتْ البلاد أحوج إلى التعليم، ولكونه أقوى سلاح لنشر الوعي الوطني واسترداد الحقوق وتحطيم القيود التي فرضتها الإدارة البريطانية. وبجهود هذه الجمعيات والهيئات والأفراد يمكننا بحق أن نؤرخ إسهام البعض منها في النهضة العلمية والثقافية والوطنية.

وقبل التطرق إلى نشأة تلك المدارس أن نبين عائديتها فالقسط الأكبر منها ساهمتْ بإدارتها وتأسيسها طوائف دينية، فمنها ما تديرها هيئات أو جمعيات ومنها ما يدرها أفراد. فالنوع الأول من المدارس يتولى أمره القساوسة والرهبان، أو الهيئات العلمية(Lay Organization)، وتُدار لأغراض دينية وتربوية. والنوع الثاني من المدارس يتولى أمرها جمعيات لأغراض خيرية أو وطنية ومنها ما ينتمي إلى طوائف دينية، ومنها ما لا تنتمي إلى أية طائفة دينية في كثير من الأحوال، إذ نشأتْ تلك الهيئات في أوائل العقد الثالث من القرن العشرين وواصلت مجهوداتها في توفير وسائل الثقافة لأعضائها. أما النوع الثالث فيديره أفراد لأغراض خيرية أو وطنية أطياناً، وفي بعضها الآخر، اتخذتْ كوسيلة للعيش أو سعياً وراء الربح الشخصي. فضلاً عن ذلك، أُجيزتْ مؤسسات باسم جمعيات وجهات أجنبية توجه سياستها التعليمية في البلاد، وإن كانتْ خاضعة لإشراف وتفتيش وزارة المعارف[45].

وعلى أثر سقوط النظام الملكي، وإعلان النظام الجمهوري في الرابع عشر من تموز عام 1958، تم إلغاء جميع قوانين وأنظمة الوزارة، وإصدار (قانون وزارة التربية والتعليم) (39) في الحادي عشر من تشرين الأول عام 1958، أُجيزتْ مدارس باسم حكومتها عملاً بمبدأ (المقابل بالمثل)، أو بموجب اتفاقيات دولية، كالمدارس الإيرانية، كما وجدتْ معاهد أجنبية خاصة للدراسات الأجنبية أُجيزتْ بموجب اتفاقيات ثقافية بين حكوماتها والعراق، وهي خاضعة لإشراف وتفتيش الوزارة[46].

تجدر الإشارة إلى أن عدد تلك الجمعيات والهيئات المؤسسة لها تربو على(37) حتى عام 1958، لكل منها مدارسها الخاصة بها، إذ تركزتْ غالبيتها في ألوية بغداد والموصل والبصرة وكربلاء، وتستوعب نسبة عالية من الطلاب والطالبات وبصورة خاصة في المرحلة الثانوية إذ تزيد على ثلث عدد المسجلين في المدارس الثانوية الرسمية. وذلك ما سبب وضعاً جعل عدم تكافؤ الفرص التعليمية والتوازن بين الألوية العراقية ومدنية بغداد بصورة خاصة. ولكي نسلط الضوء ضوءاً سريعاً على مدى توسع وانتشار المدارس والمعاهد الأهلية بحسب تابعيتها لحساب الأفراد والجماعات أو الهيئات، أن تبين أغراض تلك الجمعيات والهيئات والطوائف الدينية المؤسسة لها كما نصتْ عليها أنظمتها الداخلية، وتتلخص في الأمور الآتية:

تسعى الجمعيات والهيئات وفق (قانون وزارة التربية والتعليم) (39) لعام 1958 إلى تحقيق الأهداف التالية بالوسائل العلمية والتربوية:

أ. معاونة وزارة التربية في العمل على نشر الثقافة والتعليم ورفع مستواه عن طريق تأسيس المدارس العالية والثانوية والابتدائية ورياض الأطفال ودور الحضانة والدورات للبنين وللبنات في شتى أنحاء البلاد.

ب. توجيه الطلاب توجيهاً وطنياً وقومياً وغرس المبادئ القومية والأخلاق الفاضلة في نفوس الناشئة.

ج. الأخذ بالمشاريع التي تضمن النفع العام وتثقيف الجمهور والمساهمة في نهضة البلاد من النواحي الثقافية والخدمة الاجتماعية، على أن تؤدي في ذات الوقت إلى تنمية مواردها المالية لتساعدها على العمل لتحقيق غايتها التعليمية[47].

ويوضح الجدول الآتي قائمة بأسماء تلك الجمعيات(الأهلية وعدد المدارس التي ساهمتْ بفتحها وعدد مدارسها (الباقية) حتى عام 1958، وأقدم مدارسها فقط، بحسب تسلسلها التاريخي قبل وبعد الحُكم الوطني[48].

جدول(4)

	اسم الجمعية أو الطائفة المؤسسة للمدارس الأهلية	عدد المدارس التي ساهمتْ بفتحها	مدارسها الحالية حتى عام 1958	أقدم المدارس التابعة لها	سنة التأسيس
1	جمعية راهبات القديسة كاترينة	5	3	القديس عبد الأحد الأهلية- الموصل	1850
2	جمعية أخوية اخوات المحبة الدومنيكان لتقدمة العذراء القديسة	5	5	روضة وابتدائية راهبات التقدمة بغداد	1880
3	الطائفة السريانية الأفرامية	1	10	روضة ابتدائية السريان الأفرامية-بغداد	1894
4	جمعية المدارس الجعفرية الأهلية	18	12	الجعفرية الابتدائية الأهلية-بغداد	1908
5	جمعية مدارس التفيض الأهلية	15	11	ثانوية التفيض الأهلية- بغداد	1919
6	جمعية النجاة في الزبير	3	3	النجاة الابتدائية الأهلية للبنين-البصرة	1920
7	هيأة الآباء الكرملين(الطائفة اللاتينية للآباء الكرملين)	4	3	مدرسة الناشئة الابتدائية للبنين- بغداد	1921
8	لجنة كنيسة الأرمن الأرثوذكس	3	2	مدرسة الأرمن الأهلية- موصل	1921

	اسم الجمعية أو الطائفة المؤسسة للمدارس الأهلية	عدد المدارس التي ساهمتْ بفتحها	مدارسها الحالية حتى عام 1958	أقدم المدارس التابعة لها	سنة التأسيس
9	الطائفة الإنجيلية	2	2	التقدّم الابتدائية للبنين- بغداد	1921
10	جمعية الرحمة الآثورية للكنيسة الشرقية	4	2	كتاب الآثورية للكنيسة المشرقية القديمة- الموصل	1921
11	جمعية الراهبات الكلدانيات-بنات مريم	4	4	روضة وابتدائية راهبات الكلدان-بغداد	1923
12	رئاسة كنائس الأرفنست للبنين العراقيين	5	3	مدرسة السبتيين الابتدائية الأهلية- الموصل	1928
13	راهبات التقدمة في البصرة	3	2	مدرسة القديسة تريزة لراهبات التقدمة-العشار	1929
14	المجلس الجسماني للطائفة الإسرائيلية	14	4	مدرسة الأعظمية الإسرائيلية الأولية بغداد	1930
15	لجنة كنيسة أوقاف دهوك	1	1	مدرسة الطاهرة الابتدائية الأهلية دهوك	1931
16	مطرانية الأرمن الكاثوليك	3	3	روضة وابتدائية راهبات مريم للأرمن الكاثوليك- بغداد	1932
17	مطرانية السريان الكاثوليك	5	4	مدرسة الطاهرة الابتدائية للبنات قره قوش	1935

	اسم الجمعية أو الطائفة المؤسسة للمدارس الأهلية	عدد المدارس التي ساهمتْ بفتحها	مدارسها الحالية حتى عام 1958	أقدم المدارس التابعة لها	سنة التأسيس
18	مطرانية الأرمن الشرقية	1	1	روضة وابتدائية الأرمن الشرقية–بغداد	1941
19	جمعية بيوت الأُمة	4	4	مدرسة بيوت الأُمة الأهلية المسائية–الكاظمية	1943
20	جمعية الرحمة الكلدانية	2	2	ابتدائية المشرق الأهلية–بغداد	1942
21	الطائفة الكلدانية في الموصل	3	3	مدرسة المعونة الأهلية–الموصل	1945
22	الطائفة الكلدانية في البصرة–العشار	2	2	مدرسة الفيحاء الابتدائية الأهلية– البصرة	1945
23	شركة نشر الثقافة المحدودة	3	3	ثانوية الكرخ الأهلية المسائية للبنين–بغداد	1945
24	جمعية مدرسة الغرى الأهلية في النجف	1	1	مدرسة الغرى الأهلية الابتدائية– النجف	1946
25	جمعية مدرسة الفيلية الأهلية–بغداد	3	3	المدرسة الفيلية الأهلية الابتدائية–بغداد	1946
26	جمعية التحرير الثقافي	2	2	مدرسة التحرير الثقافي الدينية الابتدائية–النجف	1946
27	مطرانية الأرمن الأرثوذكس	3	3	روضة وابتدائية الأرمن المتحدة–بغداد	1946

	اسم الجمعية أو الطائفة المؤسسة للمدارس الأهلية	عدد المدارس التي ساهمتْ بفتحها	مدارسها الحالية حتى عام 1958	أقدم المدارس التابعة لها	سنة التأسيس
28	جمعية البر والرعاية الثقافية	3	3	ثانوية الثقافة الأهلية المسائية للبنين – بغداد	1947
29	جمعية منتدى النشر –النجف	4	4	مدرسة منتدى النشر الأهلية الابتدائية–النجف	1949
30	جمعية التربية الإسلامية	2	2	مدرسة التربية الإسلامية الابتدائية–بغداد	1949
31	نادي الاتحاد الرياضي الملكي	2	0	ثانوية نادي الاتحاد الرياضي المسائية–البصرة	1950
32	جمعية المكتبة الإسلامية–البصرة	2	2	مدرسة الأخوة الإسلامية الابتدائية–البصرة	1951
33	هيأة نادي الاتحاد العراقي في بغداد	1	0	ثانوية التعاون الثقافية المسائية–بغداد	1953
34	جمعية الصندوق الخيري الإسلامي	15	14	معهد المعارف الأهلي للدراسات الخاصة–بغداد	1954
35	جمعية الآخاء الأهلية–بغداد	8	8	متوسطة الأخاء الأهلية المسائية–للبنين	1957
36	الجمعية التأسيسية الأهلية	8	2	روضة وابتدائية المنصور الأهلية–بغداد	1958
37	مدارس نقابة المعلمين (1958)	60	60	ثانوية نقابة المعلمين(جمعية المعلمين) المسائية للبنات–بغداد	1945

2.التعليم الأجنبي

أ. الجمعيات الأجنبية ومدارس الجاليات الأجنبية:

تطرقنا سبقاً إلى وجود عدد من المدارس الأهلية التي يملكها أفراد أو جماعات أجانب أو حكومات وغالبية تلك المدارس ثانوية باستثناء(المدارس الإيرانية) الابتدائية، لأن القانون حذر الأطفال العراقيين من الدخول إليها، في هذه المرحلة وعليه فالمدارس الأجنبية لا يوجد فيها تعليم دون الثانوي، إذ أتبعت تلك المدارس مناهج وزارة المعارف العراقية، وبذلك لا يصادف طلابها عقبة في الامتحانات العامة. كما أبدتْ المدارس الأجنبية كافة اهتماماً كبيراً بدراسة اللغة الإنكليزية، لاسيما في السنتين الأخيرتين، وتشرف عليها المدارس جمعياتها أو حكوماتها[49]. ومن أبز تلك المدارس حسب تسلسلها التاريخي:

1. الجمعية الخيرية الأمريكية في جنوب العراق:

لم يقتصر نشاط الإرساليات الدينية الكاثوليك وحدهم، وإنما كانتْ هناك إرساليات دينية وبروتستانتية من بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة الامريكية أسهمتْ بنصيب كبير في هذا المضمار وكان لها نشاط تعليمي أجنبي ذو طابع ديني في العراق. وقد انتشرتْ مدارسها في البصرة وبغداد والموصل، منها مدرستي الرجاء العالي الأمريكية للبنين وللبنات في البصرة عام 1908، وكان تأسيسها تم في العهد العثماني بإدارة سلطانية حصل عليها المبشر الأمريكي إلى البلاد العربية جون فان اس[50].

2. جمعية المؤسسة الخيرية الأمريكية في شمال العراق:

أُسَستْ هذه الجمعية في بغداد مدرسة بأشراف الدكتور (كلفن ستوت (Calvin K. Staudt وركزت بشكل كبير على تعليم اللغة الإنكليزية، فضلاً عن تدريس اللغات الأخرى والعلوم الطبيعية، كما أسستْ تلك الجمعية المدرسة الأمريكية للبنات عام 1925 في بغداد من قِبل بعثة (ما بين النهرين المتحدة الأمريكية United Mission of Mesopotamia)، وضمت قسم ابتدائي وثانوي يتطابق منهاجهما مع مدارس الحكومة، تحت إدارة السيدة (ميري انكل Mary. Ingle)، أما ملاك المدرسين فمعظمهم من الأجانب[51].

3. الجمعية العراقية الأمريكية العلمية:

أُسستْ تلك الجمعية من قبل الآباء اليسوعيين، والتي قامت بدورها بإنشاء كلية بغداد، التي غدتْ من أحدث وأنظم المدارس الأجنبية في العراق. ويرجع تأسيسها إلى عام 1931، وذلك عندما زار العراق الأب (ادموند Edmond)، أحد أساتذة جامعة (جورج تاون) الأمريكية لدراسة أحوال التعليم في المدارس الكاثوليكية فيه، ونتيجة لزيارته هذه قدّم إلى وزارة المعارف العراقية اقتراحاً يرجو فيه الموافقة على فتح ثانوية برعاية الآباء اليسوعيين الأمريكان، فوافقتْ الوزارة على طلبه ففتحتْ المدرسة أبوابها في السادس والعشرين من أيلول 1932 في بغداد – وسميتْ بكلية بغداد، وتُدار الكلية منذ تأسيسها وحتى عام 1958، من قبل الآباء اليسوعيين، وكان الغرض من إنشائها توفير نوع من التعليم الثانوي تحت رعاية كاثوليكية[52].

عُدت تلك المدرسة في مقدمة المدارس الثانوية الأجنبية دقة وانتظاماً وملاكها من الأجانب في الغالب، وتتبع في تدريساتها مناهج الدراسة المتوسطة والثانوية؛ إلا إنها تدرس بعض الدروس العلمية باللغة الإنكليزية، أما مختبرات الطبيعة والكيمياء وعلم الأحياء فكاملة الاستعدادات ويقوم الطلاب بعمل التجارب النافعة بأنفسهم، ولما كانت الدراسة في المدرسة بأجور مرتفعة، فإن طلابها من أُسر الطبقة المتوسطة والعُليا وأكثرهم من المسيحيين، على إن الأديان الأُخرى ممثلة فيهم. وقد تخرج الكثيرون من تلك المدرسة وكانتْ حصيلة اتجاههم الجامعات الأمريكية والغربية، كما دلتْ على ذلك سجلات المدرسة وإحصائياتها. فضلاً عن ذلك فإن المدرسة امتازتْ باختبار موظفي الإدارة فيها ممن يحسنون ذلك العمل وتحقيق أغراض المدرسة حتى ينعكس ذلك على سمعة المدارس بين أولياء الطلبة[53].

4-الإرسالية الآثورية الأمريكية الأجنبية Assyrian American Mission

أُسستْ تلك الإرسالية مدرسة بإدارة الأمريكي (جون بان فيل John Pan Fill) عام 1931 بمدينة الموصل، لتدريس العلوم العصرية واللغة الإنكليزية والآثورية، كما وأُسستْ مدرسة أُخرى في مدينة كركوك[54].

ب. التعليم الأجنبي الإيراني:

كانت بلاد فارس مرتبطة بمعاهدات دولية مع الدولة العثمانية، وفي أيام مدحت باشا توضحتْ المشاكل وحسمتْ تقريباً، واتخذتْ مسار التعاون بالشؤون الاقتصادية بين البلدين، وقد قدّمتْ جاليات أجنبية إلى العراق من مختلف الأقطار الإسلامية كان منها إيران، واستوطنتْ في البلاد منذ مدة طويلة من الزمن، غير إن تلك الجاليات لم تؤثر قط على اللغة العربية ولا في الاتجاه التعليمي العام للدولة؛ بل على العكس فقد تأثروا باللغة العربية – أما أسباب ظهور ذلك التعليم(الإيراني)، فراجع إلى العامل الديني لوجود صلات تاريخية قديمة بين الشعبين الإيراني. ذلك الأمر ساعد على فتح الجالية الإيرانية والمقيمين فيها – مدارس إيرانية خاصة بهم- على النطاقين الابتدائي والثانوي في كل من بغداد والبصرة والكاظمية والنجف وكربلاء إذ العتبات الدينية المقدسة وتركز الإيرانيين فيها[55].

أما الغرض الأساس من تأسيس تلك المدارس فهو غرض خاص وهو المحافظة على لغتها وثقافتها خوفاً من أن تذوب في جوف المحيط العراقي. وهكذا نجد إن ذلك التعليم وجد واستمر في البلاد كوسيلة للمحافظة على عادات وثقافة ولغة هذه الجالية وإبقاء الصلة الروحية بينهم وبين إيران. أما المناهج في تلك المدارس فهي مزيج من المناهج الإيرانية والعراقية وتخضع لأنظمة وتعليمات الوزارتين معاً[56].

ج. المعاهد والمراكز الدراسية الأجنبية(الخاصة):

نشأتْ في العراق معاهد ومراكز للدراسات الخاصة لتعليم اللغات الأجنبية بموجب اتفاقيات ثقافية بين حكومات تلك الدول التي تنتمي إليها تلك المعاهد الثقافية وبين العراق. والدراسة في أكثرها مسائية لتعليم اللغات الأجنبية كالمعهد الثقافي الأمريكي والبريطاني والأسباني والمعهد الثقافي الألماني، والمعهد الثقافي الفرنسي وغيرها من المعاهد.

في حين لا ينال الطالب في نهايتها درجة جامعية، إذ الغرض من تلك المعاهد تقوية الطلبة وتعليمهم اللغات وإعدادهم للالتحاق بالجامعة، وتأهيلهم للحصول على الشهادة العامة، المعترف بها دولياً في اللغة الإنكليزية في جامعات أوربا وأمريكا، ولها هيئات كبيرة تشرف على تلك الامتحانات من أهمها هيئة أكسفورد

وكمبردج. والمصروفات في تلك المعاهد اسمية والإقبال عليها بكثرة، وقد أنشأت في هذه المعاهد أندية ومكتبات غرضها ثقافي اجتماعي، كما وتشمل على نشاطات كعقد سلسلة في المحاضرات الثقافية والحفلات الموسيقية والمسائية وحلقات بحوث، وتوزيع الأفلام الثقافية على المدارس والمنشآت، وخضعت تلك المعاهد لإشراف وزارة المعارف [57].

د. المدارس والمعاهد الخاصة المؤسسة بجهود الأفراد:

أسهم العديد من الأفراد من لا صلة لهم بالتعليم، وممن لم تقتصر مهنة التعليم عليهم فكان منهم المحامي والموظف والعالم الديني والموظف في دوائر رسمية أو شبه رسمية، هادفين تحقيق المنافع الخيرية والوطنية، إلى جانب اهتمام البعض منهم بالمكسب المادي. ويوضح الجدول الآتي أسماء تلك المدارس ومقرها وسنة التأسيس.

جدول(5)

أسماء المدارس الأهلية ومكانها وسنة التأسيس للمدة (1921-1958)[58]

	اسم المدرسة الأهلية	اللواء	سنة التأسيس
1	المدرسة الأهلية المسائية	الموصل	1921
2	مدرسة السجن الأهلية المسائية	الموصل	1921
3	مدارس الجيش	الموصل	1921
4	روضة وابتدائية عادل الأهلية	بغداد	1932
5	روضة وابتدائية الرافدين الأهلية النهارية	بغداد	1941
6	مدرسة النجاح الابتدائية الأهلية	بغداد	1941
7	الثانوية الأهلية المسائية للبنين	كركوك	1941
8	روضة الأطفال النهارية	كركوك	1949
9	المدرسة الابتدائية الأهلية المسائية للبنين	كركوك	1949
10	ثانوية كلية الموصل	الموصل	1945
11	مدرسة العلوم الدينية الابتدائية المسائية	حلة	1944
12	مدرسة العلوم الدينية الابتدائية	الناصرية	1945
13	روضة وابتدائية الحكمة الأهلية	بغداد	1945

	اسم المدرسة الأهلية	اللواء	سنة التأسيس
14	مدرسة حديد الابتدائية الأهلية	البصرة	1946
15	روضة وابتدائية دار الطفولة الأهلية	بغداد	1949
16	مدرسة مار يوسف الابتدائية الأهلية	كركوك	1949
17	روضة وابتدائية الإرشاد الأهلية	بغداد	1950
18	المدرسة التأسيسية الابتدائية	بغداد	1951
19	روضة وابتدائية التوجيهية المختلطة	بغداد	1953
20	مدرسة الفتاة الابتدائية للبنات	بغداد	1953
21	ثانوية المعهد العلمي الأهلي المسائية للبنين– أورفليه	بغداد	1953
22	ثانوية المعهد العلمي الأهلي المسائية للبنين– بتاويين	بغداد	1958
24	مدرسة الإمام الصادق الابتدائية الأهلية	كربلاء	1954
25	المدرسة العلمية الدينية	كربلاء	1954
26	روضة وابتدائية قسمت الأهلية	بغداد	1954
27	روضة الخلود الأهلية	بغداد	1955
28	روضة وابتدائية المعهد الوطني الأهلية	بغداد	1957
29	ثانوية الشعب الأهلية المسائية للبنين باب الشيخ	بغداد	1958

علاوة على تلك المدارس وجدتْ معاهد أُخرى فردية للدراسات الخاصة ودورات التقوية لطلبة الصفوف المنتهية، ومعاهد خاصة لتعليم الطابعة والمجازة من قبل وزارة المعارف.

ثالثا: أثر المدارس الأجنبية على الثقافة العراقية:

بدأتْ الإرساليات التبشيرية تفد إلى العراق كغيره من الأقطار العربية وأشتد نشاطها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في تأسيس المدارس، ولا نقول إنها كانتْ تبث ثقافة معادية لثقافة البلاد ولكنها لا تمتْ إليها بسبب، وقد عكفتْ على أداء

رسالتها التعليمية، وبعضها أضاف إلى الرسالة التعليمية رسالة أُخرى تصل بالدين والدعوة إليه.

في السياق نفسه، لم تقم تلك المدارس في بغداد وحدها وإنما انتشرتْ في خارجها أيضاً، كما إنها لم تقتصر على أبناء الجاليات الأجنبية وإنما استطاعتْ أن تؤثر فتجذب إليها عدداً كبيراً من أهل البلاد. كما استطاعتْ أن تنال عطف الحكومة ورعايتها المادية والأدبية فضلاً عن ذلك تشجيع أولياء أمور الطلبة لها، إذ تركتْ هذه المدارس تأثيرات جلية على البيئة والثقافة العراقية في النواحي السياسية والتربوية والثقافية إلى جانب النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

فمن الناحية السياسية، من الأهمية بمكان أن نذكر إن الإرساليات الأجنبية بأنواعها أخذتْ تنشر المدارس سواء منها ما كانتْ تدار لحساب أصحابها أفراداً أم جماعات وكانتْ من غير شك تتجاوب مع رغبات وتوجيهات قنصلياتها أو سفاراتها ودولها في كثير من الحالات، وفي هذا السياق كان الموظفون الفرنسيون في بغداد والبصرة أول القناصل ظهوراً، وبما إن فرنسا ركزتْ نشاطها في ميدان الحركة التبشيرية، فقد ترك ذلك النشاط أثراً كبيراً في المجتمع المسيحي آنذاك' فضلاً عن إنشاء المدارس على غِرار المدارس الفرنسية لنشر الثقافة الفرنسية وتعليم لغتها إلى جانب اللغة الإنكليزية[59].

ومن أهداف تلك الإرساليات نشر المذهب الذي تنتمي إليه المدرسة وثقافة البلاد التي جاءتْ منها، حتى يمكن القول بأن الجو الثقافي في الموصل مثلاً كان يتسم بطابع فرنسي ملموس بسبب ما نشرته الإرساليات من كتب ونشرات ثقافية. ولم تقتصر على تلك الإرساليات الكاثوليكية؛ بل تبعها إرساليات بروتستانتية أمريكية وهولندية كتلك المدارس التي كانتْ تدار من قبل جون فان أس في بغداد والبصرة ووفق توجيهات وتخطيط المندوب السامي هنري دوبس[60].

من جانب آخر، ولم تكن جمعية الاتحاد الفرنسي الإسرائيلي بأقل خطراً عن سابقتها فقد كانتْ مرتبطة في اتصالاتها العلمية بباريس، وخدمتْ فكرة الصهيونية العالمية ونشر الثقافة الاستعمارية، إذ عملت مدارس الاتحاد الفرنسي الإسرائيلي على تثقيف تلاميذهم بثقافتهم وملء أذهانهم بتمجيد ذلك الاتحاد وتعويدهم على قراءة ما

يتعلق به وتكملة تعليمهم الجامعي في فرنسا، كل ذلك جعلهم أميل إلى التعلق بفرنسا وتوجيه ميولهم إليها، وقد ساعد ذلك على تسرب النفوذ السياسي الأجنبي للبلاد(61). كما كانتْ تلك المدارس وسيلة فعّالة تستخدمها الدول لنشر ثقافتها وبسط نفوذها على الجماعات عن طريق القائمين بتأسيسها والذين يظهرون عطفهم على تلك الأُمم ويتطوعون في المساهمة في نشر لغتها وثقافتها بينهم، بينما يظهرون من وراء ذلك التبشير بمبادئهم وتحقيق أغراضهم السياسية(62).

أما أثره من الناحية الثقافية والتربوية، فيمكننا أن نخرج بنتيجة مهمة إذا ما نظرنا إلى هذا النوع من التعليم نظرة وطنية وقومية خالصة، وهو إن هذا التعليم الأجنبي وإن لم يخدم العراق من الناحية الوطنية والقومية؛ إلا إن لهُ من المميزات التربوية ما لا يمكن إغفاله، فلهذا النوع من التعليم أثره في تعلم بل وإتقان عدد كبير من تلاميذنا وتلميذاتنا اللغات الأجنبية، علاوةً على امتلاكه خصائص تربوية جيدة في كثير من النواحي، لاسيما المناهج التي تفيد التلاميذ من الناحية العلمية.

وبهذا الصدد حازتْ المدارس الأجنبية في العالم العربي منذ مدة طويلة شهرة ومركزاً لا يستهان به، بيد إن بعض النواحي في التربية الأجنبية كانتْ هدفاً لسهام النقد الشديد، ومنا إن هيئات التدريس تسبغ على الجو المدرسي طابعاً خاصاً تتميز به عن المدارس الحكومية، فهذا النوع من التعليم يقوم على أشخاص تشربوا به وعاشوا واستمروا فيه حقبة طويلة من الزمن، فصاروا قدوة تجعل تلاميذهم ينقادون لهم ويثقون في كل ما يقولونه، ومن ثم أمكن لهؤلاء أن يجذبوا الطلبة إليهم وإن يؤثروا فيهم، ويوجهونهم الوجهة التي يرونها وأن يشكلوهم تشكيلاً يناسب اتجاهاتها وأغراضها سواء أكانتْ دينية اجتماعية أم سياسية. وهذا ما قد يؤدي إلى حدوث شرخ فكري له أثره في الحياة اليومية (63).

ومن جهة أُخرى، حاولتْ بعض مدارس الإرساليات الأجنبية إجبار تلاميذها من غير المسلمين على حضور الدروس المسيحية والخدمات الدينية الخاصة بالعبادة، ما بعث في الناس الاستياء، ومن دواعي ذلك الاستياء أن تحتم جعل التعليم الديني على المذهب الذي تنتمي إليه المدرسة فرضاً على جميع الطلاب المسيحيين ومن أي مذهب كان. وهذا الإجراء في نظر الناس كان محاولة لتغيير العقيدة، مما

أدى إلى حنق أولياء الأمور بصورة خاصة، ومع ذلك لم يمنع الكثيرين من أولياء أمور التلاميذ أن يدخلوا أولادهم بتلك المدارس، وكان يمكن أن يكون عدد التلاميذ المسلمين فيها أكثر بكثير، لولا خوف أولياء الأمور من تأثيرها على أبنائهم(64).

وتجدر الإشارة إلى إن المدارس الأجنبية تكثر في بعض أقسام البلاد العربية تبعاً لحالة البلاد السياسية وارتباطها الدولي، وأن الدول لا تسمح بتوسيع قاعدة تلك المدارس، لأنها تخدم أهداف المنظمات الأجنبية بالدرجة الأولى لا الدولة المحلية، إذ كثيراً ما تدعي إدارات تلك المدارس بأنها تقوم بنشر لغة معينة أو ثقافة خاصة. بينما واقع الحال إنها توجه تفكير التلاميذ إلى الوجهة التي يرغبونها، وقد تدخلتْ الأغراض السياسية في هذا المجال أيضاً، فقد كانتْ عدد من الكتب الدراسية الإضافية التي فرضتها بعض المدارس الأجنبي على تلاميذها موضوعة بطريقة لا تتوافق مع الاتجاهات الوطنية، بحيث وجدتْ كتب في مكتبات تلك المدارس تعطي معلومات تشمل تمجيداً لدول أُخرى. بينما ضمتْ بعض الكتب أفكاراً كان لها أثراً كبيراً على تلاميذ تلك المدارس، فضلاً عن الأفكار الاستعمارية التي كانتْ توضع في تلك الكتب وكلها مدح وتمجيد بتاريخ بلادهم، ويضع بين يدي التلاميذ صورة واضحة عن تفوقهم المادي والعلمي، هذا مع إغفالهم للتاريخ المحلي للبلدان العربية(65).

نتيجة ذلك، نجد إن الكثير من خريجي تلك المدارس لا يعرفون الشيء الواضح عن تاريخ بلادهم وجغرافيتها مهما يكن حبهم وإيثارهم بها، إذ إنهم يفكرون على نحو يخالف النحو الذي يفكر عليه التلاميذ الذي يتخرجون من المدارس الرسمية؛ بل هم يفكرون بأشكال مختلفة وتنعكس نتائج ذلك التفكير المختلف على حياتهم اليومية وفي تقديرهم للأشياء وحكمهم عليها. وبهذا الصدد ذكر أحد التربويين العالميين يدعى (بروباخر Brubacher) قائلاً: "**لعل أعظم ما يشفع للمدارس الحكومية العامة إنها تجمع بين جدرانها أولاداً من مختلف الفئات الوطنية والدينية والسياسية والاقتصادية وتفسح لهم مجال التواصل والتشابه الثقافي**"(66).

بينما ذكر الأستاذ حسن الدجيلي في كتابه (أصول التربية الثانوية): "**يجب أن نسعى إلى تكوين مجتمع حديث تنصهر فيه العناصر المختلفة انصهاراً روحياً، وتتكون المواطنة العراقية الواحدة التي لا تقبل التجزأة ولا التنويع، وتصبح حقوقها**

واضحة وواجباتها معروفة، وكل حركة تعليمية ترمي إلى إضعافها أو الإخلال بحقوقها الأساسية تجلب معها مشاكل وطنية كبيرة...إن الدولة لا تستطيع في أن تمنع أو تلغي المدارس الأهلية والأجنبية، مع الاعتقاد والإيمان بأن وحدة التعليم في العراق ضرورة وطنية ومقاطعة المدارس الأجنبية ضرورة قومية؛ إلا إن هذه الحقوق قد صانها الدستور العراقي- وحقوق الأجانب في تأسيس مدارس عامة قد أقرتها القواعد الدولية[67].

وبما إن الالتزامات الدولية تحول بين إلغاء المدارس الأجنبية، كما أن الحاجة الوطنية كانت تدعوا إلى الاحتفاظ بها كنوافذ فتحتْ على الحضارات الأوربية المختلفة وحلقة اتصال بين الشرق والغرب، لاسيما وأنها كانت متفوقة على المدارس الرسمية في بعض فنون التربية والتعليم، لذلك ظهرت مطالبات تدعوا إلى مراقبة تلك المدارس مراقبة دقيقة تكفل محافظتها، بحيث تثبت أنها لا تنحرف بالتلاميذ، ولا تتخذهم موضوعاً للدعوة والتبشير [68].

أما أثره في الناحية الاجتماعية، فإن لهذا التعليم أثره على الأُسرة العراقية بفعل تنوع وتعدد الثقافات، فالأسرة توفد أبناءها وبناتها إلى تلك المدارس مما يسبب اختلافاً في وجهات النظر وتباين الميول بسبب اختلاف أنواع التربية والتعليم، وقد نجد الأخوة في أُسرة واحدة لا تربطهم ثقافة موحدة إذا ما تلقى أحدهم علومه في مدرسة هي غير مدرسة الآخر كأن تكون أحداها أهلية خاصة أو أجنبية والأُخرى حكومية، وبديهي أن ينشأ عن ذلك تعارض في الثقافات والاتجاهات والعادات في الأُسرة الواحدة. بيد إن ذلك التضارب في وجهات النظر قد شمل حتى المتقدمين في العمر والأُميين، ويعزى ذلك إلى أثر التعليم في المدارس الحديثة والأجنبية على المجتمع العربي، إذ شجعت المؤسسات القائمة بتلك المدارس في السير بالأعمال الاجتماعية، كإيجاد أندية للطلبة والاعتناء بالتعليم الرياضي وبأعمال التسلية والترفيه، والمخيمات، مؤتمرات الطلاب، وحشد المتطوعين لأمثال تلك الأعمال[69].

في حين كان أثر التعليم الأجنبي على الناحية الإقتصادية كبيراً، لاسيما المحلات التجارية الكبيرة والشركات كانتْ تستخدم اللغة الفرنسية ثم الإنكليزية أخيراً، في معاملاتها وأصبح إتقان اللغات الأجنبية يؤهل طالبي الوظائف بتلك الشركات

والمحلات التجارية، لأن المراكز الرئيسة في المؤسسات الاقتصادية والشركات كانتْ تُدار من قِبل الأجانب نتيجة للتغلغل الاقتصادي الأجنبي في العراق، عقب النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ كانتْ تستفيد من الامتيازات الأجنبية، بحيث نالت كل التشجيع والتوجيه والحماية من الدول التي تنتسب إليها، وهي بالمقابل تخدم مصالح دولها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتساهم مساهمة كبيرة في توسيع وتقوية نفوذها من الوجهتين المادية والمعنوية(70).

هوامش الفصل الثالث:

(1) يقصد بالقوانين مجموعة القواعد القانونية المكتوبة والصادرة من السلطة المختصة في الدولة، وقد تكون هذه السلطة تأسيسية فيكون التشريع دستورياً، وقد تكون السلطة تشريعية فيكون التشريع عادياً يطلق عليه اصطلاح (قانون)، أما إذا كانت السلطة تنفيذية فيمكن تسمية تشريعاتها (بالأنظمة)، وتتميز هذه عن غيرها من المصادر الأخرى بالوضوح، والتحديد، وسهولة التعديل أو التغيير، وتصدرها عادةً الوزارات بصفتها الهيئة التنفيذية في الدولة لتنفيذ القوانين التشريعية وتوضيح ما يكتنفها من غموض فيما يتعلق بتنظيم الجهات الإدارية ونظام العمل والشؤون المالية. للمزيد من التفاصيل يُنظر: مازن راضي ليلو، القانون الإداري، منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك، الدانمارك، 2008، ص ص12-14.

(2) فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص95-96.

(3) "جريدة الموصل"، العدد 409، 1 آب 1921، ص2.

(4) " جريدة العراق" ، الأعداد، 365، 369، 374، 6 و 10و17آب1921، ص2؛ "جريدة الموصل"، العدد 412، 22آب1921، ص2.

(5) " جريدة العراق" ، العدد 400، 16أيلول1921، ص2-3؛ "جريدة الموصل"، العدد 427، 26 أيلول1921، ص3-4.

(6) "جريدة الموصل"، العدد 529، 29حزيران1922، ص1-2.

(7) ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية لسنة 1948-1949، ص18-19.

(8) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 75.

(9) "جريدة العراق"، العدد647، 4 تموز 1922، ص1.

(10) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 76-77.

(11) استرالي الأصل، قدم مع الحملة البريطانية على العراق عام 1914، استعيرت خدماته من الجيش ليعين في نظارة المعارف العمومية في تشكيلها عام 1918، بقي في منصبه كمدير لمعارف هذه المنطقة حتى عام 1924، ثم عُين مفتشاً عاماً في وزارة المعارف العراقية وصف بأنه كان من ذوي الأفكار التحريرية، وكان يعترف بأخطاء حكومته في إدارة شؤون البلاد. يُنظر: فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص 39.

(12) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، ص312.

(13) المصدر نفسه، ص 316

(14) ولد في سامراء عام 1884، درس العلوم الدينية في مدينة النجف الأشرف، في عام 1910، أصدر مجلة (العلم) في عام 1930 انتخب عضواً في المجلس النيابي العراقي عام 1935، توفى عام 1967. للمزيد من التفاصيل عن حياته ودوره العلمي والاجتماعي والديني ينظر: عبد الستار الحسني، السيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني حياته ونشاطه العلمي والاجتماعي، مؤسسة تراث الشيعة، مطبعة مكتب الإعلام الاسلامي، قم (إيران)، 1988؛ محمد باقر احمد البهادلي، السيد هبةالدين الشهرستاني آثاره الفكرية ومواقفه السياسية 1301-1386هـ 1884-1967م، مطبعة دلتا ، لبنان، 2002؛ اسماعيل طه الجابري، السيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني ، منهجه في الإصلاح والتجديد وكتابة التاريخ "دراسة تحليلية"، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2008.

(15) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 78-79.

(16) دائرة معارف الموصل: تقرير مفتشية مدارس البنات في الموصل، أروسياك ارستاكيس، الملفة رقم 119 في 1931.

(17) "جريدة العراق" ، العدد 640، 26 حزيران 1922، ص3.

(18) دائرة معارف الموصل، تقرير عام عن كتاب الآثوريين، رقم المحفظة 253 لعام 1921.

(19) " جريدة الموصل"، العدد 866، 6 تشرين الأول 1924، ص 4.

(20) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، ص342.

(21) أحمد حسن السلمان، وجهة التربية والتعليم في العراق، "مجلة المعلم الجديد" ج2، مطبعة المعارف، بغداد، 1948، 26.

(22) محمد عبد الحسين الكاظمي، المعارف في عهد الاحتلال البريطاني، ص62.

(23) ولد في مدينة الكاظمية ببغداد عام 1877، تعلم القراءة والكتابة في مدارس الكتاتيب، أمتهن العمل التجاري، وكان من كبار ملاكي أراضي بغداد وتجارها، انتخب عضواً في مجلس إدارة ولاية بغداد أواخر العهد العثماني، بعد تأسيس المملكة العراقية عام 1921، انتخب عضواً في مجلس بلدية الكاظمية في كانون الثاني 1922، وفي العام ذاته انضم إلى الهيأة المؤسسة للحزب الوطني العراقي، شغل عدة مناصب وزارية ابرزها منصب وزير المعارف (ثمان مرات)، الأولى عام 1922، والثانية في آذار عام 1925، والثالثة في حزيران عام 1925، والرابعة في أيلول عام 1929، والخامسة في تشرين الثاني عام 1929، والسادسة في آذار عام 1930، والسابعة في تشرين الأول عام 1931، والثامنة في آذار عام 1935، توفى عام 1939. للمزيد من التفاصيل يُنظر: جعفر الخليلي وحسين علي محفوظ، موسوعة العتبات المقدسة، ج3 من قسم الكاظمين، دار التعارف،

بغداد، 1970، ص134؛ العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936، ترجمة نجدة فتحي صفوة، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1983، ص54-55.

(24) محمد عبد الحسين الكاظمي، المصدر السابق، ص63.

(25) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 86.

(26) د.ك.و، البلاط الملكي، ملفة رقم ر/6/5، كتاب وزارة المعارف برقم 5/6/9 في 16 شباط 1924، إلى سكرتير مجلس الوزراء، و2، ص4.

(27) المصدر نفسه، كتاب مستشار المندوب السامي البريطاني المرقم بي أو/141في 15 حزيران 1925 إلى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي، و3، ص5.

(28) إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص 199.

(29) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 83.

(30) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، ص 165-166.

(31) المصدر نفسه، ص166.

(32) ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية لسنة 1948-1949، ص262.

(33) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، ص 522-524.

(34) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 88.

(35) المصدر نفسه، ص 84.

(36) "جريدة الوقائع العراقية" العدد (412) ، 11 آذار 1926؛ الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والنظامات لسنة 1926، مطبعة النجاح، بغداد، 1927، ص29-30.

(37) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 85-86.

(38) ولد في بغداد عام 1892، وأكمل دراسته الابتدائية والإعدادية فيها عام 1908، ثم دخل مدرسة الحقوق ببغداد، ثم سافر إلى استانبول لإكمال دراسته التي أتمها عام 1912، شارك في الحرب العالمية الأولى (1914-1918) بصفته ضابط احتياط، ثم امتهن المحاماة، في عام 1921 عيّن مديراً لمدرسة الحقوق ببغداد، شغل عدة وظائف إدارية في وزارة العدلية، كما شغل عدة مناصب وزارية، فضلاً عن ترأسه الحكومة ثلاث مرات، توفى عام 1968. للمزيد من التفاصيل ينظر: زاير نافع الفهد، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية 1945-1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة البصرة، 1990.

(39) شيخ العراقيين كاشف الغطاء، نظرات في معارف العراق، مطبعة دار النشر والتأليف في النجف، النجف الأشرف، 1951، ص98.

(40) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة خلال سنة 1929، مطبعة دنكور الحديثة، بغداد، ص70-77؛ "جريدة التقدم" ، بغداد، العددان 136، 137 في 26، 28 نيسان 1929، ص2-3.

(41) الحكومة العراقية وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1940، مطبعة الحكومة، بغداد 1940، ص ص347-357؛ وزارة المعارف، قانون المعارف العامة رقم (57) لسنة 1940، مطبعة الحكومة، بغداد، 1952، ص1-14.

(42) قانون المعارف العامة، رقم(57) لسنة 1940، مطبعة الحكومة، بغداد، 1952، ص 10-13.

(43) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1953، مطبعة الحكومة، بغداد، 1954، ص ص230-235.

(44) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1958، القسم الأول من الأول من كانون الثاني إلى 13 من تموز 1958، مطبعة الحكومة، بغداد، 1959، ص ص86-87.

(45) Roderic D. Matthews and Matta Akrawi, Education in Arab Countries of the Near East, Washington, 1949, P. 393.

(46) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة للسنة 1958 في العهد الجمهوري ، مطبعة الحكومة، بغداد، 1959، ص 123-129.

(47) فلاح حسن كزار، المصدر السابق، ص 144.

(48) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 92-93.

(49) Roderic D. Matthews and Matta Akrawi, Op. Cit., P. 212.

(50) مفيد إبراهيم حلمي العمر، المصدر السابق، ص45.

(51) Rodreric D. Matthews and Matta Akrawi, Op. Cit., P. 212.

(52) عبد الستار محمد علوش، 26 أيلول 1932 افتتاح ثانوية كلية بغداد.. أول المدارس الأهلية وأرقاها،" جريدة المدى"، بغداد، العدد 4282، 1 تشرين الأول 2018.

(53) المصدر نفسه.

(54) Roderic D. Matthews and Matta Akrawi, Op. Cit., P. 212.

(55) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج8، ص317.

(56) فاضل البراك، المصدر السابق، ص 108.

(57) Roderic D. Matthews and Matta Akrawi, Op. Cit., P. 213.

(58) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 98-99.

(59) روفائيل بابو اسحق، تاريخ النصارى في العراق، ص135-137.

(60) انعام مهدي علي السلمان، المصدر السابق، ص 50-51.

(61) يوسف رزق الله غنيمة، المصدر السابق، ص185-186.

(62) شيخ العراقيين كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص17.

(63) جون . س . بادوس، التعليم الحر ومكانته من نظر المتعلم، المطبعة المصرية، مصر، 1948، ص366.

(64) Roderic D. Matthews and Matta Akrawi, Op. Cit., P. 565.

(65) جابر عمر، المدخل في التربية، مطبعة اللواء، بغداد، 1954، ص173.

(66) Brubacher, J.S. "Modern Philosophies of Education", N. Y. P. 142.

(67) حسن الدجيلي، أصول التربية الثانوية، مطبعة الرابطة، بغداد، 1955، ص48-49.

(68) Roderic D. Matthews and Matta Akrawi, Op. Cit., P. 569.

(69) غانم سعيد العبيدي، المصدر السابق، ص 98-99.

(70) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، مطبعة دار العلم للملايين، بيروت، 1965، ص146.

الخاتمة

وفق ما تقدم في هذه الدراسة الموجزة، يتضح جلياً إن السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية حيال التعليم أبان حكمها للعراق حتى عام 1914، هي سياسة(فرّق تسدّ)، وسياسة التتريك والقضاء على اللغة العربية، والقومية العربية تدريجياً، وعندما لم تفلح بذلك، حاولتْ إبقاء السُكان على جهلهم وتأخرهم، وكانتْ نتيجة تلك السياسة المقيتة أن ظلتْ الأكثرية من أبناء الشعب في العراق بمعزل عن العالم المتحضر المتمدن، فضلاً عن أثره السيء في تعقيد المشكلات، إذ أحدثتْ فجوات واسعة قاسى منها أبناء العراق الأمرّين، ومن جانب آخر، كان المجتمع العراقي عميق التأثر بالنزعة الدينية ولا يتقبل الروح العسكرية التي حرصتْ الدولة العثمانية على تنشئة ضباط عسكريين ومحاربين تحتاج إليها جيوشهم الكبيرة في شتى أرجاء إمبراطوريتهم، فكان الآباء يرجحون تنشئة أبنائهم في المدارس الدينية الأهلية.

أما نوعية المدارس وأما كيفية التعليم فليس من الأمور التي يسهل وصفها- إذا استثنينا بعض المدارس الأهلية-، فالمعلمون الأكفاء قلة والمناهج الدراسية قديمة مرتبكة لا تمتْ لحياة الناس بصلة، واللغة العربية غريبة في بلادها وتدرس كما تدرس اللغات الأجنبية، لأن اللغة الرسمية المفروضة هي اللغة التركية.

في الوقت نفسه، أمتلكت الإدارة العثمانية في البلاد مدارس عسكرية وملكية إعدادية وسلطاني ومدارس إعدادية ورشدية، فالمدارس العسكرية كانتْ تغذي الجيش، أما المدارس الأُخرى فكانتْ تهيء المواطنين للوظائف الحكومية، ولكن الغالبية من أولياء الأمور كانوا يعلمون أولادهم في المدارس العلمية الدينية والكتاتيب والمدارس الأهلية الطائفية والأجنبية.

وعقب ضعف الدولة العثمانية، سيطر الغربيون على شؤونها فمنحتهم ورعاياهم الامتيازات الكثيرة، منها حرية فتح المدارس الأهلية والأجنبية ومنحتهم الاستقلال الكامل في إدارة شؤون مدارسها، كما سمح للإرساليات التبشيرية أن تؤسس لها مدارس أجنبية تتمتع بحرية وامتيازات لا حد لها. وعليه، لم تَسْعَ السلطة العثمانية إلى تثبيتْ جذور نظامها التعليمي والتربوي في البلاد، فما أن خرجوا منها بعد الاحتلال البريطاني عام 1914 حتى تحطم ذلك النظام التعليمي وتداعتْ أُسسه.

بالرغم من ذلك فأن للتعليم الأهلي فوائده عديدة، كونه يتحمل جزءاً لا يستهان به من أعباء التعليم ويخفف عن كاهل الدولة الذي أخذ ينوء بتبعات التعليم المالية، بالمقابل فإن على الدولة واجبات إزاء المدارس الأهلية، إذ لا يمكنها أن تستمر في أعمالها ما لم تقم الدولة ببعض المساعدات المادية، وذلك بإعطائها المنح المالية أو إعطائها بعض القوى التعليمية عملاً بمبدأ سياسة التوسع في التعليم التي انتهجتها الحكومة.

ويظهر إن إزدياد الدخل القومي في العراق وزيادة ارتفاع نسبة الميزانية، كان عاملاً رئيساً في تشجيع المواطنين للمساهمة في نشر التعليم أيضاً، لأنها وفرت المجال لأفراد وهيئات وجماعات في تأسيس المدارس الابتدائية والثانوية بأجور مقبولة مما اجتذب إليها عدداً من أبناء الشعب، إلا إن أصحاب بعض تلك المدارس استغل هذا الاتجاه وأخذ يغلب الصبغة التجارية في تنظيم المدارس وإداراتها، ولذا عمدتْ وزارة المعارف بإخضاعها للإشراف ثم أصدرت القوانين والأنظمة الوزارية تباعاً نظمتْ فيه طرق إعانة البعض منه والإشراف عليه.

لذلك يمكن القول إن كل دولة من الدول الكبرى كانت تسعى إلى دعم مؤسساتها الاقتصادية والثقافية في الممتلكات العثمانية ومنها العراق. إذ ركزت معظم جهودها في المناطق التي تطمح في امتلاكها يوماً من الأيام، وإن النفوذ الاقتصادي والثقافي الذي اكتسبته بعض الدول بواسطة تلك المؤسسات؛ كثيراً ما كان يسبق الاحتلال السياسي والعسكري، بل يمهد لهُ السبيل. فقد عمل الاحتلال البريطاني على إحلال اللغة الإنكليزية محل العربية، لذلك سعى طلاب الوظائف في أن ينظموا للاشتغال بتلك المؤسسات والشركات، كشركات النفط العاملة في العراق وغيرها، وغدتْ تلك الوظائف حكراً على الذين يتقنون الإنكليزية، وقد أعطى هذا الاتجاه أهمية نحو المعاهد الثقافية الإنكليزية والأمريكية والإقبال على المدارس الأجنبية.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة: ملفات دار الكتب والوثائق العراقية (د. ك . و)

1- البلاط الملكي، ملفة رقم ر/6/5، كتاب وزارة المعارف برقم 5/6/9 في 16 شباط 1924، إلى سكرتير مجلس الوزراء.

2- ملفات الاحتلال البريطاني، رقم التصنيف 2/841، الإدارة الملكية المركزية المالية والأنظمة الهندية، 1921-1922.

3- دائرة معارف الموصل: تقرير مفتشية مدارس البنات في الموصل، أروسياك ارستاكيس، الملفة رقم 119 في 1931.

4- دائرة معارف الموصل، تقرير عام عن كتاب الآثوريين، رقم المحفظة 253 لعام 1921.

ثانياً: الكتب الوثائقية المنشورة:

1- الحكومة العراقية وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1940، مطبعة الحكومة، بغداد 1940.

2- الحكومة العراقية، مجموعة القوانين والنظامات لسنة 1926، مطبعة النجاح، بغداد، 1927.

3- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة خلال سنة 1929، مطبعة دنكور الحديثة، بغداد

4- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1953، مطبعة الحكومة، بغداد، 1954.

5- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1958، القسم الأول من الأول من كانون الثاني إلى 13 من تموز 1958، مطبعة الحكومة، بغداد، 1959.

6- الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة للسنة 1958 في العهد الجمهوري، مطبعة الحكومة، بغداد، 1959.

7- دليل المملكة العراقية. الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936،" موسوعة سنوية إدارية اجتماعية إقتصادية تجارية زراعية مصورة" ، محل دنكور للطبع والنشر، بغداد، 1936.

8- العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936، ترجمة نجدة فتحي صفوة، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1983.

9- العراق في سجلات الوثاق البريطانية 1914-1966" المجلد الثاني 1918-1921"، تحرير ألف دي ل. رش، ترجمة كاظم سعد الدين، بيت الحكمة، بغداد، 2013.

10-قانون المعارف العامة، رقم(57) لسنة 1940، مطبعة الحكومة، بغداد، 1952.

11-وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء العامة، التقرير السنوي، 1957-1958، مطبعة الحكومة بغداد 1959.

12-وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات الثلاث 1930-1933، مطبعة الحكومة، بغداد، 1934.

13-وزارة المعارف، قانون المعارف العامة رقم (57) لسنة 1940، مطبعة الحكومة، بغداد، 1952.

ثالثاً: الكتب العربية:

1- إبراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق(1869-1932)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة جامعة البصرة، 1983.

2- احمد جودة، تاريخ التربية والتعليم في العراق وأثره في الجانب السياسي، دراسة تحليلة عن تاريخ التربية والتعليم في العراق 1534-2009،ج1, مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد،2009.

3- احمد خليف العفيف، التطور الإداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني(1922-1932)، دار جرير، الأردن، 2008.

4- احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922-1932، دار الرشيد، بغداد، 1980.

5- أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في مصر، ج2، مطبعة النصر، القاهرة، 1945.

6- إسماعيل طه الجابري، السيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني ، منهجه في الإصلاح والتجديد وكتابة التاريخ "دراسة تحليلية"، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2008.

7- ألبرت. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، جامعة بغداد، 1978.

8- انعام مهدي علي السلمان، بريطانيا وتكوين الدولة في العراق أثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية 1923-1929، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2016.

9- توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، القاهرة، 1960.

10-جابر عمر، المدخل في التربية، مطبعة اللواء، بغداد، 1954.

11-جعفر الخليلي وحسين علي محفوظ، موسوعة العتبات المقدسة، ج3 من قسم الكاظمين، دار التعارف، بغداد، 1970.

12-جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة، قسم النجف، ج2، دار التعارف، بغداد، 1966.

13-جمال أسد مزعل، نظام التعليم في العراق، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1990.

14-جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1886-1918، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2000.

15-جون . س . بادوس، التعليم الحر ومكانته من نظر المتعلم، المطبعة المصرية، مصر، 1948.

16- حبيب كرواتي، محاضرات في نظم التربية في لبنان وسوريا ومصر والعراق، دار الكتاب، لبنان، بيروت، 1956.
17- حسن الدجيلي، أصول التربية الثانوية، مطبعة الرابطة، بغداد، 1955، ص48-49.
18- ________، الدولة والتعليم، ج2، شركة الطباعة العراقية، بغداد، 1953.
19- حميد المطبعي، موسوعة إعلام العراق في القرن العشرين، ج1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995.
20- خالد التميمي، محمد جعفر ابو التمن .دراسة في الزعامة العراقية، مطبعة الإخاء ، دمشق، 1996.
21- خولة طالب لفتة، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق 1885-1951، بغداد، مطبعة الأديب البغدادية، 2003.
22- داود الجلبي، مخطوطات الموصل، مطبعة الفرات، بغداد، 1927.
23- رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل، ألمانيا، 2003.
24- روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، ج2، بيروت، 1997.
25- روفائيل بابو اسحق، تاريخ نصارى العراق منذ انتشار النصرانية في الأقطار العربية إلى أيامنا، مطبعة المنصور، بغداد، 1948.
26- زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، 1953.
27- ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية 1948-1949، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1949.
28- __________، البلاد العربية والدولة العثمانية، مطبعة دار العلم للملايين، بيروت، 1965.
29- __________، مذكراتي في العراق 1921-1927، ج1، دار الطليعة، بيروت، 1966.
30- سر ارنلد. تي .ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين: خواطر شخصية تأريخية، ج1 من احتلال البصرة الى احتلال بغداد، ترجمة فؤاد جميل، دار الجمهورية، بغداد، 1969.
31- سعيد الديوه جي، مدارس الموصل في العهد العثماني، مطبعة الجمهورية، الموصل، 1964.
32- سليمان الصائغ، تاريخ الموصل، ج1 ، المطبعة السلفية، القاهرة، 1923.
33- سليمان فيضي، في غمرة النضال، طبع شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، 1952.
34- شيخ العراقيين كاشف الغطاء، نظرات في معارف العراق، مطبعة دار النشر والتأليف في النجف، النجف الأشرف، 1951.
35- صبية الشيخ داود، أول الطريق، مطبعة الرابطة، بغداد، 1958.
36- طارق نافع الحمداني، صمود الموصل بوجه الغزو الفارسي (1145-1156هـ/1732-1743م)، موسوعة الموصل الحضارية ، مج4 ، جامعة الموصل ، 1992.
37- طالب مشتاق، أوراق أيامي بغداد والعراق والوطن العربي 1900-1958، ج1، ط2، دار واسط، بغداد، 1989.

38- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين (العهد العثماني الأخير)، ج2، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، 1956.
39- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج7، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، 1955.
40- عبد الجليل الزوبعي ومحمد أحمد الغنام، مستقبل خريجي الثانويات بالعراق، مطبعة الحكومة، بغداد، 1966.
41- عبد الرحمن البزاز، محاضرات عن العراق من الانتداب غلى الاستقلال، مطبعة الرئاسة، القاهرة، 1960.
42- عبد الرزاق الحسني، الصابئون في ماضيهم وحاضرهم، ط3، بيروت، 1963.
43- __________، الثورة العراقية الكبرى 1920، مطبعة العرفان، بيروت، 1965.
44- __________، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية 1918-1958، بيروت، مركز الابجدية، 1980.
45- __________، الايزيدية في حاضرهم وماضيهم، ط9، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1983.
46- عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921، مطبعة المعارف، بغداد، 1975.
47- عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني، الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1959.
48- عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج1، مطبعة النجاح، بغداد، 1953.
49- عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق 1908-1945، ط2، دار الرشيد النشر، بغداد، 1980.
50- عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، بغداد، 1963.
51- عبد الله عبد الدائم، التخطيط التربوي، أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية، دار العلم للملايين، بيروت، 1966.
52- عبد المنعم الغلامي، أسرار الكفاح الوطني 1908-1925، ج1، مطبعة شفيق، بغداد، 1958.
53- العراق في التأريخ، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983.
54- عزيز جاسم الحجية، بغداديات، السلسلة الثقافية14، بغداد، 1967، ص196.
55- علي آل بازركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، مطبعة أسعد، بغداد، 1954.
56- ________، فصول من تاريخ التربية والتعليم في العراق. ذكريات ووثائق، ط2، مكتب اسوان للطباعة، بغداد، 1993.
57- علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، 1965.
58- علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، طرابلس، 1997.
59- علي ظريف الأعظمي، مختصر تاريخ البصرة، مطبعة الفرات، بغداد، 1927.

60- علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق 1914-1921. دراسة في تأريخ العراق الحديث، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2018.
61- غانم سعيد العبيدي، التعليم الأهلي في العراق بمرحلتيه الابتدائية والثانوية تطوره ومشكلاته، مطبعة الإدارة المحلية، بغداد، 1970.
62-فاضل البراك ، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق" دراسة مقارنة " ، مطبعة دار الرشيد ، بغداد، 1984.
63-فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، دار التقدم، موسكو، 1971 العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930، ترجمة فؤاد قزانجي، دار المأمون، بغداد، 1989.
64-قسطنين زريق، اليزيدية قديماً وحديثاً، مطبعة الجامعة الأمريكية، بيروت، 1934.
65- كارل بروكلمان، الأتراك العثمانيون وحضارتهم، ج4، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، 1950.
66-كوركيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين في القرن التاسع عشر والعشرين 1800-1969، مج2، مطبعة الارشاد، بغداد، 1969.
67-ل.ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة عبد الواحد كرم، ط3، مطبعة الديواني، بغداد، 1985.
68-مازن راضي ليلو، القانون الإداري، منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك،الدانمارك، 2008.
69- متي عقراوي، العراق الحديث، مطبعة العهد، بغداد، 1936.
70- محمد حسين الزبيدي، التربية والتعليم، نخبة من الباحثين العراقيين، حضارة العراق، ج12، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1985.
71- محمد عبد الحسين الكاظمي، المعارف في عهد الاحتلال البريطاني، المطبعة الرحمانية، مصر، 1922.
72- محمد مهدي الأصفهي، مدرسة النجف وتطور الحركة الإصلاحية، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف، د.ت .
73- محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، مطبعة النجاح، بغداد، 1924.
74- محمد يوسف ابراهيم القريشي، المس بيل وأثرها في السياسة العراقية، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 2002.
75- محمود شكري الآلوسي، مطبعة دار السلام، بغداد، 1346هـ.
76- المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، ط2، دار الرافدين ، لبنان، 2004.

77- مصطفى الخالدي وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المطبعة المصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1957.
78- مفيد ابراهيم حلمي العمر ومنصور سلمان الكيلاني، الأدوار التأريخية لمعارف لواء البصرة، ج1، المطبعة العربية، عشار، 1950.
79- مفيد إبراهيم حلمي العُمر، الأدوار التاريخية لمعارف لواء البصرة، المطبعة العربية عشار، البصرة، د.ت.
80- هاشم الأعظمي، تاريخ جامع الإمام الأعظم، ج1، مطبعة العاني، بغداد، 1964.
81- هنري دوبس، تكوين الحُكم الوطني في العراق، ترجمة بشير فرجو، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، 1951.
82- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج1، المكتبة العلمية، بغداد، 1989.
83- ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع العهد الجمهوري الأول 1958-1963 أنموذجا، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011.

رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1- أياد طارق خضير الدليمي، مدينة بغداد في ظل الاحتلال البريطاني (1917-1921) دراسة تأريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية- ابن رشد-، جامعة بغداد، 2002.
2- باسم حمزة عباس، تاريخ التربية والتعليم في البصرة 1921-1958 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1992.
3- جواد كاظم محيسن نجم، دار المعلمين العالية 1923-1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2014.
4- حميد احمد حمدان التميمي، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني 1914-1921، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975.
5- حيدر جاسم عبد عبيس الرويعي ، الاباء الدومينكان في الموصل. دراسة في نشاطاتهم الطبية والثقافية والاجتماعية (1750-1974م) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل ، 2001.
6- زاير نافع الفهد، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية 1945-1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة البصرة، 1990.
7- زينب هاشم جريان، التعليم النسوي في العراق 1921-1958- دراسة تأريخية- ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2013.
8- سفانه هزاع اسماعيل حمودي الطائي، الموصل في سنوات الانتداب البريطاني 1920-1932، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002.

9- سلامة حسين موسى، التبشير في العراق وسائله وأهدافه، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الشريعة، جامعة بغداد ، 1985.

10-سؤدد كاظم مهدي، آرنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995.

11-عروبة جميل محمود عثمان، الحياة الاجتماعية في الموصل 1834-1918م، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006.

12-عمار يوسف عبد الله عويد العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1914-1945، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002.

13-فلاح حسن كزار عباس، وزارة المعارف العراقية 1920-1958 (دراسة تأريخيه)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2016.

14-لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق 1869-1918 ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ،جامعة الموصل ، 2003.

15-ماهر حامد جاسم النورة ، المدارس الأهلية والأجنبية في الموصل خلال العهد الملكي 1921-1958، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2004 .

16-منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية (1864-1923)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995.

17-نسيبة عبد العزيز عبد الله الحاج علاوي ، الإدارة العثمانية في الموصل (1879-1908) ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة الموصل ، 2002.

18-ياسر بن عبد العزيز قاري، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية. دراسة تأريخية تحليلية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 2001.

خامساً: البحوث والمقالات المنشورة:

1- أحمد حسن السلمان، وجهة التربية والتعليم في العراق، "مجلة المعلم الجديد" ج2، مطبعة المعارف، بغداد، 1948.

2- حسن أحمد سلطان، نظام التربية والتعليم في العراق(التعليم في العهد العثماني)، " مجلة المعلم الجديد"، ج1، مطبعة التفيض، بغداد، شباط 1947.

3- خنساء زكي شمس الدين، صفحة لامعة من تاريخنا التربوي المدرسة الثانوية في سنواتها الأولى، ملحق المدى، العدد 2939، 18 تشرين الثاني 2013.

4- سالم الحمداني، التعليم في الموصل في القرن التاسع عشر، "مجلة آداب الرافدين" ، عدد10 ، جامعة الموصل ، 1979.

5- عبد الستار محمد علوش، 26 أيلول 1932 افتتاح ثانوية كلية بغداد.. أول المدارس الأهلية وأرقاها،" جريدة المدى"، بغداد، العدد 4282، 1 تشرين الأول 2018.

6- قسطنطين زريق، التربية العربية، "مجلة الأبحاث"، السنة 6، ج2، بيروت، حزيران 1953.
7- مجلة لغة العرب، ج2، آب 1911، مطبعة دار الأيتام للآباء الكرملين، بغداد.
8- مجلة لغة العرب، ج6، كانون الأول 1911، مطبعة دار الأيتام للآباء الكرملين، بغداد.

سادساً: الصحف:

"جريدة الأوقات البصرية"، البصرة، العدد30، 13 كانون الأول 1917.
"جريدة العرب "، العدد 63، السبت 13 تشرين الأول 1917.
"جريدة الموصل" العدد 370، 30 آيار 1921.
" جريدة العرب" ، مج3، العدد 102، 1 تشرين الأول 1918.
"جريدة العرب"، بغداد، العدد 111، 8 كانون الأول1917.
" جريدة الموصل"، العدد 866، 6 تشرين الأول 1924.
"جريدة الموصل" العدد 1524، 1 تشرين الأول 1928.
"جريدة الرقيب"، بغداد، العدد 11، 5 نيسان 1909.
"جريدة العرب"، مج2، العدد126، 28 أيار 1918.
"جريدة العرب" ، مج3، العدد52، 2 آب 1918.
"جريدة العراق "، بغداد، العدد 61، 11 آب 1920.
"جريدة الموصل "، الموصل، العدد258، 16 آب 1920.
"جريدة الموصل"، العدد 409، 1 آب1921.
" جريدة العراق" ، الأعداد، 365، 369، 374، 6 و 10و17آب1921.
"جريدة الموصل"، العدد 412، 22آب1921.
" جريدة العراق" ، العدد 400، 16أيلول1921.
"جريدة الموصل"، العدد 427، 26 أيلول1921.
"جريدة العراق" ، العدد 640، 26 حزيران 1922، ص3.
"جريدة الموصل"، العدد 529، 29حزيران1922.
"جريدة العراق"، العدد647، 4 تموز 1922.
"جريدة الوقائع العراقية" العدد (412) ، 11 آذار 1926.
"جريدة التقدم" ، بغداد، العددان 136، 137 في 26، 28 نيسان 1929.

سابعاً: المصادر باللغة الأجنبية:

1- A.H. Hourani, Minorities in the Arab World, London, Oxford University Press, 1947.
2- Brubacher J. S., Modern Philosophies of Education, N. Y. Mc Graw Hill, 1950.
3- Carleton S. Coon, The Story of the Middle East ,New York, 1939.

4- Clark Victor., Compulsory Education In Iraq, Paris, Unesco, 1953.
5- D.P.H.E.C., Documents in The Political History of The European Continent 1815-1939), Ed. Kertesz, G.A., oxford, Clarendon Press,1968.
6- Duval V. p, Lamssion Des Deminicanins a Mossoul, Paris, 1898.
7- Hans N., Comparative Education, A Study of Educational Factors and traditions, 3rd ,London, Routledge and Kegan Ltd, 1958.
8- Henry Field, The Anthropology of IRAQ- Part I, Number 1 ,Chicago, Field Museum Press, 1940.
9- ________, Ancient and Modern Man in South Western Asia, Chicago, Field Museum, 1947.
10-J. C. Hurewitz., Diplomacy in the Near East and the Middle East, Vol. I, Mc. Graw-Hill Book Company Inc., New York,1941.
11-Kandel I. L., The New Era in Education, Boston, Houghton MifflinCo., 1955.
12-Luke, Harry Charles, Mosul and Its Minorities, London, Martin Hopkins and Company, Ltd., 1925.
13-Philip, Wilard Ireland, Iraq-A Study in Biotical Development, London: Oxford Press, 1937.
14-Robinson, James Harvey, An Introduction to the History of Western Europe, London, 1934.
15-Roderic D. Mattews and Matta Akrawi, Education in Arab Countries of the Near East, Washington, D. C. American Council of Education, 1949.
16-Stephen Hemsley, Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, the Clarendon Press, 1926.
17-The New Encyclopaedia Britannica Vol., 3,15th.ed, Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc.,1988.